أثر البيئة الدولية والإقليمية على إستراتيجية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية ٢٠٠١-٢٠٠٩

إعداد

ماجد مانع ماجد أبا العلا

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة أثر البيئة الدولية والإقليمية على إستراتيجية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية ٢٠٠١-٢٠٠٩).
وأجيزت بتاريخ ٤ /٤/.٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور غازي إسماعيل ربابعة أستاذ مشارك – علاقات دولية	مشرفاً	....
الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية، أستاذ– علاقات دولية	عضواً	....
الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة، أستاذ – علاقات دولية	عضواً	....
الأستاذ الدكتور عبد القادر فهمي الطائي ، أستاذ – العلوم السياسية (جامعة بغداد)	عضواً	....

الإهداء

إلى من دعت رب السماء في الظلام ليضيء لي دربي على الأرض

والدتي

إلى نبراسي ومعلمي الأول وقدوتي في الحياة ومثالي الأعلى

والدي

إلى أخواتي وإخواني وجميع الأهل والأصدقاء

أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع الذي زرعتم وأطيب الثمار التي جنيتم

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور **غازي ربابعة** عرفاناً لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

أثر البيئة الدولية والإقليمية على إستراتيجية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية

(دراسة ميدانية) 2001-2009

إعداد

ماجد مانع ماجد أبا العلا

المشرف

الدكتور غازي ربابعة

الملخص

تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تحليل تأثير البيئة الدولية والإقليمية والتي أثرت بشكل مباشر على الاهتمام بالأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية في ظل ما تمتلكه من عناصر قوة داخلية ومكانة على الساحة الدولية، وتزايد التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية.

تحاول الدراسة الإجابة على الإشكاليات التالية:

1. هل أثرت البيئة الإقليمية والدولية على إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية؟
2. هل أثرت البيئة المحلية على إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية ؟

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية هناك موافقة فوق المتوسطة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الكلي للإجابات (3.38) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) والذي يشير إلى المحايد. تقيس اتجاهاتهم نحو الإرهاب والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.بينت الدراسة وجود إدراك من قبل المواطنين السعوديين لأهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه.أدت حرب الخليج الثالثة إلى تعاظم مخاطر البيئة الداخلية (بروز تيارات متطرفة، تعرض دول المجلس لموجة من الإرهاب)، وهذه المخاطر تزامنت مع الحرب على العراق وتصاعدت على نحو لافت للنظر خلال السنوات التالي له حين تعرضت المملكة العربية السعودية أولاً ثم الكويت وقطر لبعض الأعمال الإرهابية. في حين لم تؤد حرب الخليج الثانية إلى هذه النوعية من المخاطر، وذلك على الأقل في الأعوام التالية للحرب وتحديداً في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- لم يتجاوز التعاون في مجال الدفاع الخارجي إطار الرمزية,لكن تأثيره الرمزي كان كبيراً, وذلك ما سعت آلية المنظمة حقاً بالنظر إلى القيود الهيكلية.

2- ثمة اعتبارات سياسية تحول دون تحقيق مزيد من التكامل الدفاعي في مجلس التعاون الخليجي,ويتم النظر إلى سياسة تنويع مصادر الأسلحة والحرص على رفع مستوى الاتصالات الدبلوماسية باعتبارها طريقة أفضل بكثير لتحقيق الأمن الخارجي من فكرة إنشاء قيادة مركزية متكاملة.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

مقدمة:

أصبحت عملية إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط في إطار المتغير الجيو سياسي الكبير الناتج عن احتلال العراق واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وإعادة تنظيمها, من هنا جاء إعلان قرار الملك عبد الله بن عبد العزيز بإعادة تنظيم "مجلس الأمن الوطني" كخطوة جديدة ضمن مهمة سعي قيادة المملكة العربية السعودية إلى تحسين آلية صناعة القرار الأمني والسياسي في المملكة.

تأتي هذه الخطوة في سياق إعادة هيكلة المؤسسات وتطويرها تماشياً واستجابة للتغيرات التي شهدتها وتشهدها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالمملكة، وذلك على النحو الذي يجعلها قادرة على التعامل بفاعلية مع التحولات الخطيرة والسريعة التي تشهدها المنطقة خلال المرحلة الراهنة، والتي ستكون لها أصداء ملموسة بالنسبة لمستقبل الاستقرار الأمني والسياسي وكذلك التوازنات الاستراتيجية الإقليمية.

لقد تطور مفهوم الأمن الوطني، وهو مفهوم برز لأول مرة في تموز 1947 من خلال إقرار "لائحة الأمن القومي" في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أُسس بموجبها مجلس بهذا الاسم، وقبل هذا التاريخ، كان هناك مفهومان مستقلان، الأول يُعنى بالأمن الداخلي للدولة، والآخر يُعنى بالأمن الخارجي لها. وجاءت تجارب الحرب العالمية الثانية لتسقط هذا التصور التقليدي، ولتؤكد أن للأمن مفهوماً واحداً، وهو مفهوم شمولي واسع ومتعدد الأوجه، وتم الإقرار بحقيقة أن للأمن أبعاداً غير عسكرية أو استخبارية بحتة، بل إن هناك أبعاداً لا تقل أهمية وتأثيراً من بعد الأمن العسكري بالنسبة لاستقرار الوطن والمجتمع، فهناك الأمن الاقتصادي للدولة، وهناك الأمن الغذائي وأمن توفير الطاقة والأمن الصحي والأمن الثقافي والأمن المائي والأمن البيئي والأمن المعلوماتي وغيرها من الأبعاد الأخرى. بل إنه خلال الفترة الأخيرة توسع المفهوم ليشمل حتى كفاءة الدولة في مجال الأداء الإعلامي كجزء أساسي من أمنها.

هناك مصالح للمملكة سياسية واقتصادية وعسكرية، والمصالح السياسية تتمثل في التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد أمن واستقرار السعودية ومنطقة الخليج العربي. أما الجانب الاقتصادي فيتمثل في تنويع مصادر الدخل والحفاظ على الإنتاج الحالي من النفط لأنه المصدر الرئيس للدخل في المملكة، وبالتالي يجب تأمين سياسة نفطية طويلة المدى، ويعد الجانب السياسي والأمني هو المهم لأنه لا وجود للتنمية ولا اقتصاد ولا رفاه ولا ثروة اذا كانت الدولة مهددة في وجودها وفي بقائها. من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على المتغيرات في البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على الأمن الوطني السعودي في ضوء ما شهدته المنطقة من تحولات في البيئة الإقليمية .

أهمية الدراسة:

أن الأمن الوطني بالنسبة لأي دولة من الدول هو الهاجس الأول والأخير وهو الأساس الذي تستند إليه سياسات هذه الدولة في الداخل والخارج، فبدون الأمن والأمان لا يمكن أن يكون هناك تنمية أو استقرار أو أن يكون هناك شعور بالاطمئنان لدى مواطني هذه الدولة الذين يعتمدون في التخطيط لحياتهم ومستقبلهم على ما توفره الدولة لهم من أمن واستقرار وما يتحقق لهم من فرص العيش الكريم بمعزل عن الخوف أو القلق أو عدم الأمان، وقضايا الأمن الوطني متشعبة ومتعددة وذات صلة وثيقة بسياسات الدولة الاقتصادية والسياسية ومخططاتها وما تقيمه من علاقات مع غيرها من الدول فإذا شاع الأمن زادت فرص التقدم واتساع نطاق التلاحم وزالت الشكوك وتمكن المواطنون من تحقيق الرفاه والرخاء لأنفسهم وضمنوا المستقبل الواعد لأجيالهم وتعمقت لديهم مشاعر الود والتقدير والاحترام لقياداتهم.

من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها تحليل تأثير البيئة الدولية والإقليمية والتي أثرت بشكل مباشر على الاهتمام بالأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية في ظل ما تمتلكه من عناصر قوة داخلية ومكانة على الساحة الدولية، وتزايد التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد الأمن الوطني السعودي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى :

1. التعريف النظري بمفهوم الامن الوطني واركانه ومقوماته.
2. تحليل للمتغيرات الدولية التي أثرت على أستراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية.
3. تحليل للمتغيرات الاقليمية والمحلية التي أثرت على أستراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية .

مشكلة الدراسة:

ان تحليل التحولات الدولية الإقليمية تبين أن منطقة الخليج العربي أصبحت تتسم بتضارب المصالح الإقليمية والدولية وتقاطعها وتناقضها وغدت بذلك ميداناً للصراع والصدام بفعل الانكشاف الأمني لمنطقة الخليج العربي حيث شهدت منطقة الخليج العربي تحولات إستراتيجية متصاعدة بعد حرب الخليج الثانية والثالثة جعلتها محوراً للصراع والتنافس الدولي بشكل واضح , وأصبح تركيز دول الخليج العربي على بعد الامن الوطني في سياساتها الداخلية والخارجية, في ضوء حالة عدم الاستقرار الأمني في منطقة الخليج العربي والتهديدات والتحديات الداخلية والخارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وخصوصاً بعد إحتلال العراق والمحاولات الإيرانية للهيمنة على منطقة الخليج العربي ووالاعمال الارهابية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية والازمة الاقتصادية العالمية.

من هنا فإن الدراسة تحاول الإجابة على الإشكاليات التالية:

3. هل أثرت البيئة الإقليمية والدولية على الامن الوطني في المملكة العربية السعودية؟
4. هل أثرت البيئة المحلية على استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية ؟

5. ما مدى تأثير احتلال العراق وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية ؟
6. ما مدى تأثير التهديدات الداخلية والخارجية على استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية ؟
7. هل يمكن تفعيل استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض اساسي بأن التهديدات والتحديات في البيئة الإقليمية والدولية التي تواجه المملكة العربية السعودية قد فرضت عليها العمل على صياغة إستراتيجية أمنية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار في المملكة من خلال تكثيف التعاون بين كافة الجهات ذات العلاقة، بما تمتلكه من مقومات اقتصادية وموارد طبيعية تؤهل هذه الدول لحماية أمنها الوطني، وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

أثر تداخل معطيات الظروف الإقليمية والدولية على استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية .

الفرضية الثانية:

أثرت العمليات الارهابية التي تعرضت لها المملكة على تحديد إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية .

الفرضية الثالثة:

أثرت البيئة المحلية للمملكة العربية السعودية على استراتيجية الامن الوطني في المملكة العربية السعودية .

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة:

أولاً: المنهج التاريخي: ويعتمد هذا المنهج – كما تشير أدبيات البحث العلمي– على استخدام البيانات والمعلومات والأحداث التاريخية بإعتبارها بداية نقطة التحليل المنهجي لجميع القضايا السياسية، بحيث يعتبر المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية نظراً للعلاقة الكبيرة بين التاريخ والسياسة، فمن الصعب الحكم على أبعاد أي قضية سياسية حالية إلا بالرجوع إلى امتداداتها وجذورها التاريخية ومدى التأثير الذي فرضته هذه الأبعاد التاريخية للقضية على حالتها القائمة حالياً، إضافة إلى أن هذا المنهج ومن خلال هذه الخبرات التاريخية المتراكمة يساعد في التنبؤ بمستقبل الحالة السياسية القائمة والتداعيات المتوقعة لها سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط وسيستخدم هذا المنهج في تحليل الجوانب التاريخية للأمن الوطني السعودي.

ثانياً: المنهج التحليلي: يركز هذا المنهج على أهمية التحليل للتطورات المحلية والإقليمية والدولية من خلال التعرف على سياسة الدولة الداخلية والخارجية الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الإستراتيجية، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الدول الأخرى، فبواسطة التعرف على أهداف الدولة، يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقاً لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في

ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى صانع القرار السياسي أن يضع أولاً تسلسلية مصالحه، ثم يدرس التسلسلية الظاهرة في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها. ستستخدم الدراسة هذا المنهج في تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لإستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

الأمن الوطني: أمن الدولة في عناصرها الأساسية: الشعب والأرض والقيادة ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية [(1)].

البيئة المحلية: هي المتغيرات الناشئة من داخل الدولة ويتمركز تأثيراتها داخل المحيط الجغرافي لها، وأهمها قضايا الانتماء والوحدة الوطنية، وقضية الثقافة المجتمعية، وقضية العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وقضية الإرهاب.

البيئة الإقليمية: هي التي تحدث في الإطار الإقليمي للدولة وهي هنا منطقة الشرق الأوسط، وأهم هذه المتغيرات، الصراع العربي الإسرائيلي وحرب الخليج الثالثة والبرنامج النووي الإيراني، والصراع الطائفي في العراق والحوثيين وعدم الاستقرار السياسي في اليمن.

أمن الخليج العربي: يعود إستخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية, لقد تعددت مكونات "الأمن" المطلق و"الأمن" القومي ولعل أهمها القدرة على الدفاع عن الذات، وحماية المكتسبات، ولم تعد هذه محددة بالقدرة العسكرية إذ دخلت عوامل أخرى منها التطور التقني والاقتصاد والجغرافيا والموارد الطبيعية,إن معالجة قضية الأمن في الخليج العربي تقتضي، طبقاً لما سبق، مقاربة قضية الجيوبولتيكس والجيوستراتيجيا والموارد الطبيعية ومن ذلك ما يمثله الخليج العربي من أهمية استراتيجية في منطقة ملتهبة. [(2)]

الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

دراسة جاسم يونس الحريري [(3)] **بعنوان "التداعيات المتوقعة للانتشار النووي في المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقف دول المجلس منه"** وقد عرضت الدراسة لاحتمالات وسيناريوهات المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي والمنطقة العربية وبالتركيز على منطقة الخليج العربي وقد ركزت الدراسة على تأثيرات البرنامج النووي على الاستقرار الأمني في منطقة الخليج في ظل الأحداث السياسية في المنطقة، وتحديد الآثار

([1]) العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص9.

([2]) العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص9.

([3]) الحريري، جاسم يونس (2005)، **"التداعيات المتوقعة للانتشار النووي في المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقف دول المجلس منه"**.

المتوقعة للسلاح النووي الإيراني على الأمن القومي العربي في المجالات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية والبيئية. وقد خرجت الدراسة بنتائج تؤكد أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يكون له تأثير سلبي على استقرار منطقة الخليج العربي.

دراسة عبد الله القباع[1] بعنوان "الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية"، الرياض – السعودية، مطابع الفرزدق، ط1، 1990 .

اهتمت هذه الدراسة بالقضايا الإستراتيجية في العلاقات الدولية، وقد تناولت الاستراتيجيات الدولية للقوى الدولية الكبرى، وكذلك المشكلات الإستراتيجية الدولية، كما أفردت فصلاً خاصاً منها لتحليل إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية مستعرضةً مستويات الأمن والعوامل التي تؤثر فيه.

وقد تناولت الدراسة قضايا الأمن الوطني في المملكة بشكل يغلب عليه الإيجاز والاختصار والذي أدى إلى التركيز على الجوانب الإيجابية للأمن الوطني، بحيث جاءت الصورة العامة للتحليل أحادية الجانب. إضافة لكون هذه الدراسة قديمة وسابقة للغزو العراقي للكويت، حيث لم تكن العديد من العوامل الإقليمية المهددة للأمن الوطني السعودي قد تبلورت في حينها، وخصوصاً ما يتعلق بالتهديد العراقي والوجود العسكري الأجنبي.

دراسة وليم كوانت[2] بعنوان "السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية– الأمن والنفط"، ترجمة: حسين موسى، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد (35)، كانون ثاني 1991.

تمحورت هذه الدراسة حول مسألة زمنية تتلخص في توضيح ماهية العلاقة وطبيعة العلاقة الأمريكية السعودية والعوامل التي تهدد استقراها وربما استمرارها، حيث ركزت على قضية موقع السياسة الخارجية السعودية وعلاقتها بالعالم العربي وعلاقتهما بالعالم الإسلامي وبالدول العظمى، بما في ذلك علاقتها مع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة مركزاً على مسألتين رئيسيين طالما أثارتا جدلاً وإرباكاً بين البلدين، وهما مشكلة النفط ومشكلة إسرائيل، حيث تعارض الولايات المتحدة سياسة السعودية النفطية، وتحاول جاهدة إقناعها بفكرة رفع معدلات الإنتاج مع تخفيض الأسعار، كما أن السعوديين يعارضون بشدة سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل، كذلك كما تطرق إلى عوامل التهديد في النظام السياسي السعودي.

وخلصت الدراسة إلى أن الاهتمام الأمريكي بأمن المملكة واستقرارها يكون بقدر ما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية وتلبية احتياجاتها من النفط، فالنظرة الأمريكية إلى أمن السعودية تتحدد بأنها أمن حقول النفط وحماية النظام من التهديدات الخارجية، واتحاد وتوازن قوى في منطقة الخليج لردع التدخل السوفيتي المباشر.

دراسة داريل شامبيون[3] بعنوان **المملكة العربية السعودية: عوامل عدم الاستقرار ضمن الاستقرار**، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد3، العدد4، كانون أول 1999.

حاولت هذه الدراسة تقييم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية ومدى تأثيرها واحتمالية مساهمتها في زعزعة الاستقرار الداخلي في المملكة، مثل الاقتصاد المتداعي وبطالة الشباب ونقص التنمية السياسية الكافية.

([1]) القباع، عبدالله (1990)، **"الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية"**.

([2]) كوانت، وليم (1991). **"السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية، الأمن والنفط"**.

([3]) شامبيون، داريل (1999). **"المملكة العربية السعودية: عوامل عدم الاستقرار ضمن الاستقرار"**.

وتخلص الدراسة إلى أن المملكة سائرة باتجاه عدم الاستقرار، باعتبار أن السياسات الاقتصادية القائمة على عوائد النفط، لن تسعف المملكة في إرساء قواعد ثابتة من الاستقرار وتحقيق لأمن الوطني في البلاد، وأن الاحتمالية الأكبر هي تزايد المطالبات بإصلاح السياسي والاقتصادي، وازدياد عوامل عدم الاستقرار، مما قد يقود إلى تغيرات جذرية في المملكة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

دراسة نايف بن أحمد آل سعود[1] **بعنوان "تدعيم الأمن الوطني السعودي"**، مجلة القوات المشتركة، خريف 2002.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة إستراتيجية الأمن الوطن السعودي، حيث تناولت اثر الموقع الجغرافي للمملكة على طبيعة وشكل التهديدات التي تواجه الأمن الوطني السعودي، كما ناقشت قضية نقص القوى البشرية في المملكة وأثره في بناء إستراتيجية الأمن الوطني المنشودة. كما تطرقت لأهمية العوامل الثقافية في تشكيل أسس الأمن الوطني السعودي.

دراسة لمجموعة مؤلفين[2] **بعنوان "الأزمة الأمنية في المملكة العربية السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي - التداعيات والحلول"**، المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التطورات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية مع تصاعد عمليات العنف والإرهاب التي تستهدفها، والتي شغلت حيزا مهما من اهتمامات العديد من المراقبين نظرا لتداعياتها الخطيرة ليس فقط على المملكة بل أيضاً على باقي دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء ما تحظى به المملكة من مكانة مهمة دينيا واقتصاديا وتزداد خطورة وأهمية هذه القضية في ضوء تصاعد المواجهة بين الأجهزة الأمنية في المملكة والعناصر الإرهابية في إطار التطور الذي لحق بإستراتيجية الأخيرة وأسلوب وأهداف عملياتها وتعدد التفسيرات حول المأزق الأمني الذي يواجه السعودية. إضافة إلى ما تمثله المملكة من ثقل سياسي واقتصادي وارتباطها الجغرافي بدول مجلس التعاون الخليجي وتزايد المخاوف من وجود بعض الخلايا النائمة التابعة لتنظيم القاعدة والجماعات المتبنية لمنهجه الفكري وتزايد الأعباء الملقاة على عاتق الأجهزة الأمنية في دول المجلس سواء في إطار المواجهة أو بالنسبة إلى أعباء تامين المنشآت الحساسة فيها.

دراسة جيمس راسل[3] **بعنوان"المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين: معضلة أمنية جديدة"**، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد12، العدد3، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة المعضلة الأمنية لدى المملكة العربية السعودية، ومستقبل التوجهات الأمنية للمملكة في القرن الحادي والعشرين، والجهود التي تبذلها السعودية لترسيخ الأمن الداخلي وضمان الأمن الوطني في مواجهة التغيرات الحاصلة في السعودية و المنطقة على حد سواء. كما ركزت الدراسة على مناقشة دقة المعلومات التي تقول أن السعودية تخطط وتسعى لامتلاك أسلحة نووية، إضافة لمناقشة العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن قضية الانتشار النووي في المملكة العربية السعودية

([1]) آل سعود، نايف بن أحمد. "تدعيم الأمن الوطني السعودي"،"، مجلة القوات المشتركة، خريف 2002.

([2]) مجموعة مؤلفين (2004). "الأزمة الأمنية في المملكة العربية السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي–التداعيات والحلول". المنامة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

([3]) راسل، جيمس (2005) المملكة العربية السعودية في القرن الحادي والعشرين: معضلة أمنية جديدة"، مجلة سياسة الشرق الأوسط، المجلد12، العدد3.

لها خصوصيتها على عدة مستويات تجعل منها قضية مختلفة عن القضايا الأخرى، مثل كوريا الشمالية، إيران، ليبيا، سوريا، والعراق.

ويأتي تميز الحالة السعودية – كما تشير الدراسة– من مجموعة من العوامل: مثل السياق المختلف للعلاقة الأمنية بين السعودية والولايات المتحدة، وكذلك البيئة الأمنية الإقليمية غير المستقرة التي يمكن أن تتدهور بشكل سريع نتيجة للتطورات الحادثة في العراق وإيران، إضافة إلى التطورات السياسية الداخلية المتسارعة التي يصعب على وسائل الحكم التقليدية السعودية التعامل معها. ومن هنا فإن إدراك هذه الفروقات واستيعابها هو الحجر الأساس في صياغة أي مبادرة سياسية سواء على المستويات القريبة المدى أو المستويات الإستراتيجية البعيدة المدى.

دراسة شريفة زهور[1] **بعنوان "المملكة العربية السعودية: التهديد الإسلامي، الإصلاح السياسي، والحرب العالمية على الإرهاب**"، بنسلفينيا: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة للمملكة العربية السعودية من خلال دراسة الأوضاع الجيوستراتيجية، والمنطلقات والأنماط المختلفة للخطاب الديني فيها، والتعامل السعودي الرسمي مع المطالب الإصلاحية، ومع قوى المعارضة المختلفة، سواء منها المعارضة ذات الصبغة الإسلامية السنية المتشددة، وتلك التي لا تتردد في استخدام العنف لتحقيق أهدافها، أو جماعات المعارضة الشيعية والليبرالية، وتخلص الدراسة إلى أن التحدي الأمني في السعودية كبير، وأنه يتعين إصلاح المؤسسات الأمنية الداخلية، باعتبار أنه الحد الأدنى لما يمكن القيام به في هذا الصدد. كما تقدم عدداً من التوصيات التي ترى أنه من المفيد للإدارة الأمريكية أخذها في الاعتبار، فيما يخص السعودية، أهمها تشجيع اللقاءات بين ممثلين سعوديين للجمعيات غير الحكومية مع نظرائهم من أوروبا والولايات المتحدة، لمناقشة التحول الديمقراطي في المملكة، ودعم الحركات الإصلاحية الليبرالية السعودية بصورة مباشرة وغير مباشرة، ودعم التعاون بين القطاع الخاص في المملكة والقطاع الخاص الأمريكي للمساهمة في النهوض بالإصلاحات الاقتصادية.

دراسة أنتوني كورسمان [2] **بعنوان "الأمن الوطني السعودي: التهديدات وردود الفعل والتحديات**"، واشنطن: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم رؤية معمقة وشاملة للأمن القومي السعودي، تدرسه من كافة جوانبه، وتقدم وصفة شاملة لمواجهة التهديدات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وفق رؤية استشرافية توافر لها الكثير من عناصر الدقة والنجاح. إذ تبدأ الدراسة بمناقشة التهديدات، التي تصفها بأنها تقليدية، لأمن المملكة العربية السعودية، وهي التهديد العراقي، واليمني، والإيراني. حيث أن الحدود البرية الطويلة مع العراق (814 كلم)، ووقوع أغلب الآبار النفطية السعودية ومنشآت التصدير ومولدات الطاقة على بعد دقائق جواً من العراق، تجعل الجار الشمالي، وما يمكن أن يتعرض له من اضطراب أو عدم استقرار، مؤثراً بشدة في أمن المملكة. ومن ثم فإن السعودية أظهرت اهتماماً كبيراً بضمان استقرار العراق، وقدمت مبادرات جدية لتحقيقه.

(1) زهور، شريفة (2005). "المملكة العربية السعودية: التهديد الإسلامي، الإصلاح السياسي، والحرب العالمية على الإرهاب"، بنسلفينيا: معهد الدراسات الإستراتيجية.

(2) كورسمان، أنتوني (2005). "الأمن الوطني السعودي: التهديدات وردود الفعل والتحديات"، واشنطن: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية.

ما يميز هذه الدراسة:

تناولت معظم الدراسات السابقة موضوع الأمن الـوطني كأحـد المواضـيع الأمنيـة والسياسية من منظور اختصر على جانب واحد تمثل بالبعد الأمني والحمايـة وتـوفير الأمـن والاستقرار، أما هذه الدراسة فإنها ستحاول التركيز على مفهوم الأمن الوطني بأبعاده الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمملكة العربية السعودية من خلال تحليـل وفهـم تـأثير معطيات البيئة الإقليمية والدولية والمحلية على الأمن الوطني في المملكة العربيـة الـسعودية, ومدى وعي المواطن السعودي بمفهوم وأبعاد وتحديات الأمن الوطني السعودي .

الفصل الثاني

الإطار النظري

الأمن الوطني

ساهمت المتغيرات الدولية والإقليمية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين في زيادة تركيز دول الخليج العربي على موضوع الأمن كمتغير رئيسي في سياستها الداخلية والخارجية وقد برزت عدة اتجاهات من بينها اتجاه كان ينظر إلى قضية الأمن باعتبارها قضية دينية لمحاربة المد الشيوعي، وفي ظل سيادة هذا الاتجاه لم يعد أحد يرى خطراً في القواعد العسكرية الأجنبية أو حتى التحالف مع الغرب ما دام ذلك مكرساً من أجل الوقوف ضد الزحف الشيوعي، وظهر اتجاه آخر مناقض يدين التدخل الأمريكي الذي ليس له من هدف سوى الضغط على دول الخليج، حتى تفقد السيطرة على مواردها النفطية. وإلى جانب هذين الاتجاهين كان هناك اتجاه ثالث ينادي بالوقوف موقف التوازن من القوى العظمى، وعدم تجاهل أي من الخطرين السوفيتي والأمريكي، وبعد انهيار المعسكر الشرقي وأحداث الحادي عشر من أيلول وانهيار النظام العراقي بدأ مفهوم الأمن يأخذ أبعاد جديدة.

وسوف يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة والذي يتناول المحاور التالية :

المبحث الأول: تعريف الأمن الوطني.

المبحث الثاني: التحولات في البيئة الدولية التي أثرت على تطور مفهوم الأمن الوطني.

المبحث الأول

تعريف الأمن الوطني

وضع عدد من الباحثين تعريفات للإستراتيجية، وهي في مجملها انقسمت إلى اتجاهين، الأول كان يقتصر على الجانب العسكري من الإستراتيجية، أما الاتجاه الثاني، فقد كان أوسع إدراكاً، وأشمل تحديداً ليتضمن كل القدرات التي يمكن استغلالها، وهو اتجاه عصري، ظهر عندما تبين أن هناك قوى فاعلة أخرى غير القوة العسكرية (السياسة، الاقتصاد، المجتمع) [(1)].

ومن تعريفات الاتجاه الأول الشهيرة، تعريف الجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز، الذي عرّف الإستراتيجية بأنها "فن استخدام المعارك، كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب، فالإستراتيجية تضع مخططات الحرب، والتطور المتوقع للمعارك الحربية، كما تحدد الاشتباكات التي ستقع في كل معركة". وكان الجنرال فون مولتكه أكثر وضوحاً حيث وضع تعريفاً أفضل من سابقه، وإن اقتصر على الجانب العسكري للإستراتيجية فقط، يقول: "إنها إجراء الملاءمة العلمية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد، إلى الهدف المطلوب". ويعني ذلك مطابقة الأهداف مع الإمكانات المتيسرة [(2)].

أما تعريفات الاتجاه الثاني، فمن أشهرها تعريف د. ك. بالت، الذي تناول تعريفه المفهوم الواسع للإستراتيجية، بأنها "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة (أو مجموعة من الأمم) لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين". وهي بهذا الشكل المبسط تعد أفضل توزيع للإمكانات المتاحة لاستخدامها الاستخدام الأمثل، لتحقيق الهدف (الأهداف) [(3)].

يتوافق تعريف الإستراتيجية، في الاتجاه الثاني، مع تعريف مفهوم الأمن القومي. حيث يشمل كل منهما عدة قوى. لذلك كان تعريف الجنرال الفرنسي الشهير أندريه بوفر، عن الإستراتيجية: "أنها استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف، من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو، عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن الوطني للدولة". وهو التعريف الذي يوضح مدى ارتباط مصطلحيّ الأمن الوطني والإستراتيجية، باستخدامهما الأدوات نفسها، وهي الإمكانيات القومية المتاحة (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والمعنوية) [(4)].

يتطلب قياس قوة الدولة توحيد معيار القياس حتى تكون نتائج المقارنة موضوعية وحيادية، وهناك عدة معايير للقياس، والاختلاف بينها هو اختلاف العناصر الأساسية المستخدمة في القياس، نوعاً وعدداً، حدد العالم فوكس Fucks متغيرين لحساب قوة الدولة الشاملة من خلال العلاقة بينهما، بينما وضع العالم جيرمان "German" مصفوفة رياضية من 26 متغيراً، في أربعة عناصر أساسية، هي: السكان، والموارد، والمساحة، وقوة العمل. واعتمد العالم

([1]) الشهراني، سعد بن علي (2003). **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الطبعة الأولى، ص25.

([2]) علوي، مصطفى (2005). **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، بيروت: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد: 4، ص11.

([3]) إدريس، د. محمد سعيد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص25.

([4]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل (2004). **ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الإستراتيجي العربي – الإسرائيلي**، دمشق: مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد (20)، ص36.

الأمريكي كلاين "Ray Cline" على خمسة متغيرات، هي: الكتلة الحيوية والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والهدف الإستراتيجي والإرادة القومية.[1]

يتضمن النموذج المصري الأكاديمي سبعة عناصر أساسية متغيرة، يشتمل كل منها على العديد من التفاصيل الدقيقة ليمكن قياسه كمياً، قبل أن توضع القيمة في النموذج الرياضي التالي[2]:

(P. P. = (C + E + M + I) x (S + W + D

حيث:

P. P = قوة الدولة المدركة (إجمالي القوى الوطنية الشاملة) Total Percieved Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = القدرة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

I = قدرة ممارسة النفوذ دولياً وإقليمياً Image (Influence

S = الهدف الإستراتيجي للدولة Strategic Purpose

W = الإرادة القومية Will to pursue national strategic

D = القدرة الدبلوماسية Diplomacy Capability

مفهوم الأمن الوطني:

يشير مصطلح الأمن الوطني إلى متغير الأمن وهو نقيض الخوف، أما المتغير الثاني فهو الوطني ويشير إلى الدولة بعناصرها الثلاثة الأرض، والسلطة، والشعب[3].

تعددت تعريفات الأمن الوطني مع اتفاقها على الهدف من تحقيق الأمن الوطني. ومن أهم تعريفات الأمن الوطني[4]:

- (يتمثل أمن الدولة بالمتغيرات الأساسية: الشعب والأرض ونظام الحكم، من حيث حفظ حقوق مواطنيها، الخاصة والعامة ومن حيث منع الاعتداءات على سيادة الدولة وكيانها من الفتن الداخلية والاعتداءات الخارجية)[5].
- (مجموعة مصالح الدولة الحيوية ومن ثم فإن تحقيق هذا الأمن إنما يتم بحماية وصيانة هذه المصالح).
- (تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحه

([1]) المصدر نفسه، ص 26.

([2]) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص27.

([3]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص26.

([4]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص13.

([5]) العجمي، ظافر محمد ،مرجع سابق، ص9.

وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع).

- (الجهد اليومي الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسة السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو أضرار بتلك الأنشطة). [(1)]
- (إن الأمن القومي للدولة يتحقق عندما تكون الدولة آمنة وفي موقع أو موقف لا تضطر معه للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادى الحرب أو العدوان عليها، وعندما تكون أيضا قوية وقادرة على صيانة مصالحها عن طريق الحرب) [(2)].

إن الأمن الإقليمي في أبسط معانيه، هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي، ولقد ذهب "Bare Buosan"إلى التوجه نفسه في استخدامه المصطلح المجمَّع الأمني لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض"، فالإقليم بالتالي يسيطر على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمَّع الأمني وعلى هذا، فإن مصطلح "المجمَّع الأمني" في فكرته الرئيسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية [(3)].

إن النظام الأمني الإقليمي مرتبط بالمفهوم المتفق عليه لـ "الأمن"، حيث يتغير ويتطور بتغير وتطور ذلك الأمن ويتوقف استقرار وفعالية أي نظام أمني إقليمي على درجة عمق الالتزامات المتوازنة والمتبادلة التي يقوم عليها هذا النظام من جانب ومدى استعداد الدول المؤثرة داخل النظام لتقديم صلاحيات (قانونية- إجرائية) وموارد مناسبة لتشغيل مؤسساته بفاعلية من جانب آخر، فمسألة الصلاحيات ضرورية لفعالية تلك الانظمة الأمنية حينما يتطلب منها معالجة قضية معينة، ودون توفير تلك الصلاحيات والموارد المناسبة لذلك فإنه سوف يفشل هذا النظام في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله.

فنظام الأمن الإقليمي يقوم على اتفاقيات إقليمية تتم بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة أو ما استقر عليه العرف الدولي بوصفها إقليماً، وترتبط في ما بينها بروابط معينة وتتفق بشكل طوعي على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية، وتعمل على حفظ الأمن في هذا الإقليم، بيد أنه لا بد من خصائص معينة يجب توافرها للحصول على تعاون أمني يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية، وللوصول إلى ذلك اشترط البعض توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي: [(4)]

1. وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الاتفاق.
2. وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
3. وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون الأمني.

([1]) طه، ممدوح (2007). **أمن الخليج بين التوجهات الغربية والضرورات العربية**، الإمارات: آراء حول الخليج. ع28، ص61.

([2]) ابن عنتر، عبد النور(2008). **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**، شؤون عربية: العدد 133، ص 38.

([3]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص28.

([4]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص52.

وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن الإشكالية هنا تكمن في كيفية التمييز بين شـروط قيام النظم الأمنية الإقليمية وشروط استمرارها ونجاحها، فإقامة نظم أمنية إقليمية ترتبط بشروط عامة تتصل بالتعاون الإقليمي في جزء منها، وشروط محددة ذات طبيعة خاصة تتصل بمجـال التعاون، كما أن شروط استمرار تلك النظم وفاعليتها ترتبط مع انماط التأثير في علاقاتها مـن حيث نشأتها أو استمرارها بالسمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقـة، التي تشتمل على خمسة أبعاد هي: وحدات النظام، والتفاعل، والتكامل، وحدود النظام، وهيكـل النظام، فكل تلك الأبعاد لها تأثيراتها بصورة أو بأخرى في نشأة أو اسـتمرار الـنظم الأمنيـة الإقليمية، التي يمكن تحليلها وفقاً لهذه المستويات الأربعة(1):

1. الخصائص البنيوية للنظام.
2. نمط الإمكانيات.
3. نمط السياسات.
4. تحالفات بيئة النظام.

إن عملية إقامة وإدارة النظم الأمنية الإقليمية تختلف بمضامينها وأوزانها مـن منطقـة إقليمية إلى أخرى، ومن شكل ترتيب أمني إلى أخر، ووفقاً لشروط قيام هذا النظـام وفعاليتـه، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، ونمط التفاعلات السائدة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في هذا النظام الأمني الإقليمي بيد أن ادبيات العلاقات الدولية قد أوردت مجموع من الركائز أو المقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، حيث يمكـن حـصر بعض منها في الآتي(2):

1. العمل على وضع حلول واقعية للنزاعات في الإقليم، وعدم إثـارة القـضايا الخلافيـة، وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم.
2. عدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية.
3. وجود إدراك واهتمام مشترك بالأمن الإقليمي بين الدول، بوصفها جماعة إقليمية منظمة، لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلاً من الاعتماد على الموازنة غير المنظمـة التـي تجري في ظل الفوضى الإقليمية(3).
4. ضرورة تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين دول الإقليم.
5. اتخاذ إجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع السلاح، واعتبار الأمـن الإقليمـي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الدولي.

إن وجود مقومات فعلية للنظام الأمني الإقليمي، ومنها: وجود ارتباط بـين المـصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، مع توافر حد أدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح، وجود تهديدات من شأنها الإضرار بتلك المصالح المشتركة، في ظل الاتفاق المشترك على أولوية هذه التهديدات، وضرورة إيجاد توازن بين مستوى هذه التهديدات والالتزامات والقدرات التي تمتلكها دولة الإقليم، ومدى استطاعة تلك الدول توظيفها في مواجهة تلك التهديدات، إضافة إلى تـوافر الآليات الكافية والمناسبة التي تكون لها الصلاحيات والإمكانيات لمواجهة أي تهديدات داخلية أو

(1) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص10.

(2) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص14.

(3) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص55.

خارجية للحفاظ على استقرار الإقليم، بحيث تتضمن تلك الآليات مجموعة من السياسيات والمؤسسات التي تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول والدفاع الجماعي عنها، وإقامة التحالفات والتوازنات مع القوى الخارجية التي تكفل حماية الإقليم من التهديدات، إلا أن البعض قد اشترط إضافة بعض المتطلبات لزيادة فعالية تلك النظم الأمنية التي لا تقل أهمية عن سابقتها، بل ربما كانت متطلبات لا غنى عنها وهي: تحديد أهداف النظام الأمني، وتحديد مفهوم المصالح المشتركة، وتعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم [(1)].

إن المفهوم الشامل لمصطلح "الأمن" يطلق على الآثار الناتجة من جميع الإجراءات اللازمة لحماية المجتمع ضد كل ما يعوق تقدمه، ويحد من استمرار حركته لتحقيق أهدافه وفقاً للقدرات المتوفرة، ويشتمل على تكامل الأبعاد الأمنية، ضمن سياق الإطار المجتمعي للأمن، أن عملية إيجاد مفهوم شامل لتعريف "الأمن" صعب للغاية، فالطرح السابق لم يرد به إيجاد تعريف محدد لـ "الأمن"، بقدر ما هي محاولة للتوصل إلى اقتراب فكري أو إطار معرفي للتحديد الدقيق لمحددات "الأمن" وعناصره للوصول إلى مستوياته وأبعاده.

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني:

ليس هناك دولة تملك من المقومات والإمكانات ما يسمح لها بتحقيق أمنها الوطني بالدرجة المطلقة، فضلاً عما يحيط بها من متغيرات دولية وتيارات سياسية تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً على كثير من عناصر أمنها بما يكفل لها صيانة مصالحها الداخلية، واستقلالها الخارجي.

أولاً: أهم العوامل الداخلية المؤثرة على الأمن الوطني: [(2)]

1. **العقيدة الدينية:** يعد العامل الديني من أكثر العوامل تأثيراً على تماسك المجتمع، ويؤدي الانسجام الديني إلى تماسك الجبهة الداخلية، وتعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع.
2. **الاستقرار السياسي:** يرتبط بطبيعة النظام السياسي وقدرته على التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة، والإحساس بالمساواة بين مختلف طبقات الشعب، فقدرة النظام على تحقيق الأمن يرتبط بتحقيق العدالة بين المواطنين.
3. **الاستقرار الاقتصادي:** يشكل الاقتصاد عنصر رئيسي في البناء الوطني حيث تعمل الدولة على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي توفر متطلبات استمرار الدولة.
4. **الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع:** يقوي هذا الولاء والارتباط بين مختلف طبقات المجتمع، وبينها وبين الوطن من ناحية أخرى، ويمثل حاجزاً ضد التدخل الخارجي في شؤون الدولة.
5. **تبني المواطنين سلوكيات وأخلاقيات مشتركة:** وهذا يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الاجتماعية، والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتم ذلك عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية.
6. **العدالة الاجتماعية:** وتشمل العدالة تكافؤ الفرص أمام الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالمساواة عن طريق حصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية

(1) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص29.

(2) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص69.

والاجتماعية، وفي غياب العدالة الاجتماعية تتولد مشاعر الإحباط وعدم الرضا، وبالتالي تنعكس سلبياً على أمن واستقرار الدولة [1].

ثانياً: العوامل الخارجية:

لم يعد يقتصر الأمن الوطني للدولة حالياً على إقليم محدد، إن نطاق أمن الدولة قد اتسع، وذلك نتيجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث أن نطاق أمن الدول تعدى حدودها الداخلية ليشمل جميع أنحاء العالم إلى حد كبير، ويمكن حصر العوامل الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني فيما يلي[2]:

1. **وجود مشاكل وأطماع وعلاقات غير مستقرة مع دول الجوار:** إن وجود دولة ما وسط دول تناصبها العداء يدفع هذه الدولة إلى توظيف إمكاناتها لزيادة ترسانتها العسكرية، والاهتمام المكثف بزيادة كفاءة أجهزة الاستخبارات وذلك حتى تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارئ.
2. **الصراع والوفاق الدولي:** أن عهد الوفاق الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قلل من خطورة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأثرها في الأمن الوطني لكل دولة [3].
3. **المخابرات الأجنبية:** تسعى المخابرات الأجنبية وخاصة المعادية بكل ما أوتيت من قوة لزعزعة الجبهة الداخلية وضرب الأمن الوطني وإثارة البلبلة في الدولة العدو، لهذا تسعى كل دولة لتعزيز استخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها.
4. **مشاكل الطاقة والغذاء:** يشكل هاجس توفير الطاقة والغذاء الهم الأول للدولة، حيث تسعى كل دولة لتعزيز استخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها.
5. **السيطرة على الأسواق:** تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم مقومات الأمن الوطني لأية دولة، حيث تشكل ثروات الدولة مؤشراً هاماً على قوتها، وعلى متانة أمنها الوطني، فالصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على الأسواق ما هو إلا تنافس لحماية أمن أي دولة من هذه الدول، وخاصة في العصر الحديث، حيث أحتل العامل الاقتصادي المركز الأول من عوامل قوة وضعف الدول.
6. **إقامة القواعد العسكرية:** تعتبر القواعد العسكرية من ضروريات الأمن الوطني لأي دولة، وتبرز أهميتها وقت الحرب وتهديد الأمن الوطني للدولة.
7. **امتلاك أسلحة الدمار الشامل:** تعتبر هذه الأسلحة عامل ردع ضد الدول المعادية, هذا وقد ظهر الصراع أثناء الحرب الباردة بين العملاقين الأمريكي والروسي، ومع ذلك لم يتم استخدام أي أسلحة، وذلك لظهور ما يعرف بمعادلة الردع النووي المتبادل، وفي ظل النظام الدولي الجديد ازدادت الدعوات إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.[4]
8. **نقل التكنولوجية المتقدمة:** في ظل الثورة التكنولوجية خلق الاندفاع نحو التطوير والتحديث طلباً مضاعفاً على المعدات الأوتوماتيكية، وعلى أجهزة الكمبيوتر، وبالتالي

([1]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص37.

([2]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص59.

([3]) العفيفي، فتحي، مرجع سابق، ص59.

([4]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص15.

يسعى المخططون لاستراتيجيات الأمن القومي إلى الحصول على التكنولوجيا. وهنا تلعب أجهزة الاستخبارات دوراً بارزاً في هذه العملية المعقدة.

9. **التكتلات الاقتصادية:** نظراً لبروز العامل الاقتصادي كعامل في تحقيق الأمن الوطني لأي دولة، ونظراً لإيمان الدول بأهمية التنسيق وتكوين التحالفات والتكتلات الاقتصادية، وذلك لغرض تنسيق الجهود للوصول إلى نتائج أفضل، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية الناجحة المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

10. **التكتلات والأحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك:** إن التنسيق بين أكثر من دولة ضروري لمواجهة التهديدات التي تواجه الأمن الوطني والسلام العالمي، فلقد اتجهت دول كثيرة لإقامة التحالفات العسكرية، وذلك لضمان أمنها الوطني، ولعل أهم هذه الأحلاف حلف شمال الأطلسي، وكذلك التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

11. **الشركات المتعدد الجنسيات ذات الصفة الاحتكارية:** وتهدف هذه الشركات إلى تحقيق مكاسب اقتصادية وميزات خاصة من أنشطتها الخارجية، ويساعدها في ذلك ما تملكه – عادة– من موارد مالية ضخمة وخبرات في التسويق. وتوثر هذه الشركات على الأمن الوطني للدول النامية بشكل عام، وذلك أن هذه الشركات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة, وهروب رأس المال للدول الصناعية، بل وبلغ الأمر بهذه الشركات التدخل في الشؤون الداخلية، والتأثير على الأوضاع السياسية، مما أثار امتعاض الدول النامية وسعيها التحرر من هذه السيطرة الاستعمارية تحت غطاء اقتصادي[1].

12. **النظام الاقتصادي العالمي:** يقع النظام الاقتصادي العالمي تحت سيطرة وتنظيم الدول الصناعية الكبرى، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية دون اعتبار لمصالح الدول النامية خاصة والتأثير على أمنها الوطني، ويجب على الدول التي تسعى قدر الإمكان للتوفيق بين ضروريات هذا النظام وظروف الدول الاقتصادية والاجتماعية.

أبعاد تهديد الأمن الوطني

يتطلب تحديد مصادر التهديد للأمن الوطني، ضرورة معرفة تأثير هذه التهديدات على أبعاد الأمن الوطني، وهو الهدف الذي يسعى التهديد للأضرار به. ويُمَكّنْ ذلك من رسم السياسة الأمنية، ووضع إستراتيجية المواجهة، والخطط المفصلة، لدرء ومقاومة وإزالة التهديد. كما يمكن من التغلب على نقاط الضعف في تلك الأبعاد، وتقويتها، والعمل على التمسك بنقاط القوة فيها، والمحافظة عليها.

1. البعد السياسي للأمن الوطني:

للبعد السياسي شقان، الأول داخلي (السياسة الداخلية)، الذي من خلاله تدير الدولة مجتمعها، والثاني خارجي (السياسة الخارجية) والذي تعمل الدولة من خلاله على حماية كيانها، وتحقيق غاياتها الوطنية. [2]

وللسياسة الداخلية جانبان، هما الأكثر أهمية للأمن الوطني، في بعده السياسي، هما: الاستقرار السياسي للجبهة الداخلية، وتماسكها. ومن خلال النظام السياسي الداخلي، وديناميكية القيادة السياسية، وقدرة النظام على تطوير نفسه لملاحقة الأحداث، تتوقف إمكانية تأمين الدولة لشقيّ السياسة الداخلية.

([1]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص42.

([2]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص42.

أ. العوامل المهددة للبعد السياسي:

(1) السياسة الداخلية:

(أ) تؤدي الاضطرابات الداخلية المستمرة، والصراع على السلطة، إلى تدخل القوى الخارجية لتأمين مصالحها الخاصة، مما يفقد الدولة استقرارها السياسي، ويهدد أمنها الوطني. ويفقدها عادة القدرة على التحرك السليم لمواجهة الأخطار، التي تهدد أمنها الوطني.

(ب) كثرة الأطراف المؤثرة في صنع القرار السياسي تُعقد اتخاذه وهي بذلك تهدد الأمن الوطني في بعده السياسي الداخلي، حيث ينتج عن تدخلها تأخر في اتخاذ القرار، وقد تعرقله. في الوقت الذي يحتاج فيه الأمر إلى السرعة، لديناميكية المواقف السياسية وسرعة التغيرات على الجبهة الداخلية.

(ج) تتسبب الخلافات المذهبية للأحزاب والقوى السياسية (وخلاف بعضها السياسي)، إلى تغليب المصالح الذاتية، على مصلحة الأمن الوطني، نتيجة للتعصب غير الناضج للحزب أو الطائفة، أو بالجهل السياسي، وفي كلا الحالتين (تعصب أو جهل) يتهدد الأمن الوطني داخلياً، إلى حد تدمير كيان الدولة نفسه، وانهيار أمن الوطن، فقد أدى التعصب الأعمى بين أكبر حزبين في باكستان، حزب الرابطة الإسلامي البنجابي وحزب عوامي البنغالي، إلى اشتباكات دامية، أدت إلى انفصال الإقليم الشرقي عن باكستان.[1]

(د) تلجأ القوى المعارضة للحكومة، بتحريض من قوى أجنبية أحياناً، إلى أعمال تخريبية ضد المنشآت الحيوية، والممتلكات العامة والخاصة، مما يؤثر على تقبل الشعب للقيادة الشعبية، وجهود الدولة في كافة المجالات. وهذه الأعمال مؤثرة كذلك بفاعلية على المواقف الحيوية، مثل الإعداد للحرب وإدارتها. وتتناسب مثل هذه الأعمال التخريبية الدول الصغرى، لتمارسها في مواجهة الدول الكبرى، للتأثير على جبهتها الداخلية، أو الأقليات في مواجهة الغالبية، وهو ما وضح من أعمال المعارضة الأيرلندية المطالبة بالتحرر، في مواجهة السلطات البريطانية.

(2) السياسة الخارجية:

(أ) يُعد فقد الدولة القدرة على اتخاذ قرارها السياسي الخارجي، أحد صور التهديدات السياسية الخارجية، وأكثرها خطراً على الأمن الوطني، وتعرف "بالتبعية السياسية".[2]

(ب) تمارس بعض الدول ذات النفوذ، ضغوطاً سياسية على التكتلات المختلفة، لتقطع علاقاتها مع دولة معادية لها. ويؤدي النجاح في تلك الضغوط إلى تهديد السياسة الخارجية، التي تعزل عن الوسط الدولي أو الإقليمي. وكان نجاح مصر في ضغوطها على الدول الأفريقية، مما أدى إلى قطع تلك الدول جميعها لعلاقاتها مع إسرائيل قبل بدء القتال معها عام 1973، أثرٌ رائعٌ في التأثير على أمن الدولة الإسرائيلية وقتها. وهي النتيجة نفسها التي تحدث عندما تنجح دولة في ضغوط

([1]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص59.

([2]) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص29.

مماثلة ضد دولة أخرى داخل منظمة إقليمية، مما يؤدي إلى تجميد عضوية الدولة المستهدفة بالمنظمة (حالة مصر وجامعة الدول العربية عام 1975).

(ج) قد يفرض التنظيم الإقليمي (أو الدولي)، مقاطعة سياسية على أحد أعضائه كعقوبة للدولة لمخالفتها النظام، وهو ما يهدد الأمن السياسي لهذه الدولة، ويعرقل علاقاتها الخارجية.

(د) تقيد عضوية الدولة بالأحلاف الخارجية، من مرونة قرارها السياسي، الذي يجب أن يرتبط بقرار الحلف، وغالباً يكون القرار صادراً عن الدولة الأكبر في الحلف. وقد يضطرها قرار الحلف إلى معاداة آخرين دون مبرر، سوى تنفيذ سياسات الحلف. وقد يتطور الأمر بما يفقدها حريتها ومصالحها الوطنية (حالة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، التي انتهت بانهيار الخلافة العثمانية وانحلالها، وتغير الحكم وتوجهات الدولة التركية البديلة).

ب. مؤشرات قياس عناصر تهديد البعد السياسي:

مكن لمتابعي الأداء السياسي، خلال تنفيذ سياسات الأمن الوطني، أن يقيسوا مهددات البعد السياسي، من خلال رصد عدة مؤشرات وظواهر تعكس قوة التهديدات (أو ضعفها). ويشير وجود المؤشرات إلى وجود تهديد موجه إلى البعد السياسي، في أحد جوانبه (داخلي ــ خارجي) أو كليهما. ويفيد القياس في التعرف على تلك التهديدات (الموجودة بالفعل)، ووضع أولويات لمواجهتها في خطط مرحلية. وتتمثل أهم هذه المؤشرات في: [1]

(1) السياسة الداخلية:

(أ) مقاطعة التنظيمات السياسية الشعبية، للنظام السياسي للدولة.

(ب) انعدام (أو ضعف) الشعور بالولاء والانتماء السياسي.

(ج) زيادة نفوذ جماعات الضغط، على النظام الحاكم.

(د) غموض الأهداف المرحلية، وعدم اهتمام الدولة بتوضيحها وتناقضها.

(هـ) ضعف نفوذ السلطة وإهدار هيبتها، بشكل عام، والقضاء والشرطة بشكل خاص.

(و) ضعف المشاركة الشعبية في إبداء الرأي، واختيار ممثلي الشعب في المؤسسات الدستورية.

(2) السياسية الخارجية: [2]

(أ) خسارة الدولة لعضويتها (لعدم الترشيح أو الانتخاب، أو تجميد العضوية، أو الفصل) في المنظمات والهيئات السياسية الدولية والإقليمية.

(ب) توتر العلاقات الدبلوماسية (أو قطعها)، خاصة مع دول الجوار الجغرافي.

(ج) فرض عقوبات سياسية على الدولة، أو صدور قرارات إدانة من المنظمات والهيئات السياسية الدولية والإقليمية.

([1]) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص29.

([2]) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص69.

(د) قيام تحالفات وتكتلات سياسية خارجية، تتعارض أهدافها وسياستها، مع أهداف الدولة السياسية ومصالحها الوطنية.

(هـ) اكتشاف شبكات تجسس لصالح قوى خارجية.

2. البعد الاقتصادي للأمن الوطني:

يختلف البعد الاقتصادي عن أبعاد الأمن الوطني الأخرى، بتأثيره السريع والفعّال في الحياة اليومية للدولة، وفي كافة الأبعاد الأخرى. ويتيح ذلك مجالاً متسعاً لاستخدام البعد الاقتصادي كقوة مضافة، بالنسبة للخصوم، للتأثير السريع على الأمن الوطني وتهديده، وبالنسبة للدولة لإحداث توازن مع اختلالات الأمن الوطني، بالتأثير في أبعاد أخرى.

في النظام العالمي الجديد، أصبحت القوة الاقتصادية، هي الشكل العصري للصراع. ويصبح التصعيد الاقتصادي للصراع (فرض حصار وعقوبات اقتصادية متنوعة)، الخطوة التالية للتصعيد السياسي، قبل اللجوء إلى التصعيد المسلح.

تصعب السيطرة غالباً على تداعيات الخسائر في الميدان الاقتصادي، التي تنعكس على كافة الأبعاد بدرجات متفاوتة، خاصة البعد الاجتماعي، الأكثر حساسية للأوضاع الاقتصادية. كما أن إصلاح تلك التداعيات وخسائرها، يحتاج إلى أضعاف زمن حدوثها، وغالباً ما يكون الإصلاح على حساب اتجاهات اخرى، حيث تتقلص خطط تنمية اجتماعية أو سياسية، أو يضغط إنفاق عسكري، لتوفير ما يعادل الخسائر الحادثة. ويؤدي تردي الوضع الاقتصادي، إلى فقد الدولة عناصر أمنها كافة، في كل المستويات والأبعاد والمجالات، أي ينهار الأمن الوطني كلياً، وهو ما حدث في الصومال باندلاع ثورة عارمة، عقب تردي الأوضاع الاقتصادية بالبلاد. يمنح الاقتصاد القوي، نفوذا سياسياً متسعاً للدولة، إقليمياً ودولياً، سواء كان اقتصاد الدولة معتمداً على قوته الذاتية (في حالة وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية) أم على قوة المؤسسات المالية، وكفاءة المنشآت الصناعية، أم كان مرتبطاً، في تكامل، مع مجموعة اقتصادية ذات مصالح مشتركة، وأهداف موحدة، تحقق تميز اقتصادي (مثل الأمم الأوروبية المتحدة). [(1)]

تُعد التكنولوجيا المتقدمة، من العناصر المهمة لقوة اقتصاد الدولة، في العصر الحديث. حيث تعتبر علوم التقنية، والصناعات الإلكترونية، أهم عناصر التقدم الاقتصادي في الدولة ــ وكذلك في سائر المجالات ــ فهي تضفي على الاقتصاد قوة هائلة في النشاط الإنتاجي. كما تتميز المنتجات، المستخدم في إنتاجها تقنية متقدمة، بقوة تنافسية عالية، خاصة مع انخفاض سعرها. كذلك، فإن الأجهزة ذات التقنية العالية، تساعد القيادات الصناعية والاقتصادية، على استشراف المستقبل، والتخطيط له بشكل لائق، يتيح الاستمرار في التقدم والتفوق.

كما تتيح التكنولوجيا المتقدمة، للأبعاد الأمنية الأخرى، أفضل استخدام للموارد التخصصية، مما يزيد من قوتها وفاعليتها، وتصبح التكنولوجيا المتفوقة هي العامل المشترك في كافة الأنشطة، والأبعاد، لضمان تحقيق أهداف الأمن الوطني.

خصائص الأمن الوطني

يتميز الأمن الوطني، بعدة سمات، هي الخصائص المميزة لمفهومه، ليصبح الأسلوب الأمثل لتأمين كيان الدولة، والمجتمع، والحفاظ على سلامة وسيادة الوطن، وبقائه.

1. الأمن القومي ذو مفهوم إستراتيجي، يتكون من جانبين

([1]) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص69.

للأمن الوطني جانبان أحدهما موضوعي (مادي) يمكن تحديد مكوناته وعناصره بدقة، والتعبير عنه كمياً، لذلك فهذا الجانب، يمكن حسابه وتقديره بسهولة، كما يمكن إجراء مقارنة بينه وبين نظيره لدى الدول، والمجتمعات الأخرى. وما يمكن تقديره، يمكن وقايته، بما يعد من إجراءات مناسبة لذلك التقدير.

الجانب الثاني معنوي، يخص معنويات المجتمع، ومدى ارتباطه بالنظام السياسي القائم، فهو غير ملموس، يصعب التعبير عنه كمياً بدقة، ويستعاض عن الحساب الدقيق، بالتقدير لما ينتج عنه من آثار، أي تقدير قوة وقدرة غير الملموس، بما يحدثه من آثار ونتائج ملموسة. فتكون الوحدة المقاتلة محبطة، ومنخفضة المعنويات بدرجة كبيرة، عندما تفشل في تحقيق مهامها القتالية، على الرغم من جاهزيتها العالية تدريباً وتسليحاً، أو أن الإنتاج الزراعي للدولة دون الهدف المحدد كماً وجودة، على الرغم من توفر كل عناصر الإنتاج، فيكون المجتمع الزراعي خاصة، والدولة عامة، منخفض المعنويات من جراء ممارسات سياسية، أو فشل في قطاع آخر (هزيمة عسكرية قاسية مثلاً، مثلما حدث مع المجتمع الأمريكي عشية الاضطرار للانسحاب من فيتنام الجنوبية).

وعلى الرغم من صعوبة تقدير الجانب المعنوي كميّاً، فإن أي دراسة أمنية، لكي تتصف بالشمول والدقة، يجب أن تعبر عن كلا الجانبين، تقديراً أو كماً.

عندما يعبر مفهوم الأمن الوطني عن جانبيه، ويتصف ذلك بالشمول، يصبح ذا مفهوم إستراتيجي، جوهره يتلخص في تلمس عناصر الضعف الإستراتيجية للدولة (الإقليم، أو القومية)، والعمل على تخطيها، بإجراءات وقائية، تهدف إلى ضمان ألا يصدر عن الضعف تمزق قاتل للأمة. لذلك، يجب أن يتعاون "المُنّظِر السياسي" مع "المُخَطِّطْ العسكري"، في صياغة المبادئ السياسية وتخطيط الإجراءات الوقائية، للحفاظ على كيان الأمة وأمنها.

2. الأمن الوطني ينبع من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية، لذلك فهو محصلة للتفاعل بين عوامله المحلية والإقليمية والدولية

إن عوامل الأمن الوطني في المستويات الثلاثة (المحلي والإقليمي والدولي) ليست بمعزل عن بعضها، ولكن تؤثر عوامل كل مستوى وتتأثر بعوامل المستويين الآخرين: (1)

أ. العوامل المحلية، تتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، التي غالباً ما تكون بمساندة خارجية، وتتعارض مع أهداف النظام السياسي القائم، ومع مبادئ الشعب الحقيقية.

ب. العوامل الإقليمية، تمس علاقة الدولة مع الدول الأخرى في الإقليم نفسه، الذي تنتمي إليه، خاصة دول الجوار الجغرافي.

ج. العوامل الدولية، علاقات ترتبط بها الدولة بالمحيط الدولي، وطبيعة تحالفاتها مع الآخرين، وعلاقاتها بالنظام العالمي (درجة تبعيتها للدول العظمى والكبرى بالنظام).

لذلك، فإن مفهوم الأمن الوطني، يتجه إلى قواعد التكامل الدولي والإقليمي، النابعة أصلاً من خصائص الإقليم الجيوبوليتيكية، من موقع وظواهر جغرافية، وطبيعة أرض، ومجتمع، وموارد، متضمناً شكلاً من أشكال التوازن، بين الذاتية (المحلية) لحماية القومية والوطنية، من جهة، وما يفرضه الجوار الجغرافي من سياسة للتعايش والتعامل السلمي، من جهة أخرى. وهو بذلك (أي مفهوم الأمن الوطني لدى دولة ما)، قد يصبح الدافع لسياسة استفزازية توسعية (النظام النازي لألمانيا في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، والمفهوم الإسرائيلي للأمن

---

(1) محمد حسن المومني (2005)، **النظام الدولي في عيده الستين**، بحث من جامعة اليرموك، على الموقع الإلكتروني: www.alGada.jo

الوطني)، أو دافعاً لسياسة استقلالية قومية (النموذج الفرنسي للسياسة الخارجية عقب الحرب العالمية الثانية). ولا يجوز المقارنة بين المفهومين، على الرغم من أنهما ينبعان من قاعدة (خاصية) واحدة لمفهوم الأمن الوطني.

3. الأمن الوطني حقيقة نسبية

برهن التاريخ دوماً، على أن الأمن المطلق، يعني ضمناً تهديد أمن الآخرين. فتحقيق ذلك الأمن، يستلزم السيطرة التامة على العالم ومقدراته. لذلك، تسعى الدول عادة، لتحقيق هامش مناسب من الأمن، يكفل لها أمناً وطنياً بدرجة معقولة.[1]

تلك الحقيقة النسبية للأمن، تؤكد ضرورة أن يوضع في الاعتبار، عند تخطيط أهداف الأمن الوطني، ووسائل تحقيقها، أمن ما جاورها من دول، وأمن الإقليم الذي تنتمي إليه، دون أن تدخل في سباق أمني لزيادة هامش أمنها، وهو ما يدفع غيرها إلى محاولة زيادة هامشه الأمني كذلك، ليصل إلى درجة محسوبة من التوازن، وهو ما يخل في النهاية بأمن المنطقة، أو أمن أي من الدوائر الأمنية التي تهم الدولة. ويؤدي ذلك إما إلى الصدام، أو تنازل أحدهما عن جزء من هامشه الأمني. ففي الثمانينيات من القرن العشرين تنافست إيران مع العراق، في زيادة الهامش الأمني لكل منهما في الخليج العربي، مما أدى للصدام بينهما في حرب ضروس استمرت ثماني سنوات. وعندما أراد العراق أن يوسع هامش أمنه العربي، على حساب جاراته العربيات في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، بدأ بالتنازل عن جزء من هامشه الأمني الخليجي، لصالح إيران، وهو الذي كافح ثماني سنوات محاولاً تحقيقه في تلك الحرب الضارية. كذلك فإن شبه الجزيرة الهندية، بما تحتويه من دول متناقضة التكوين والأهداف، تشهد دواماً، منافسة شديدة بين طرفيها الرئيسيين الهند وباكستان، حيث تحاول كل منهما التوسع في هامشها الأمني الإقليمي، فنتج عن ذلك ثلاثة حروب، ولم يتوقف بعد التنافس لزيادة الهامش الأمني لكل دولة، بل اتجه إلى مكان هو أكثر كلفة وخطراً وهو التسابق على الأمن النووي، والمظلة الأمنية النووية الصاروخية، التي لا يحمد عقباها إذا استخدمت. والعجز عن اكتساب وتأكيد رقعة جديدة للأمن الوطني، يعني ضرورة التنازل للطرف الآخر.

يقابل ذلك في مفهوم الأمن الوطني، ما يسميه السياسيون، "الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار"، ويعد أحد تقاليد السياسة الدولية القديمة، حيث تفرض علاقة الجوار، حسن النية في التعامل، وهذه العلاقة هي أساس سياسة التجمعات، المرتبطة بسياسة المساندة الإقليمية العصرية. فيدور مفهوم الأمن الوطني لحماية الإقليم والقومية، (وهو ما لا يتمشى مع قوانين التوازن، وسمات النظام العالمي (مهما اختلف عدد أقطابه) فالدول العظمى والكبرى تميل إلى تبرير سياستها التوسعية الدولية)، على حساب سياسة المساندة الإقليمية. فتسمى إجراءاتها الأمنية، التعسفية غالباً بالحرب الوقائية أحياناً، والتعدي على مجالها الحيوي أحياناً أخرى. وعندما يكون النظام العالمي متعدد الأقطاب، أو ثنائياً، فإن الدول الإقليمية وتجمعاتها، تستطيع أن تحقق لنفسها هامشاً أوسع من الأمن، باستغلال طبيعة التوازن بين تلك القوى .

4. مفهوم الأمن الوطني، عملية تقنين لمبادئ السلوك الوطني، ولكنه أيضاً ذو طاقة ديناميكية حركية

يتكون مفهوم الأمن الوطني، من مبادئ مُقننة، تضع في اعتبارها طبيعة الأوضاع الإستراتيجية، وخصائص الامتداد الإقليمي، وعلاقات التعامل معه، كذلك سلوكيات العنصر

([1]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص14.

البشري كطرف آخر، ودول الجوار الجغرافي، وتقدير وزنها الإقليمي والدولي كطرف ثالث، وهي ــ أي المبادئ المقننة ــ تصبح مصدراً للقيم الوطنية، (والقومية) دون أن تصير مجرد مثاليات، وإنما ذات مصداقية واقعية.

من جهة أخرى، فإن الأمن الوطني مجموعة من العوامل المركبة، بعضها مجموعة ثوابت، إلا أن الجزء الأكبر منها متغيرات، تكسب مفهوم الأمن الوطني خاصية ديناميكية، وتحقق له طاقة حركية، هي لازمة لتطوره المستمر، لتتابع الدولة المتغيرات في المستوى الإقليمي الدولي، وتتمكن من تعديل قدراتها لتحافظ على درجة الأمن التي ترغب بها وهي الحركة المهمة كعنصر بقاء، دون أن تصبح مثاليات مجردة، وإنما حركة ديناميكية، مصدرها المتغيرات في الأمن الوطني، تكسبها الواقعية اللازمة لبقائها.

يفسر ذلك، أهمية عدم خروج الحاكم على تلك القيم والمبادئ المقننة للأمن الوطني. فالخروج يفقده حتما الشرعية، ويعرض نظامه للتقويض لمخالفته لأهداف الأمن الوطني للدولة، وتعريضها للخطر. مثال ذلك، أن أحد عناصر مفهوم الأمن الوطني لإسرائيل، قبل عام 1967، كان هو الأهمية الحيوية لمضايق تيران، في مدخل خليج العقبة، وكذلك أهمية عدم وجود قوة عسكرية على قدر كافٍ من القوة بالقرب من الحدود الإسرائيلية المصرية في سيناء. وكانت تلك الأهمية الأولى تكمن في حجم التجارة الخارجية لإسرائيل مع العالم الخارجي، جنوباً، ونوع تلك التجارة التي تحتوي مصادر الطاقة، والمواد الغذائية (خاصة الحبوب واللحوم) بشكل أساسي، ويشكل منعها من الوصول إلى إسرائيل، في توقيتها، توقف الحياة الطبيعية بالدولة، ويهدد ذلك أمنها. الأهمية الثانية نابعة من ضعف في الثوابت الجيوبوليتيكية لإسرائيل، فهي دولة محدودة الاتساع، تستطيع القوة المحددة (أي أكبر مما تستطيع إسرائيل حشده في الساعات الأولى للقتال). أن تشطرها إلى جزأين، عازلة الجنوب عن الشمال، فتفقدها اتصالها بخليج العقبة، وتهدد أمنها بالدرجة نفسها، لغلق مضايق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية. لذلك سعت القيادات السياسية، عند بدء تشكيل الدولة، إبان الجولة العربية ــ الإسرائيلية الأولى (حرب فلسطين 1948)، إلى توجيه قواتها، والاستماتة ــ بعد الهدنة الثانية ــ للوصول إلى خليج العقبة وإيجاد موطأ قدم للدولة الوليدة هناك، ولو على حساب بقاء القدس (العاصمة الدينية المنادى بها من الصهيونية العالمية) في أيدي عرب، وليأتي دورها فيما بعد. كذلك سعت القيادة السياسية نفسها أو من تلاهم في الاتفاقيات والمعاهدات، التي أبرمت مع مصر ــ بالتفاوض المباشر أو عن طريق وسيط دولي ــ لإبعاد القوات المسلحة المصرية عن حدودها، بما لا يسمح لها الدفاع عنها بالسرعة الواجبة، في إطار عقيدتها المنتقاة، "الضربة الوقائية" أي إجهاض الهجوم قبل أن يبدأ بعيداً عن شريان أمنها الحيوي في العقبة [1].

5. خطورة التوسع في تطبيقات الأمن الوطني (ممارسات القوى العالمية والكبرى)

يخضع مفهوم الأمن الوطني، لسوء استخدام، من قِبَل القوى العملاقة، في مختلف العصور. وازداد سوءاً في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم انقلب إلى حالة حادة من السوء، في العقد الأخير من القرن.

التوسع في مفهوم الأمن الوطني أمر طبيعي عند اتساع الإقليم الوطني، للدولة المتسعة المساحة، الكبيرة التعداد السكاني، المتعددة دول الجوار، وهي ما تسمى بالدولة العملاقة. فعند ظهور الاتحاد السوفيتي (ومن قبله روسيا القيصرية) كانت الدولة، ذات إقليم شاسع المساحة، يقطنه مئات الملايين من البشر، من قوميات متعددة، كما وصل عدد الدول الواقعة على حده الجنوبي (الآسيوي) أكثر من اثنتي عشرة دولة، مختلفة القوة، مختلفة التوجهات كذلك. ويكون المفهوم الموسّع للأمن الوطني لمثل تلك الدولة العملاقة، أمراً طبيعياً عندما يشمل كل الأبعاد،

([1]) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص69.

بما يتهددها مع تلك القوى الإقليمية المجاورة، أو ما بداخل الاتحاد من قوميات مختلفة. ويصبح غير طبيعي إذا تعدى ذلك إلى أقاليم بعيدة، لمساندة قوة أو معاداة أخرى.

ويختلف الأمر مع دولة عملاقة أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. فهي دولة قارية متسعة الأرجاء، ضخمة الموارد البشرية، إلا أن حدودها لا تجاورها إلا دولتان، هما من الدول ذات التوجهات المتمشية معها، فيكون هنا التوسع في المفهوم غير طبيعي لأن الولايات المتحدة الأمريكية، وسعت من مفهومها الأمني، ليبرر انتهاكاتها للأعراف الدولية، واعتداءاتها على أمن الآخرين.

المبحث الثاني

التحولات في البيئة الدولية التي أثرت على تطور الأمن الوطني

تعتبر التفاعلات التي مرت بها الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا، والاشتراكية مثل دول الاتحاد السوفييتي سابقاً ورومانيا والتشيك وسلوفاكيا من أهم التغيرات التي أثرت على النظام الدولي، ولم تحدث هذه التغيرات فجأة أو بدون مقدمات، بل جاءت نتيجة لسلسلة من التراكمات والتغيرات الجزئية التي تسبق التحول الجذري, والتي قد تمتد إلى فترة زمنية طويلة نسبياً وغالباً ما يحدث أن تغييراً عميقاً يتم في عصر من العصور بطريقة بطيئة بداية يزداد تسارعاً ثم يأتي حدث مهم (انهيار الدولة العثمانية أو الحرب العالمية الأول أو الثانية)، لتكون بمثابة الإشهار لهذه التغيرات وتنتقل البشرية من حالة إلى أخرى ومن حقبة إلى حقبة في مجال التوازنات والعلاقات[1]،وكان للحروب دور هام في معظم التحولات الكبرى التي شهدها العالم، كونها الوسيلة الوحيدة لتحقيق مصالح الدول القوية والسمة الرئيسة لتلك الحقبة.

النظام الدولي الجديد

أطلق مصطلح "النظام الدولي الجديد" بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، بهدف استكمال سياستها الاستعمارية، وليس تراجعاً أو تعديلاً عن تلك السياسات، فالغرب لا يزال ينظر إلى المنطقة العربية على أنها خزان هائل من الثروات الطبيعية (النفط والمعادن)، وسوقاً استهلاكية لبضائعه ومنتجاته وصناعتها، برغم أن الحقائق أثبتت عدم صدق الشعارات البراقة التي يطلقها لترسيخ هذا المصطلح وغيره من الشعارات مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحق تقرير المصير، واحترام الحريات[2].

يتسم النظام الدولي الجديد بالكثير من التعقيدات، فبالرغم من وجود قوة عظمى تملك كل مقومات عناصر القوة التي تمنحها الهيمنة على القرار الدولي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود قوة أو دول أخرى لها دورها على الساحة الدولية، ويشير بأن النظام الدولي الجديد غير أحادي القطب، وهذا ما يعطيه ميزة التعقيد[3]، التي لها الانعكاسات الايجابية والسلبية، فهناك الكثير من مظاهر الأمن العالمي تعود إلى عدم قدرة العديد من الدول على التنبؤ بعواقب سلوكها العدواني، مما يضطرها إلى أن تتخلى عنه، كما يعود السبب في عدم تجدد العديد من الصراعات إلى صعوبة إجراء حسابات الربح والخسارة بدقة، لذلك يرى البعض أن النظام الدولي الجديد بني على دعامتين تاريخيتين هما[4]:

أ. التزام الولايات المتحدة بتوفير الأمن لأوروبا وشركائها من دول آسيا، وبالتالي حصول هذه الدول على حصص في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. التركيز على المنطقة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير في مجالي الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبالمقابل فان هذه الدول وافقت على تقديم الدعم اللوجستي أو الاقتصادي للولايات المتحدة، مقابل توفير الحماية لتلك الدول من أية أطماع أو اعتداءات من الدول الأخرى.

---

(1) حداد، ريمون (2000)، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، الطبعة الأولى، بيروت، ص 107.

(2) الأحمر، جعفر (2005)، **تحديات النظام الدولي الجديد**، على الموقع الإلكتروني: www.darisalm.com/home alfkr

(3) محمد حسن المومني (2005)، **النظام الدولي في عيده الستين**، بحث من جامعة اليرموك، على الموقع الإلكتروني: www.alGada.jo

(4) مصالحة، محمد (2006)، **النزعة الانفرادية في صياغة السياسة الدولية(القطبية الواحدة)**، محاضرة كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية، ص 7.

تشير الأحداث المتلاحقة التي يشهدها العالم ومنذ بداية التسعينيات، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم وترسم سياسات النظام العالمي الجديد، وأن هذه السيطرة تتمثل في التدخل في الشؤون والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول(1).

وفيما يتعلق بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها دوليا، وسكوت دول أخرى على هذا الوضع، فإن ذلك يعود إلى عدة أسباب من أهمها: التشابه في المصالح، وتحقيق الأهداف من خلال التحالفات، إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على أمنها واستقرارها وحمايته من أية مخاطر، وبالمقابل فان الزعامة السياسية والتفوق العسكري وممارسة الهيمنة على مختلف دول العالم، ستبقى بيد الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة أن لا تؤدي هذه الهيمنة إلى الإضرار بمصالح حلفائها، وهناك عاملان رئيسان لقيام مثل هذه التحالفات وهما:

أ. ضعف دور الدول وعدم قيامها بأي دور سياسي مؤثر في ظل النظام الدولي الجديد، وذلك بسبب إهتمامها بشكل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن القومي لدولها، ومن أجل ذلك فان هذه الدول تحتاج إلى توفير غطاء أمني ليس من أجل توفير الحماية اللازمة لإكمال عملية التوحيد، بل أيضا حتى لا تصبح المسائل الأمنية سببا لنشوب الخلافات السياسية بين دول الاتحاد نفسها، والذي قد يؤدي إلى إعاقة لعملية التكامل.

ب. عدم توفر حوافز أو عوامل مشجعة للدول الأخرى بالقيام بأي دور أمني عالمي في الوقت الحاضر، وذلك لأن قيامها بمثل هذا الدور قد يؤدي إلى حدوث صدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الشكوك التي قد تثار نتيجة قيام الدول الأخرى بمثل هذا الدور، كما أن مثل هذا الانقسام ربما يؤدي إلى تجاوز المخاطر الأمنية بحيث ينعكس سياسيا واقتصاديا على تلك الدول(2).

فرض النظام الدولي الجديد في أعقاب الحرب الباردة تحولات إيديولوجية وجيو-إستراتيجية شملت دول العالم اجمع، وجاءت هذه التحولات بتحديات فرضت على دول العالم ضرورة التعامل مع المتغيرات العالمية، ليس فقط كفرص لتحقيق المكاسب، بل التعامل مع ما تحمله من مخاطر، ونظرا لأن دول العالم العربي تمثل جزءا من البيئة الدولية الجديدة، فقد تأثرت هي الأخرى بهذه المتغيرات وقد تعددت آراء وأفكار الباحثين حول ماهية وأنواع هذه المتغيرات، وسنجمل هذه المتغيرات فيما يلي(3):

أ. هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد من خلال:

(1) تحديد عوامل التهديد القائمة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) استخدام القوة العسكرية دون حدود .

(3) تحقيق السلام عبر الائتلاف والتحالفات الدولية .

(4) سيطرة وإدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأية تحالفات دولية.

---

(1) أحمد، سييد ابوضيف، (2003)، **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية نموذج القطب الواحد وسيناريوهات العالم الجديد**، مجلة عالم الفكر ،العدد 3، ص23.

(2) خميس، بلال عبد الفتاح صبحي، (2005)، **تهديد الأمن القومي العربي في ظل النظام الدولي الجديد (1990-2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص125.

(3) مصالحة، محمد، مرجع سابق، ص 8.

ب. التراجع الكبير في مفهوم السيادة الوطنية، وزيادة التدخل في الشؤون الداخلية للـــدول، وذلك من خلال مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.

جـــ. إعطاء أولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية .

د. غلبة الطابع الدولي على العديد من القضايا والمشكلات الإقليمية والمحلية.

هـــ. التسارع المذهل في خريطة التحالفات الغربية مما أضـــعف مـــن مكانـــة ودور دول المنطقة، وتعاظم سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة على المصادر النفطية في منطقة الشرق الأوسط[1].

التحولات في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا ألشرقية وانهيار المعسكر الاشتراكي

منذ وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة عام 1985 كان اتجاهه السياسي يتمثل في التركيز على الإصلاح والمكاشفة، وإعادة بناء الدولة نحو نمط جديد اتسم بالعديد من التقلبـــات السياسية والاقتصادية داخل البلاد، وأدى هذا إلى تحول مفاجئ وانفتاح على العالم الخـــارجي، ونتيجة لذلك، فقد عجزت السياسة الداخلية عن مواكبة أهداف الدولة، ومن هنا كانت بداية النهاية وحدوث التحولات التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي وبقية مجموعة الدول الاشتراكية في أوروبـــا الشرقية، واعتماد غورباتشوف سياسة البروسترويكا (إعادة البناء)[2]، ممـــا أدى إلـــى تحريـــك سلسلة من الأحداث التي تمثلت في تفكك النظام الشيوعي في أوروبا ألشرقية، و إحداث تغيرات عميقة داخل الإتحاد السوفيتي، كما أن سياسة "البروسترويكا" قد أدت إلى اســـتئناف العلاقـــات الدبلوماسية مع الصين، وتبدلت العلاقات السوفيتية مع حلفائها من دول أوروبا ألشرقية من حالة التبعية إلى حالة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلال وإرادة الشعوب، فقد بدأت الجمهوريـــات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي منذ عام 1991 بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مباشـــرة مـــع بعضها البعض ومع الدول الأخرى[3].

أدت التحولات داخل الاتحاد السوفيتي إلى انعكاسات كبيرة على النظام الدولي بـــصورة عامة وعلى الشرق الأوسط بصورة خاصة، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور الاتحاد الـــسوفيتي كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء النظام ثنائي القطبية، وقد تمثلت مظاهر تفكك الاتحاد السوفيتي في العديد من المبادرات التي طرحها غورباتشوف ومنها: نزع السلاح، والحد من التسلح، وبعض التنازلات من جانب الاتحاد السوفيتي التي تخص التسويات الإقليمية، والانسحاب من بعض المناطق الإستراتيجية، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت على الساحة الدولية كقوة قطبية واحدة[4].

حروب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003:

جاءت حرب الخليج الثانية في أعقاب حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) التي خرج العراق منها منتصرا، ولديه قوة عسكرية ضخمة مؤثرة على المستوى الإقليمي، وهذا ما يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكيـــة التـــي زادت من ضغوطها السياسية والاقتصادية على العراق بهدف القضاء على هذه القوة، إلـــى أن

---

(1) الأحمر، جعفر، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني: www.darisalm.com/home alfkr

(2) إيه، جابربيل، وجي الموند، بنجهام باويل الإبن، (1998)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبـــدالله الأهليـــة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص601.

(3) نفس المصدر، ص 602 .

(4) حداد، ريمون، مرجع سابق ،ص135

وقع العراق في مأزق احتلال دولة الكويت، وقد شكل هذا بداية النهاية للعراق كقوة وكدولة فاعلة بالمنطقة، وبدأت الدول الغربية تفكر للاستفادة من هذا الوضع الجديد لتحقيق مصالحها في المنطقة.

أصبح احتلال العراق للكويت ذريعة شرعية للولايات المتحدة الأمريكية لتقود تحالفاً دولياً يضم أكثر من (30) دولة لإخراج العراق من الكويت وتوفير موطئ قدم لها في منطقة الخليج العربي، وإضافة لذلك فقد استغلت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوجيه رسالة إلى الدول المنافسة لها كاليابان والدول الأوروبية بعدم تجاهل الدور القيادي المتميز لها في المرحلة المقبلة، وخلال هذه المرحلة، كان الاتحاد السوفيتي يمر بظروف قاسية على الصعيد السياسي والاقتصادي الداخلي والخارجي، الأمر الذي دفع غورباتشوف إلى الاستفادة من الوضع من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية لحجب التأييد الدولي ومساندة الحركات الانفصالية المطالبة بالاستقلال عن الإتحاد السوفيتي، وذلك مقابل السماح للولايات المتحدة بإدارة أزمة الخليج بشروطها ووفقاً لرؤيتها ومصالحها .

تمكنت الولايات المتحدة من التأثير على الدول التي تحالفت معها ضد العراق وحشدها خلف سياستها وتوزيع الأدوار على تلك الدول، وأصبحت سياسات الدول الأوروبية تدور في الفلك الأمريكي، وذلك من خلال قيام تلك الدول بتقديم الدعم المالي والعسكري لغزو العراق، الأمر الذي عزز من قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها على بقية دول العالم، وتدعيم مكانتها كقوة أحادية القطب على المستوى الاستراتيجي، وقد حدث هذا بسبب ارتباط حرب الخليج الثانية والثالثة بعامل النفط الذي كان احد المبررات الرئيسية لاندفاع الولايات المتحدة باتجاه العمل العسكري، وللحيلولة دون هيمنة العراق على نفط الخليج، والمحافظة على تدفق النفط للولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان[1].

هنالك علاقة وثيقة بين سعي الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق الأمن والسلم في المنطقة، وبين تحقيق المصالح الأمريكية، فهي تحرص على الأمن بهدف تأمين مصالحها، ونتيجة للاجتياح العراقي للكويت، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع الدول الخليجية الست (المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والبحرين) إنفاق حوالي (37) مليار دولار[2] كمساهمة في المجهود الحربي لقوات التحالف ضد العراق خلال حربي الخليج الثانية والثالثة، وما ترتب عنها من تبعات وإمدادات عسكرية ولوجستية، وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لا زالت غير قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار لا في منطقة الشرق الأوسط عموماً ولا في العراق خصوصاً الأمر الذي اضطر الإدارة الأمريكية بداية عام 2007 للإعلان عن إستراتيجية جديدة بزيادة قواتها 20 ألف جندي إضافي سيتم وضعهم في بغداد لإعادة النظام والاستقرار فيها.

فيما يتعلق بالقواعد والمرافق العسكرية، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ حرب الخليج الثانية إلى تعزيز تواجدها العسكري كماً ونوعاً في منطقة الخليج، وتمثل ذلك في إنشاء قواعد ومرافق عسكرية ثابتة ومتنقلة، والعمل على زيادة عدد العاملين في تلك القواعد، بالإضافة إلى اتفاقيات أمنية ودفاع مشترك مع دول الخليج، ففي الكويت هناك قاعدتي السالم وجابر الأحمد (والتي تضم منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ)، وفي البحرين، يقع المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، وتضم قاعدة الشيخ عيسى مهبطا لطائرات التموين الأمريكية، أما دولة قطر فتضم قاعدة العيديد العسكرية الجوية الأمريكية والتي تستخدم كقاعدة لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية، أما المملكة العربية السعودية، فتحتوي على قواعد

(1) قنان، جمال (1994)، **نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 180، ص.ص 76-77.

(2) خميس، بلال عبد الفتاح صبحي، مرجع سابق، ص190.

عسكرية أمريكية في كل من الدمام والخبر وتبوك والظهران وجدة وأبها والرياض، وقاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض، وفي عُمان، هناك قاعدتين "سيب ومازيرا وتومران"، وفي الإمارات العربية هناك قاعدة جوية تعتبر أهم مركز لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية، وتضم اليمن وحدات عسكرية أمريكية في ميناء عدن لصيانة الوحدات البحرية وتزويدها بالوقود، وفي تركيا تقع أكبر قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية (انجرليك)، وتعتمد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على اتفاقات تحالف استراتيجي، حيث تحصل القوات الأمريكية على تسهيلات عسكرية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية، وهناك قواعد مخصصة لتخزين الأسلحة والمعدات للقوات الجوية والبحرية والقوات الخاصة الأمريكية (المارينز) (1).

أحداث الحادي عشر من أيلول2001

أدت التغيرات الدولية والإقليمية التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، إلى تحولات جذرية في النظام السياسي العالمي، من حيث أنماط الهيمنة، والعلاقات بين الدول، والنظام الاجتماعي والثقافي للدول الغربية ذاتها، فلأول مرة تضع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية نظامها السكاني القائم على أساس الاندماج وقانون المواطنة تحت طاولة إجرائية لإعادة إنتاج الثقافات داخل المجتمع الغربي، ومثال ذلك أزمة الحجاب في فرنسا، وأزمات المهاجرين والجنسية، وقانون العمل، وفي الغرب أخذت أزمات العنصرية بالظهور بعد أحداث أيلول، حيث تعرض الكثير من العرب والمسلمين والآسيويين المقيمين في الولايات المتحدة إلى العديد من المضايقات، وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها شن حملة عالمية لمكافحة الإرهاب، وذلك تطبيقا لنظرية بوش المعروفة باسم الضربة الإستباقية (proem piton) (2).

إن المعادلات والمشاريع السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط تحت مسميات الشرق الأوسط الجديد(3) والكبير وخارطة الطريق، والحرب على الإرهاب، ومفاهيم الإصلاحات والحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها والتي ظهرت بعد 11 ايلول، تدخل ضمن إطار المحافظة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ومن نتائج هذه المعادلات والمشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية(4):

أ. شعور غالبية دول العالم بفقدان الأمن والاستقرار.

ب. ظهور ثقافة صراع الحضارات ومنها الصراع بين الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية، والصراع بين الديانات.

جـ. شروع الدول المعرضة لأخطار التغيير والاجتياح (مثل كوريا الشمالية وإيران) بتبني مشاريع التسلح النووي، بهدف المحافظة على حضارتها ووجودها.

د. تغيير في الإستراتيجية الأمريكية من سياسة دبلوماسية الإقناع إلى دبلوماسية إملاء الشروط بالإستراتيجية المباشرة (استخدام القوة العسكرية) والتي تمثلت في احتلال العراق، وأفغانستان والقضاء على حكومة طالبان، وعقد الاتفاقيات الأمنية مع العديد

---

(1) خميس، بلال عبد الفتاح، مرجع سابق، ص190ــ 191.

(2) الأشعل، عبد الله (2005)، **مستقبل حملة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب**، مجلة السياسة الدولية العدد 159، ص 24.

(3) الفواز، علي حسن (2006)، **العالم ما بعد 11 أيلول**، مجلة الحوار التمدن، العدد 1671، ص 65.

(4) نفس المصدر، ص 66.

من دول المنطقة، والتحالفات العسكرية، وإقامة القواعد العسكرية في عدة دول، وذلك بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية[1].

هـ. إعادة النظر في مهام وصلاحيات حلف الأطلسي ليستخدم قواته خارج حدود دوله حفاظا على مصالحها[2].

و. استغلال إسرائيل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتي اتهم بها تنظيم القاعدة، حيث وظفتها إسرائيل لمصالحها وجعلت منها ومن ومعاركها لمحاربة الإرهاب شريكا وحليفا استراتيجيا للولايات المتحدة، وبما يتيح لها المجال لقتل الشعب الفلسطيني الأعزل والشعب اللبناني أمام المجتمع الدولي وبذريعة الدفاع عن النفس.

الحرب على الإرهاب:

شكلت هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 على كلا من نيويورك وواشنطن نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب، وبدت كنوع جديد من الإرهاب أكثر من كونها شكلا من أشكال الإرهاب التقليدي القديم، وقد ظهر مفهوم الإرهاب الجديد في الأدبيات السياسية خلال عقد التسعينيات، حيث وصفه رجال السياسة والباحثين الأكاديميين على أنه "يمثل شكلا متميزاً من أشكال الإرهاب خاصة فيما يتعلق بالاتجاه التصاعدي في عدد وحجم العمليات والآثار التدميرية المترتبة عنه"، ومنذ عام 1993 فقد تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لثلاث عمليات إرهابية رئيسية: محاولة تفجير مركز التجارة العالمي 1993، وتفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في تنزانيا وكينيا عام 1998، ومن ثم جاء الحدث الابرز عام 2001 هجمات نيويورك[3].

بالرغم من الحملات التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، والادعاء بالقضاء على هذين النظامين، إلا أن الإرهاب ما زال قائماً حيث حدثت أعمال إرهابية في العديد من دول العالم مثل اندونيسيا والمغرب والسعودية[4] وتركيا وروسيا وإسبانيا ومنها ما حدث في لندن وشرم الشيخ وعمان، بالرغم إلى ما يحدث يوميا على الساحة العراقية وفي الأراضي الفلسطينية من اعمال مقاومة ضد المحتل الأجنبي وهي مشروعة حتى في القانون الدولي[5]، مما يؤكد عدم وجود علاقة لهذه الأحداث بالإرهاب وتنظيماته، إلا أن ما تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها قد يمثل مصدر إثارة للجوء إلى الإرهاب، وسوف يكون له تأثيره على دول العالم اجمع .

أدت هجمات 11 أيلول 2001 ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون في الولايات المتحدة إلى بروز عدد من التحديات الجديدة والفعلية لنظرية الدفاع عن النفس، فقبل 11 أيلول 2001 لم يتمسك بالدفاع عن النفس ضد الإرهاب أية دولة باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان هذا الموضوع موضع خلاف بين الدول حيث كانت طائفة كبيرة جداً من الدول تشك في قيام الدفاع ضد الإرهاب الصادر عن الأفراد والجماعات[6].

---

(1) الفواز، علي حسن، مرجع سابق، ص 67.

(2) عبد الصادق، علي (2006)، **الناتو والشرق الأوسط الكبير**، مجلة السياسة الدولية ،العدد 163، ص 161.

(3) محمود، أحمد إبراهيم (2002)، **الإرهاب الجديد**، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، ص 45

(4) الشلبي، السيد أمين (2005)، **الإرهاب الدولي المصادر والأشكال** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، ص 126.

(5) غزال، إسماعيل (1990)، **الإرهاب والقانون الدولي**، الحكمة للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص58.

(6) السلومي، محمد بن عبد الله (2007). **ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب**، ص ص 178-179.

شرعت الولايات المتحدة في 7 تشرين أول 2001 إلى جانب عدد من الدول المتحالفة معها بعملية عسكرية دعيت بـ "الحرب على الإرهاب"، وذلك للرد على هجمات 11 أيلول 2001 للحيلولة دون استخدام أفغانستان كقاعدة إرهابية تنطلق منها هجمات إرهابية في المستقبل(1).

تمثلت الحجة الأمريكية الأساسية في تبرير هذه العملية بالدفاع عن النفس، وقد أوضحت الولايات المتحدة في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن أن استعمالها القوة ضد أفغانستان في إطار هذه العملية يأتي أعمالاً لحقها في الدفاع عن النفس المقرر في المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

حظيت العملية العسكرية بدعم كبير على المستوى العالمي ولم تنازع أية دولة في أنها تندرج ضمن الدفاع عن النفس سوى العراق وإيران، أشار مجلس الأمن كذلك في ديباجه قراره رقم 1368 (2001) الصادر في 12 أيلول 2001 إلى الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، عاد المجلس ثانية في 28 أيلول 2001 ليؤكد في قراره رقم 1373 (2001) (2).

تثير الحجة الأساسية المستخدمة في تبرير هذه العملية ضد أفغانستان جملة من التساؤلات والتحديات القانونية ذات الصلة بالدفاع عن النفس، إن القواعد القانونية الناظمة للدفاع عن النفس تقرن فعل الدفاع بالضرورة وبالتناسب مع الهجوم المسلح الذي تعرضت له الدولة المدافعة، فهل العملية العسكرية ضد أفغانستان بسبب دعمها لمجموعة إرهابية يتوافر لها هذان الشرطان وهل يمكن أن تستوعب فكرة "الهجوم المسلح" الأعمال الصادرة عن جماعات ليست الدولة التي تستخدم القوة ضدها هي المسؤولة عنها؟

أن عدم اتخاذ المجلس لهذه التدابير – بفرض صحة هذا الافتراض – هي نتيجة مباشرة لرغبة الولايات المتحدة باستعمال القوة وتجريد حملة عسكرية غير خاضعة لقيود ومحددات، وهو أمر بدا واضحاً وجلياً في العديد من البيانات والتصريحات الصادرة عن الحكومة الأمريكية (3).

اتضحت إرادة ورغبة الولايات المتحدة في الحصول على إقرار من مجلس الأمن بجواز الدفاع عن النفس ضد الإرهاب عموماً ودون تحديد حالة بعينها في الرسالة التي بعثت بها إلى مجلس الأمن عقب بدء العملية العسكرية ضد أفغانستان، حيث أوضحت فيها أنها تملك حقاً في استعمال القوة ليس فقط ضد أفغانستان، بل ضد دول أخرى وتنظيمات أخرى. وهو موقف لم تذهب المملكة المتحدة – الحليف الأول للولايات المتحدة – إلى حدوده. بالإضافة إلى وصف الرئيس الأمريكي لكل من العراق وإيران وكوريا الشمالية بمحور الشر، وهو ما أوحى بأن الولايات المتحدة ستستعمل القوة ضدهم، وقد حصل هذا بالفعل بالنسبة للعراق حيث شنت الولايات المتحدة حرباً ضده في آذار 2003 أدت إلى احتلاله من قبل القوات الأمريكية(4).

تضمنت هذه العملية الانضمام إلى قوات المعارضة في الحرب الأهلية الأفغانية لدحر نظام طالبان، واستخدام حملة مستدامة من القصف أدت أيضاً إلى مقتل عدة آلاف من المدنيين،

---

(1) عبد الحميد، عبد المطلب، (2003). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث أيلول**، مجموعة النيل العربية، ص82

(2) حداد، ريمون، مرجع سابق ،ص 136

(3) الموسى، محمد خليل، (2004). **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**، عمان: دار وائل للنشر، ط1، ص ص 145-146.

(4) المصدر نفسه، ص150.

وأسفرت العملية عن انسحاب معظم مليشيات طالبان دون أن يستسلموا، وذابوا مرة أخرى في مجتمعاتهم دون إيقاع خسائر تذكر من القتلى والأسرى بين القيادات، وينطبق هذا الأمر على شبكة القاعدة أيضاً التي دمرت منشأتها في أفغانستان إلى حد كبير، ولكنها لم تفقد سوى القليل من قادتها ونجحت في الهرب والاختفاء، إلى درجة جعلت موظفاً كبيراً في مكتب التحقيقات الفيدرالي يستنتج أنها لم تفقد من قدرتها المحتملة على العمل إلا نحو 30%[(1)].

وبعد انتهاء أكثر مراحل الحرب شدة، مباشرة ترددت أفغانستان في حالة ساد فيها القتال بين أمراء الحرب ، فيما عدا مراكز سكانية قليلة أبرزها كابول التي وفرت فيها قوة حماية أمنية دولية بعض الاستقرار، في غضون ذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التوسع في قواعدها في أفغانستان وطاجكستان وقرغيزنا وأوزبكستان، وإدامة وجود عسكري في باكستان، بل والحصول على تسهيلات في بلغاريا تتعلق بتوفير قواعد للطائرات الخاصة بتزويد الوقود جواً، وهو أمل وجود لقوات أجنبية في ذلك البلد منذ عام 1946[(2)].

لقد أثبتت هجمات 11 أيلول وبطريقة مرعبة مدى انكشاف دول متقدمة جداً أمام عمل شبه عسكري غير متماثل، وثانياً ينشأ دعم القاعدة جزئياً من معارضة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، والتي تعززها حالة من عدم الرضا تسود في أوساط "الأغلبية السكانية" من الشبان المتعلمين في المنطقة، وأخيراً، والأكثر أهمية أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوخ معالجة صلب القضية التي تستند إليها قوة هذه الشبكة وشبكات أخرى، ولكنه سعى إلى مواصلة السيطرة بنشاط كبير وبالمزيد من القوات العسكرية[(3)].

---

(1) عبد العال، محمد عبد اللطيف، (1994). **جريمة الإرهاب: دراسة مقارنة**، دار النهضة المصرية ، ص 36..

(2) فهمي، عبد القادر محمد، (1997). **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية و الخصائص المعاصرة**، عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 43.

(3) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 288-290.

الفصل الثالث

إستراتيجية الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي في موقعها الجغرافي حلقة وصل بين ثلاث قارات بالاضافه إلى الموانئ والممرات المائية المختلفة بالخليج العربي والخلجان والجزر التي تضفي أهمية عسكريه استراتيجيه من حيث إنشاء القواعد العسكرية والبوارج والغواصات والسفن للدول الكبرى اضافه إلى وجود النفط ورؤوس الأموال التي هي موقع اهتمام للدول صاحبة النفوذ .

نظراً لأهمية ذلك فإن الأمن لدول الخليج العربي هي مسألة معقده ومركبه وضرورية للمحافظة على امن واستقرار هذه الدول في الوقت الذي يعتبر الأمن هاجس لكل دول العالم إفرادا وأحزابا وجماعات ودول في الوقت الذي يتجه العالم إلى عدم الاستقرار والدليل على ذلك ما حدث في القرن المنصرم من حربين عالميتين ومئات الحروب في مختلف دول العالم ومما يزيد من ذلك بأن دول العالم تسخر كافة مواردها وطاقاتها من اجل المحافظة على أمنها الوطني وفي ضوء الأهمية الإستراتيجية للملكة العربية السعودية فان هنالك العديد من التهديدات التي تواجه الأمن الوطني السعودي .

المبحث الأول

المقومات السياسية والجغرافية والاقتصادية والسكانية للأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

تدافع السعودية عن حوالي (2.640) كم من الحدود البحرية على الخليج العربي والبحر الأحمر، إضافة إلى أكثر من (4.431) كم على حدودها البرية، وإذا ما كانت الحدود البرية أكثر أمناً باعتبارها مع دول عربية شقيقة للسعودية، إلا أن الحدود البحرية وخصوصاً على الخليج تشكل تهديداً واضحاً، حيث لا تحتاج طائرة حربية إيرانية أكثر من (5) دقائق لتصل الشواطئ الشرقية للسعودية(1). أما الموانئ على البحر الأحمر، فتساعد على جعل السعودية القوة الأكبر في البحر الأحمر، وذات موقع استراتيجي وأمني جيد في علاقاتها مع مصر والسودان وأثيوبيا وجيبوتي، بحيث تجابه التهديدات التي تواجه الحركة البحرية في البحر الأحمر، وتشكل الصراعات في منطقة القرن الأفريقي أكثر المتغيرات تأثيراً على أمن المملكة العربية السعودية(2).

وتقع السعودية فلكياً بين خطي عرض 16 و32.12 شمالاً وبين خطي طول 34.36 و 56 شرقاً، وبذلك تقع ضمن المنطقة المدارية الحارة التي تشغلها الصحارى، وهذا الموقع يجعل السعودية تحتل مكاناً وسطاً بين قارات العالم القديم، حيث تقع في قلب الشرق الأوسط، ويحدها اليابس الأسيوي من شمالها واليابس الأفريقي عن غربها وجنوبها الغربي لا يفصلها عنه سوى البحر الأحمر, وتغطي المملكة العربية السعودية ما لا يقل عن (80 %) من مجموع مساحة شبه الجزيرة العربية، وتعتبر ثالث دولة عربية من حيث المساحه، وتشير الإحصاءات الجغرافية لعام 2007 إلى أن مساحة المملكة تبلغ حوالي (2.149.690) كم مربع، ولديها حدود سياسية مع ثمانية دول (وقد كانت تسع دول قبل الوحدة اليمنية)، بالإضافة إلى حدودها السياسية على الخليج العربي والبحر الأحمر، وتبلغ هذه الحدود البحرية حوالي (2.640) كم، بينما يبلغ مجموع طول الحدود البرية حوالي (4.431) كم، تتوزع على سبع دول هي العراق (814) كم، والأردن (744) كم، والكويت (222) كم، وعمان (676) كم، وقطر (60) كم، والإمارات العربية المتحدة (457) كم، واليمن (1.458) كم، بينما لا يوجد حدود مباشرة للسعودية مع البحرين (3).

تعتبر السعودية ديموغرفياً من الدول ذات التعداد السكاني المنخفض مقارنة بمساحتها ومواردها المتعددة (4)، تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري عام 2004م إلى أن عدد سكان السعودية قد بلغ (22.673.538) نسمة بزيادة بلغت نسبتها (33.8%) عن عدد السكان عام 1996، مما يعكس النمو المطرد في عدد السكان في السعودية. ويشكل السكان السعوديون (16.529.302) نسمة أي ما نسبته (72.9%) من مجمل عدد السكان، بزيادة بلغت نسبتها (34.3%) عن تعدادهم عام 1413هـ و(165.8%) عن تعدادهم عام 1996، ويتوزع هؤلاء السكان حسب الجنس بما نسبته (50.1%) ذكور و(49.9%) إناث من جملة السكان

---

(1) النعيم، مشاري عبد الرحمن (1999). **الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار**، بيروت: دار الساقي، ص 11.

(2)Cordesman, Anthony H., (2002), **Saudi Arabia Enters The 21st Century**: Political, Economic, and Energy, Center for Strategic and International Studies, p38.

(3) The world Fact Book, 2007: **Saudi Arabia** https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html

(4) المنقوري، حسن عبد الله، **دولة العدد: المملكة العربية السعودية**، مجلة الدبلوماسي، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 20، كانون ثاني 1999، ص111 .

السعوديين، ويشكل السكان غير السعوديين (6.144.236) نسمة، أي ما نسبته (27.1%) من جملة سكان السعودية، ومن الناحية الأمنية نجد أن سعة رقعة المملكة وتباعد وأقاليمها تطلب أن يكون لديها سلطة مركزية قوية وأن تكون سياستها الأمنية قوية وحازمة، وبقدر ما تشكل ضخامة المساحة من أعباء أمنية ودفاعية فهي، من ناحية أخرى توفر عمقاً استراتيجياً للمملكة[1]. يساهم في جعل المملكة أكثر قدرة في الدفاع عن أمنها الوطني.

والمملكة بحكم موقعها الجغرافي بالنسبة للدول المحيطة بها فإنها تتأثر سلباً وإيجاباً بالدول التي تجاورها وذلك لأن أمن الدولة واستقرارها وتحقيق وظائفها الداخلية والخارجية مرتبط بصورة علاقاتها مع دول الجوار، والمملكة تحاط بدول عربية ترتبط معها تاريخياً وحضارياً واقتصادياً وتتشابه معظمها مع تركيبتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أن هذه الدول ضعيفة – باستثناء العراق واليمن كدول كبيرة ويمكن أن تشكل خطر على أمن المملكة الوطني–، مما عمق من أواصر الأخوة وعلاقات حسن الجوار والعمل المشترك في شتى المجالات لتحقيق القوة بمعناها العريض (التأثير والسيطرة والإمكانية والقابلية)، مما أضاف إليها هدوءاً واستقراراً انعكس على مستوى أداء وظائفها الداخلية والخارجية وبالتالي على سياستها الخارجية وأهميتها الاستراتيجية[2] .

وأهم التحديات التي تواجه الأمن الوطني السعودي والمرتبطة بالأبعاد الاستراتيجية الجغرافية والأعباء السياسية الإقليمية بما يلي [3]:

أولاً: اهتمام السعودية بما يجري في منطقة الخليج العربي، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للسعودية، وهذا الاهتمام عبر عن نفسه في قضايا تحقيق استقرار النظم الخليجية وتسوية الحدود وأمن الخليج.

ثانياً: إتباع سياسة خارجية، تقوم على مفهوم التوازن وعدم إثارة المطالب التاريخية، وقد وضح هذا الجانب في سياسة السعودية تجاه إيران الشاه الذي كان يلمح إلى حق إيران في ملكية بعض الجزر العربية في الخليج، وكذلك ظهور الخلاف الذي يفرضه التنافس بين الطرفين حول قضية أمن الخليج، واستمرار هذا التنافس بعد سقوط الشاه من خلال الموقف السعودي المساند للعراق في حربه مع إيران، إذ نظر الكثيرون إلى هذا الموقف على أنه امتداد لسياسة سعودية تهدف إلى عدم تمكين إيران من أن تنفرد بالسيطرة فعلياً على أمن الخليج سياسياً وعسكرياً.

ثالثاً: الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر لا سيما من زاوية مدى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في أي من الدول الأفريقية المطلة على شواطئه.

رابعاً: الحرص على عدم تواجد قوى دولية، غير منتمية إلى دول الجزيرة العربية في أي من دولها خصوصاً إذا كانت هذه القوى غير صديقة للسعودية ولا تخدم أهدافها، وهذا يتضح من خلال مواقف السعودية إزاء كل من: الوجود البريطاني في الخمسينات والستينات، والوجود العسكري المصري في اليمن الشمالي بعد ثورة اليمن عام 1962، والوجود الإيراني في إقليم ظفار في سلطنة عُمان بداية السبعينات.

---

(1)Saleh Abdullah, Al Rajhi **Al Saud**, Underpinning Saudi National Security Strategy. , p124

(2) الشمري، خالد بن صالح، (1998). **دولة تحت مظلة الأمن**، الرياض، ص234 .

(3) الأعظمي، وليد حميد، (1992). **العلاقات السعودية الأمريكية وأمن الخليج**، لندن، دار الحكمة، ط1، ص23–24، وأيضاً: أبو طالب، حسن، (1987). **أسس صنع السياسة الخارجية السعودية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 90، ص38 – 40.

خامساً: أثرت حدود المملكة العربية السعودية الشمالية مع العراق والأردن، إضافة إلى دول أخرى ذات أبعاد قومية ودينية، إلى الاهتمام بالصراع العربي – الإسرائيلي وتطوراته، وإلى الحد الذي أصبحت فيه أحد الأطراف المباشرة في إدارته على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل، مع أنها ساهمت في جميع الحروب العربية الإسرائيلية، سواء في حرب 1948م أو 1967م أو 1973م.

وقد ترتب على ذلك تفضيل العلاقات الثنائية، وعدم إقامة هياكل أمنية بعيدة عن السيطرة السعودية، ومما دعم من هذا المفهوم ظهور المملكة العربية السعودية فيما بعد كأقوى دولة في شبه الجزيرة العربية من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية، فهي تمتد على أكثر من (80%) من مساحة شبه الجزيرة العربية، كما أن دخولها النفطية تكاد تعادل الدخول النفطية لدول شبه الجزيرة الأخرى، ونظراً لانتقال مركز الثقل في شبه الجزيرة العربية إلى الخليج نتيجة تركز الثروة النفطية فيه، فإن مصطلح شبه الجزيرة قد حل محله مصطلح الخليج، لكن مضمون الرؤية للدور القيادي السعودي لم يتغير بل وأضيف إليه تصور مركزي هو محاولة عزل النظام الخليجي عن النظم الإقليمية المجاورة [1].

لم يتوقف دور المملكة عند إنشاء مجلس التعاون الخليجي، بل استمرت في دعم المجلس على جميع المستويات، بغية تطويره وتوثيق تماسكه لتحقيق الهدف المنشود، وعملت داخل إطاره وخارجه لتعزيز مسألة الأمن والاستقرار. لقد كانت دائماً تذلل الصعاب، وتشارك مشاركة مؤثرة في إطار المجلس وخارجه، وتدعم دوله على المستوى الداخلي والدولي. فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية بسبب رفض الكويت لأسبابها الخاصة وبدأت الجهات التي تتمنى تفكك هذا التجمع وتتحدث عن قرب انهيار المجلس عملت المملكة بكل إخلاص وبشكل ثنائي مع دول المجلس وفي إطاره لتلافي حدوث أي تصدع، وطرحت مشاريع عديدة بهذا الصدد للتوصل في النهاية إلى حلٍّ يرضي جميع أعضاء تلك المنظومة دون استثناء. [2]

كما أنه عندما تعثر التوقيع على الاتفاقية الأمنية الجماعية في إطار المجلس في تشرين ثاني 1981م، كثفت المملكة جهودها بشكل متواصل دون ملل أو كلل للوصول إلى الصيغة المطلوبة التي ترضي جميع الأطراف مما جعل الدول الست تتوصل وتقر ما يسمّى الإستراتيجية الأمنية لدول المجلس، وذلك في القمة الثامنة التي عقدت في 26 كانون أول 1987م. في الوقت نفسه دأبت المملكة على العمل داخل المجلس وبشكل ثنائي على حث الدول الأعضاء لتوحيد أنظمة جيوشها. لتسهيل تعامل بعضها مع بعض، وكان ثمرة ذلك أن اتفق على إنشاء قوة خليجية عام 1983م ليتم إقرارها في قمة مجلس التعاون التي عقدت في الكويت 1984م، واتفق على إنشاء قوة خليجية تحمل اسم " درع الجزيرة " وعلى الرغم من أنها لم تحقق تطلعات حكومات دول المجلس وشعوبها إلا أنها كانت بمثابة نواة يمكن تحديثها وتطويرها مستقبلاً لتصبح قوة يعتمد عليها في حماية دولها.[3]

قادت المملكة بالتنسيق والتعاون مع الأعضاء طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثمانية 1980 – 1988م حملة دبلوماسية وأمنية للتصدي لأي انتشار للحرب العراقية الإيرانية للدول الخليجية الأعضاء في المجلس، واستمرت بالاتصال مع جميع الأصدقاء على الساحة

(1) سليم، محمد السيد، (1994). **الرؤية السعودية لأمن الخليج**، في كتاب، أمن الخليج العربي- دراسة في الإدراك والسياسات، تحرير: عبد المنعم المشاط، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، ص40.

(2) Saleh Abdullah, op.cit. p.95–100.

(3) Saleh Abdullah, op.cit. p.138–216, p.516. Al Rajhi.

الإقليمية والدولية لحشد التأييد في سبيل صيانة أمن المنطقة واستقرارها، ولاشك أن أهمية المملكة بالنسبة للعالم الصناعي وكذلك بقية دول العالم سواء تلك التي لديها عمالة كبيرة التي تسهم برفع دخول بلادها، أو تلك التي تتلقى مساعدات، وخاصة الدول الإقليمية قد سهلت مهمة المملكة في حشد مواقف دولية، وقفت إلى جانب الدول الخليجية في صيانة أمنها الإقليمي وحمايته، ودفعت وبشكل كبير المنظومة الدولية لإصدار قرارات تطالب بوضع حدٍ للحرب العراقية الإيرانية التي لم تكن أضرارها وأخطارها تخص الدولتين المتحاربتين، بل تضررت منها جميع الدول الخليجية وبشكل متفاوت، وكانت المملكة أكبر المتضررين منها على المستوى الاقتصادي[1].

وتقوم المملكة بجهود دبلوماسية وسياسية لحماية أمن المنطقة واستقرار دولها وخاصة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وعدت تلك الدول جزءاً من الجسد السعودي، وليس هناك تعبير أصدق من تعبير أحد أعضاء عائلة الصباح الحاكمة في الكويت مشعل الأحمد الصباح في عام 1986م عندما وصف المملكة بقيادتها الحكيمة بأنها هي الأساس لصيانة جميع الدول الخليجية وحمايتها من المخاطر وعدم الاستقرار، وأن كل ما قامت به المملكة لتعزيز قدراتها العسكرية والأمنية إقليمياً وداخليًّا ليس لمجرد حماية المملكة بل قُصد به صيانة أمن جميع دول الخليج واستقرارها.[2]

---

(1) Saleh Abdullah, op.cit. p.223. Al Rajhi

(2) القباع، عبد الله سعود، (1990). **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض: مطابع الفرزدق، ص 25.

المبحث الثاني

الأمن الوطني السعودي

تعد المملكة العربية السعودية أكبر دول الخليج العربي وأغناها، إلا أنها تعاني جوانب ضعف في المجالين الاستراتيجي والعسكري، قد لا يكون بمقدورها تلافيها، فقد أعطتها مساحتها الكبيرة عمق استراتيجي لوضع خطط للردع، إلا أن تنوع الحدود السعودية البرية والساحلية، وتوزعها بين تسعة جيران، هما بحد ذاتهما مشكلة إستراتيجية، لأن تلك المساحة الكبيرة البالغة 2150ألف كم^2، والحدود البرية التي تصل إلى 4370 كم، و 2510 كم من السواحل المحتملين المتمثلين بالدول التالية: إيران والعراق واليمن [1].

أن طول السواحل والحدود يجعل الدفاع عنها صعباً، ويجعل تبديل القوات أو تعويضها عسيراً بسبب النقص في القوى البشرية، كما أن بعد المسافات يجعل الإمداد أمراً مستعصياً، وتباعد التجمعات السكانية وكثرتها وضعف عدد الحاميات العسكرية يجعل مهاجمتها سهلة، ويضعف قدرتها على مقاومة الحصار، فضلاً عن أن مساحة السعودية الكبيرة، وقرب المنشآت الحيوية كمحطات المياه والكهرباء ومصافي النفط من الساحل، يجعلها نقطة ضعف استراتيجية.[2]

الأمن الوطني السعودي هو عبارة عن مجموعة الخطوات والإجراءات التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها، وهي في سبيل ذلك تسعى إلى إيجاد الأجهزة الأمنية القادرة على القيام بهذه الوظيفة، و لا تستطيع الدولة أن تبلغ أهدافها، فتحقيق الأمن من أهم غايات الدولة.

للوظيفة الأمنية خصائص أهمها[2]:

1- أنها العمود الفقري للأدوات والأجهزة الوطنية المختصة بشؤون الأمن، والتي لا تستطيع تحقيق وظيفتها إلا من خلال الاختصاص والذاتية من حيث التكوين والممارسة.

2- الوظيفة الأمنية، وظيفة مدنية على رغم أنها تستخدم القوة في ممارستها اليومية وطبيعة هذه الوظيفة تستلزم التدريب والتسليح والانضباط فهي (نظامية) على رغم أهدافها ووظائفها المنصبة على المجال المدني. لا تستطيع الوظيفة الأمنية، بلوغ أهدافها إلا من خلال الأداء الجماعي بأسلوب عمل الفريق بحيث تتكامل جهود مختلف التخصصات في صيانة عمليات الأمن وتحقيق أهدافه[3].

3- تمتد أبعاد الوظيفة الأمنية لتشمل الخارج والداخل على السواء وقد اتسع مفهومها ومجال اختصاصها مما زاد من أهميتها، لكونها الوظيفة الأم لبقية التخصصات والقطاعات المعنية بالأمن الوطني.

4- تتحرك الجهات المكلفة بحفظ الأمن في إطار شرعي ونظامي وهي المكلفة في الأصل بالحفاظ على النظام العام، هذا إلى جانب الأنظمة واللوائح التي تحكم سلوك أفرادها سواء عند أدائهم لمهامهم الوظيفية، أو مسلكهم الشخصي العام، بوصفهم أفراداً مكلفين بتنفيذ

---

(1) McNaugher, **Arms oil,** Military Strategy and the Persian Gulf, P. 212.

(2)FBIS, 13, 17, 24 November, 1981 كذلك انظر ،Al Rajhi, Saleh Abdullah.p106.

(2) وحدة الدراسات الأمنية (2006). **تحديات الأمن الإقليمي الخليجي عام 2006: تشخيص الوضع واقتراحات الحركة**، البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص55.

(3) ناجي، محمد عباس (2007). **أمن الخليج، ولوج في حياة صعبة، الإمارات:** آراء حول الخليج، ع28، ص55.

المهام الأمنية الموكلة إليهم.

ركائز الأمن الوطني السعودي:

الهدف الذي تسعى له الحكومات والدول هو إيجاد ذلك المزج من الأمن النفسي والأمن المادي الذي ينعكس في بيئة أمنية تجعل المجتمع يعيش في حالة من الاستقرار المالي والسياسي والعقائدي.

أولاً: تحكيم الشريعة الإسلامية: الإسلام دين ودولة، وأن ما تحقق من انسجام وتوحّد بين أبناء هذه البلاد ما كان ليتم إلا على منهج الإسلام، وإيمانا بترسيخ هذا المبدأ تعاملت المملكة العربية السعودية مع القوى الدولية بواقعية وثقة. ونصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم على أن دين المملكة العربية السعودية هو الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، كما يستمد الحكم سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على جميع أنظمة الدولة، كما تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته[1].

ثانياً: استقرار النظام السياسي: وهذا ما أعطى المملكة شرعية دينية تدعم نظام الحكم القائم على أسس إسلامية، عدم الاستقرار الأمني والسياسي له أثر مباشر على الأمن الوطني، إن السياسة السعودية الحكيمة والقائمة على أساس قوي من شرع الله المتين كان من ثمارها الاستقرار السياسي الذي تعيشه المملكة العربية السعودية. ويعد استقرار النظام السياسي من أهم دعائم الأمن الوطني[2].

ثالثاً: المؤسسات الأمنية: تتمثل بالمؤسسات التي لها دور في تعزيز الأمن، وصيانة الحق والعدل، ترتكز بعد الله على جهود أبناء الوطن في حفظ الأمن والنظام، وتعمل المملكة على الاهتمام بالمؤسسات الإسلامية للأسباب التالية[3]:

1- العمل على تحسين مستوى الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنين، وتعميمها على مختلف أرجاء الوطن.

2- تدريب رجل الأمن مهنياً وأخلاقياً لتحسين مستوى وتأهيله بحيث ومعارفه ليكون مستعداً للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية بما يساعد على حفظ الأمن والنظام.

3- إعداد العاملين في مجال الأمن على استخدام مختلف التقنيات الحديثة التي يحتاج إليها في أداء مهامه، حتى يستطيع أن يؤديها بما يحفظ حقوق الوطن والمواطن.

4- العمل على توفير البنية التحتية والأجهزة والمعدات الأمنية التي تساعد على القيام بعمل الأجهزة الأمنية بالشكل المناسب بتوفير الأمن والحماية للمملكة.

رابعاً: القوة الدفاعية: بالرغم من أهمية القوة الدفاعية للأمن الوطني إلا أن السياسات الداخلية لتعزيز الشرعية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزز الأمن الوطني بقدر ما تحميه القوة العسكرية من الفتن والأخطار الداخلية والخارجية[4].

خامساً: الوحدة الوطنية: رسخت الدولة السعودية الوحدة الوطنية وقضت على أسباب الفرقة، وجعل الدعوة للدين والأمة الواحدة بدل النعرات القبلية الجاهلية، فحل السلم والأمن

([1]) سعد الشهراني (2000)، **مؤسسات الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، ورقة مقدمة لمؤتمر المئوية، ص4

([2]) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص62.

([3]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص88.

([4]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص19.

والرخاء بعد أن كانت الحرب هي القاعدة والسلم هو الاستثناء. كما أن الظروف التي مرت بالمملكة العربية السعودية أثبتت صلابة هذه الوحدة وزادتها رسوخاً، فالمملكة العربية السعودية على اتساع رقعتها وامتداد أراضيها تضم شعباً متجانساً من النواحي الثقافية والسكانية والعقائدية، مما جعل هذا المجتمع متوائماً مع نفسه، ممتثلاً عقيدته. وتسعى الدولة إلى تعزيز الوحدة الوطنية كما تمنع كل ما يؤدي إلى والفتنة [1].

سادساً: تعاون المواطنين: إن مهمة المؤسسات الأمنية في مجال توفير الأمن وبالتحديد في مجال مكافحة الجريمة لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة إلا بتعاون المواطنين مع المؤسسات الأمنية، سواء كان ذلك بشكل فردي أو جماعي عن طريق المبادرة الشخصية أو عن طريق المبادرات المنظمة بواسطة اللجان الأهلية والعامة في المجتمع[2].

أهداف الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية:

إن الهدف الرئيسي للأمن الوطني، هو حماية القيم الداخلية المملكة العربية السعودية، وحفظ كيان الدولة وحقها في البقاء، وهذا الهدف الأساس يتمثل في مرتكزات وغايات تشمل[3]:

1- حماية الإرادة الوطنية وذلك بمختلف الوسائل التي تحقق هذا الهدف.

2- إن إشاعة جو الأمن والاستقرار، لسكان المملكة لما لذلك من أثر على حماية الأمن الوطني، بحيث ينتفي التهديد لأي منهما.

3- السعي إلى تحقيق الرفاهية، بتحقيق الأمن والحرية والكفاية الإنتاجية والعدالة الاجتماعية. هذه الأهداف تمثل في مجملها الأهداف التي تعمل حكومة المملكة العربية السعودية إلى تحقيقها كما تشمل جميع أوجه النشاط في الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، المتوقع لهذه الأهداف يجدها تشمل نشاطات الدولة [4].

أبعاد الأمن الوطني السعودي:

أولاً: البعد السياسي: تقوم القيادة السياسية بوضع أسس إستراتيجية الدولة، وهي التي تحدد الهدف، وتراجع وتعدل الخطط والأهداف على ضوء المواقف المستجدة، كما أنها تصدر الأمر لبدء القتال أو إيقافه، وتسيطر على جميع مراحله من حيث الحجم ومدى الانتشار [5].

يعتبر البعد السياسي، من وجهة نظر الأمن الوطني، العنصر الأساسي، الذي يُحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها. وهو ذو شقين، سياسة داخلية، لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية، لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي، وسياسات الدول الأخرى، لتحقيق مصالح الدولة. ويتطلب هذا البعد بالنسبة للسياسة الداخلية استقرارها في إطار الشرعية الدستورية، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية والاتجاهات السياسية لصالح الأمة. أما مطالبه للسياسة الخارجية، فهي نجاحها في تأمين متطلبات السيادة الوطنية، واحتياجات الدولة، دون خضوع لأي ضغوط خارجية. ومكونات هذا البعد، في إطار السياسة الداخلية، هي: التعرف على الاتجاهات والقيم والأفكار المسيطرة على الحياة السياسية في الدولة، وتعدد الأحزاب (أو الجماعات) السياسية وقوتها وتنظيماتها، ومدى قوة جماعات المصالح أو مراكز

---

(1) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص64.

(2) ناجي، محمد عباس، ص56.

(3) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص89.

(4) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص55.

(5) طه، ممدوح، مرجع سابق، ص65.

القوى، وتأثيرها في الطوائف والنقابات والتنظيمات الشعبية المختلفة، والتعرف على الأهداف المعلنة، واستنتاج الأهداف غير المعلنة (من خلال تحليل السياسيات السابقة والمتبعة، وأثرها على أسلوب صنع واتخاذ القرار) (1).

ويتطلب هذا البعد في السياسة الخارجية، قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحشد الرأي العام واستخدام القوى السياسية للدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة من أجل شرح أهداف الدولة، ومد نفوذها في المجتمع الدولي، وتحديد وإدارة السياسة الخارجية للدولة.

ثانياً: البعد الاقتصادي: تشكل القوة الاقتصادية لأي بلد في ظل عدالة اجتماعية ركيزة أساسية للأمن القومي، وأي بلد حباه الله بنسبة جيدة من المصادر الطبيعية ليتم استغلالها في بناء القدرة الصناعية واستغلال القدرة العلمية، يتوفر له رافد مالي كبير، ويقلل الاعتماد على الغير ويحرر الإرادة، فالمال هو عصب الحرب (2).

يمثل البعد الاقتصادي ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية. وبتأمين الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات، وتحويل الصناعات الحربية، لتأمين المعدات والأسلحة اللازمة للقوة العسكرية، وتدبير المال اللازم لشراء ما ينقص من السوق الخارجي، مما يقوى من تلك القوة. وتعود القوتان (الاقتصادية والعسكرية) بالفائدة على القوة السياسية إيجابياً. وبذلك، تتصاعد قدرة الدولة نتيجة مساندة كل قوة للأخرى، بالاستفادة من الإمكانات الكبيرة للقوة الاقتصادية. والعكس صحيح (3).

توصف القوة الاقتصادية بأنها من المتغيرات، مما يمكن معه بناؤها وتنميتها اطراديا، دون نظر إلى المقومات الأساسية من المصادر الطبيعية. فاليابان إحدى القوى العظمى اقتصادياً (من مجموعة الدول السبع الغنية) على الرغم من أنها لا تملك موارد طبيعية، ولا يوجد لديها أي مصدر طاقة طبيعي، وهي تستورد كل خاماتها من الخارج، إلا أنها دولة صناعية غزيرة الإنتاج، تتمتع بجودة فائقة لمنتجاتها، ولديها تقنية فائقة كذلك. وقد أمكنها الوصول إلى هذا المستوى المرموق خاصة بعد هزيمتها واستسلامها غير المشروط، في نهاية الحرب العالمية الثانية بتغيير قوتها الاقتصادية بالتصنيع المتميز، وهو المثال نفسه، الذي ضربته ألمانيا (الغربية) كذلك، بعد الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً: البعد العسكري: القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية للأمن القومي والدرع الذي يحمي الدولة من الأخطاء التي تهددها، وجميع الأبعاد المتعلقة بالأمن الوطني ترتبط ببناء القدرة العسكرية التي لا يمكن تحقيق الأمن القومي بدونها، كما أن الأمن القومي للدولة مرتبط بقوة إرادتها، ولن يتحقق هذا الأمر إلا إذا عملت على زيادة قدراتها في جميع المجالات.

يفترض هذا البعد أن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية، إلاّ بعد أن تستنفذ القوى الأخرى وسائلها (السياسية والاقتصادية). ووجود القوة المسلحة بالقدر المتفوق، مع توافر إرادة استخدامها، توجد قدر مناسب من المصداقية، تردع الآخرين عن التعرض لمصالح الدولة. وبعض الدول تعتنق عقائد قتالية عدوانية، فهي لظروف ضعف بعض الأبعاد الأمنية (خاصة البعد الجيوبوليتيكي، والبعد الاجتماعي) أو اختلال بعض العناصر في الأبعاد الأمنية، (مثل

---

(1) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص34.

(2) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص44.

(3) العفيفي، فتحي (2002). **أمريكا والعراق: جذور الصراع، دراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة 12، العدد119، ص51..

ارتفاع الكثافة السكانية، مع ضعف الموارد الطبيعية) لا تسمح بتهديد أمنها، فتبادر بالاعتداء على الآخرين، بحثاً عن احتياجاتها الضرورية الناقصة، التي باستكمالها يكتمل أمنها (مثال ذلك إسرائيل في الوقت الحاضر وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية[1].

يتطلب هذا البعد إعداد حجم من القوات المسلحة، بتسليح عصري مناسب للعدائيات المحتملة، قادرة على الحركة، للدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية. ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني، ارتباطاً شديداً فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف. وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعّالة. والضعف في القوة الاجتماعية، يؤدي إلى الحد من حجم القوات (إذا كان تعداد الدولة محدوداً) أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة (إذا كانت القوة البشرية ذات خصائص ثقافية وصحية متدنية)، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة أيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.

تتأثر القوة العسكرية، بإمكانات الصناعة الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاح استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير. ولسد هذا العجز، فإن البعد الاقتصادي يتحمل أعباء ضخمة لاستيراد الأسلحة والمعدات القتالية الحديثة، الباهظة التكلفة، مع وجود قيود على القرار السياسي للدولة تجاه الدول الموردة للأسلحة، خاصة أنه لم يعد متاحاً هذا الهامش من المرونة بين المعسكرين، في النظام الدولي السابق الثنائي القطبية، والذي كان يتيح للقيادات السياسية تنويع مصادر الأسلحة. وتستطيع الدولة، المحدودة القوى العسكرية، زيادة قدراتها في هذا البعد، بعقد اتفاقيات عسكرية، أو بالانضمام للأحلاف المناسبة لأهدافها الوطنية [2].

رابعاً: البعد الاجتماعي: يتطلب نجاح إستراتيجية الأمن الوطني توفير العنصر البشري لمساعدة الأمة على تحقيق أمنها ومواجهة التحديات التي تواجهها، فالإنسان هو العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده، وهو المَعْنِي بتحقيق أمنه، فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً. ويعطي هذا المفهوم أهمية بالغة للبعد الاجتماعي للأمن الوطني. حيث يكون المطلوب حسن إعداد المواطن ليؤمن ذاته وغيره. ويتضمن إعداد المواطن في صحته وعقله (ثقافته) وأخلاقياته وتقاليده (تراثه). وحتى يمكن تحقيق مطالب هذا البعد فمن الضروري بحث مقوماته، وتحليلها، ودراستها، والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها، وعلاج نقاط الضعف، وتدور دراسات هذا البعد حول الإنسان، في خصائصه العددية وخصائصه النوعية (كماً وكيفاً). أما خصائصه العددية، فهي تبحث نسبة تعداد السكان إلى مساحة الأرض، ومناطق التركيز السكانية، ومعدلات النمو، والتركيب العمري، ودرجة التحضر ونسبه واتجاهات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة التماسك الوطني [3].

يهدف هذا البعد إلى إيجاد حالة استقرار للمجتمع وإلى توازن العوامل السكانية والاجتماعية المختلفة. ويلحق بهذا البعد الشخصية المميزة للمجتمع، وميراثه الحضاري وعاداته وتقاليده والإطار الديني والثقافي للمجتمع. ويتطلب تحقيق هذا البعد، دراسة شاملة للأبعاد

([1]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص20.

([2]) العفيفي، فتحي، مرجع سابق، ص58.

([3]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص13.

الأخرى، والإمكانات التي تقدمها للبعد الاجتماعي، لتهيئة المواطن الصالح، وكيفية استغلال عائد البعد الاجتماعي لمساندة الأبعاد الأخرى[1].

خامساً: البعد الجيوبولوتيكي: يشكل اتساع المساحة الجغرافية عمقاً استراتيجياً يساعد على توفير الوقت وهامشاً زمنياً للتعبئة في حالة المفاجأة، وتحضير العمق الدفاعي.

يهتم البعد الجيوبولوتيكي بمفهوم استغلال الوقائع الجغرافية، من منظور سياسي، مع مراعاة مصالح الآخرين، المشاركين في الأهداف نفسها، والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي، وتكمن أهمية هذا المفهوم في عنصرين:

أ. ما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم، تبرز المزايا والعيوب معاً، وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً.

ب. اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين، مكانياً وزمنياً، والاستعداد لها مسبقاً، على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج، التي تحقق الأمن الوطني.

يتكون هذا البعد من حجم الدولة، وشكلها، والعلاقة بينهما (مع توضيح درجة عمق الدولة بعيداً عن الحدود)، والعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها على البعد العسكري. والعوائق الطبيعية، والاتساع المتاح للتجمعات السكانية، والموارد الطبيعية وتوزيعها، وقرب ذلك من الحدود (مع ارتباطها بالعلاقات مع دول الجوار، لمعرفة تأثير العدائيات المحتملة عليها، سواء التجمع السكاني، أو مناطق استغلال الموارد الطبيعية)، والمناطق والهيئات ذات الأهمية الحيوية، والأهداف الصناعية الحيوية، والمنافذ البرية والبحرية للدولة، ومدى تمتع حدود وسواحل الدولة بحماية طبيعية، وشكل سواحل الدولة وطولها وصلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية. وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في الإقليم، العلاقات التاريخية والعرقية والأيديولوجية مع الشعوب المجاورة. وتأثير كل الحقائق والعلاقات المتشابكة، وانعكاسات تلك العلاقات على الأعمال الحربية والقوات المسلحة.

دوائر تحليل الأمن الوطني لأي دولة هي [2]:

1- **مستوى داخلي:** يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية وبالذات تلك المدفوعة أو المدعومة بقوى خارجية، وأن العنصر المحدد في هذا الصدد أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الجماعية للشعب وقناعاته، وأن تكون سياساته محققة للقدر لكافي من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأن تسمح مؤسساته بتوفير القنوات اللازمة للمشاركة الشعبية .

2- **مستوى إقليمي:** يرتبط بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، وهو ما يطلق عليه في دراسة العلاقات الدولية بالنظام الإقليمي .

3- **مستوى عالمي أو دولي:** ويشير إلى شبكة علاقات الدولة في المحيط الدولي وطابع تحالفاتها الدولية وبالذات مع القوى العظمى، وعلى هذا المستوى تتأثر قدرة الدولة على تحقيق أمنها بخصائص النظام الدولي السائد وطبيعة العلاقات بين الدول الكبرى، وهكذا فإن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية[3].

([1]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص59.

([2]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص36.

([3]) الشهراني، سعد بن علي، مرجع سابق ص49.

والمفهوم الصحيح للأمن الوطني يجب أن يشمل مستويات الأمن جميعها سواء المستوى المتعلق بالحياة اليومية للمواطن خصوصاً ما يتعلق بظاهرة الجريمة بمعناها ومفهومها التقليدي، أو بالمستوى المتعلق بالاستقرار الأمني وبالأمن والسلم الاجتماعي، أو المستوى المتعلق بأمن الكيان الوطني وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي والتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر. كما يجب أن يشتمل مفهوم الأمن الوطني على التداخلات في هذه المستويات إضافة للعوامل الخارجية، بما تمثله من تحديات وتهديدات وأخطار ومصالح وفرص وما تتطلبه من استجابات وسياسات واستراتيجيات. والأمن الوطني يعني في هذا السياق قيام الحكومات بواجباتها السياسية والأمنية والدفاعية. وهذه مظلة واسعة تشمل أموراً كثيرة تتجاوز وتتشابك مع وظيفتي الأمن والدفاع، وتؤسس للأمن الوطني نفسه[1].

تتعدد الأجهزة المكلفة بحماية أمن الدولة في المملكة العربية السعودية من مختلف الأخطار التي قد تحدق به، فالقوات المسلحة (وحدات الحرس الوطني، ووزارة الدفاع والطيران) تدافع عن أراضي الدولة ونظامها وشعبها ضد أي عدوان مسلح خارجي. وتقوم الاستخبارات العامة بدور رئيس لإفشال مخططات الدول المعادية للتجسس أو التخريب، أما المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية فهي معنية بحفظ الأمن من الأخطار المنبعثة من الداخل كمهمة أساسية[2].

حيث أوضح نظام قوات الأمن الداخلي رقم 30 المؤرخ في 4ذي الحجة 1965 في مادته الثانية وظائف قوات الأمن الداخلي بشكل عام دون تخصيص قطاع منها فقال إنها: " هي القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن العام الداخلي في البر والبحر، وعلى الأخص منع الجرائم قبل وقوعها وضبطها والتحقيق فيها بعد ارتكابها وحماية الأرواح والأعراض والأموال، حسب ما تفرضه عليها الأنظمة والأوامر الملكية وقرارات مجلس الوزراء والأوامر السامية والقرارات والأوامر الصادرة من وزارة الداخلية" [3].

ونظرًا لتعدد أوجه الأمن في المملكة العربية السعودية فقد كان سببًا في تعدد الجهات التي تقوم بتحقيق الأمن والحفاظ عليه من مختلف الأخطار وفقا لما يأتي:

1- مديرية الأمن العام:

صدر نظام الأمن العام في عام 1965 بموجب الأمر الملكي رقم 3564. وعرف هذا النظام قوات الأمن العام بأنها " القوات المسلحة المسؤولة عن المحافظة على النظام وصيانة الأمن وتوفير أسباب الراحة العامة وذلك بمنع الجرائم قبل وقوعها وضبطها بعد ارتكابها وتنفيذ كل ما يطلب منها تنفيذه من أنظمة وتعليمات ولوائح وأوامر" [4].

وظائف جهاز الأمن العام:

تنحصر وظائف جهاز الأمن العام ضمن الوظائف الأصلية الآتية:

1- الوظائف الإدارية أو ما يسمى بأعمال الضابطة المانعة وتشمل أعمال حفظ النظام وصيانة الأمن العام وتأمين الراحة والسكينة العامة، وتنفيذ جميع الأنظمة والقوانين والقرارات والتعليمات والأوامر التي تصدر إليهم بتنفيذها.

([1]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص14.

(2)الشلهوب وزملاؤه، متعب ، **التنظيم الإداري في الأجهزة الأمنية**، كلية الملك فهد الأمنية(غير منشور)، ص162.

(3)سراج الدين و عداس ، كمال ومحمد مروان(1969). **الواجبات العامة لقوات الأمن الداخلي** ، بيروت، وار العربية للنشر والتوزيع، ص53.

(4) كمال سراج الدين ومحمد مروان عداس، مرجع سابق، ص287.

2- الوظيفة القضائية، أوما يسمى بأعمال الضابطة القضائية وتشمل البحث عن الجرائم والتبليغ عنها وضبطها والقبض على مرتكبها، وجمع الاستدلالات وتقديمها لهيئة التحقيق والادعاء العام لتقوم بالتحقيق فيها ومن ثم تقدمها للقضاء [1].

قوة الطوارئ الخاصة:

صدر قرار مدير الأمن العام في 19 صفر عام رَبِيعُ أَوَّل رَجَب رَمَضَان مُحَرَّم بتشكيل وحدة شرطة طوارئ تساند الشرطة في أعمالها على أن تكون لها إجراءات خاصة في التسلح والتدريب مما يتناسب مع مهامها.

تقوم هذه القوات بحفظ الأمن في الأحوال الطارئة، وتم تجهيزها وتزويدها بما تحتاج إليه من آليات وتسليح، مع تطوير قدراتها البشرية بالتدريب على أعمال الطوارئ في المعاهد الخاصة بالداخل والخارج [2].

مديرية المباحث العامة:

وهي المؤسسة الأمنية المعنية بالأمن السياسي ومعالجة القضايا المتعلقة بأمن الدولة من حيث التحري والرقابة والتحقيق فيها وفق الأنظمة والتعليمات والأوامر، حيث تضطلع بمهمة حماية المجتمع من الأفكار الهدامة والتيارات المنحرفة التي تصادم الفكر الإسلامي الصحيح، وتتناقض معه [3].

مديرية الدفاع المدني:

وفق نظام الدفاع المدني الذي صدر عام شَوَّال رَمَضَان رَمَضَان مُحَرَّم والذي عرف في مادته الأولى الدفاع المدني "بأنه مجموعة الإجراءات والأعمال اللازمة لحماية السكان والممتلكات العامة والخاصة من أخطار الحرائق والكوارث والحروب المختلفة، وإغاثة المنكوبين، وتأمين سلامة المواصلات والاتصال وسير العمل في المرافق العامة، وحماية مصادر الثروة الوطنية وذلك في زمن السلم وفي حالات الحرب والطوارئ " والذي جعل من أهم مسؤوليات الدفاع المدني: [4]

- تنظيم قواعد الإنذار في الأخطار والغارات الجوية ووسائله، وإعداد المتطوعين للقيام بأعمال الدفاع المدني.
- إنقاذ المصابين والبحث عن الضحايا والمحتجزين تحت الأنقاض.
- المشاركة في إعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المنكوبة.
- توعية المواطنين بالأعمال والواجبات الوقائية في حالات الحرب والطوارئ والكوارث العامة.
- إنشاء المخابئ العامة والإشراف على إنشاء المخابئ الخاصة.
- مراقبة تنفيذ وسائل الأمن الصناعي في المنشآت الصناعية والتجارية ومكافحة الحرائق وإطفائها.
- تخزين مختلف المواد والتجهيزات اللازمة لاستمرار الحياة في حالات الحرب والطوارئ والكوارث [5].

---

(1) نفس المصدر، ص56.

(2) وزارة الداخلية، مرجع سابق، ص298-299.

(3) متعب الشلهوب وزملاؤه، مرجع سابق، ص25.

(4) وزارة الداخلية، مرجع سابق، ص298-299.

(5) نفس المصدر، ص312.

قوات الأمن الخاصة:

وهي من الأجهزة الحديثة المعنية بالعمليات الخاصة، وتندب لأعمال تخليص الرهائن في عمليات اختطاف الطائرات، ومواجهة العمليات الإرهابية، كما يشهد لها بالكفاءة في هذه الأعمال. ومن ضمن أهم الواجبات التي تقوم بها مساندة الأمن عند الحاجة في مهام حفظ النظام(1).

دوريات الأمن:

صدرت موافقة وزير الداخلية بتاريخ 2000على إحداث إدارة عامة لدوريات الأمن تعنى بمهام وإختصاص الدوريات بصورتها الشمولية تحت إدارة مركزية ترتبط مباشرة بمدير الأمن العام، على أن تتولى مهمة التخطيط والإشراف والمتابعة ورسم السياسات والبرامج التشغيلية والتطويرية والتدريبية لدوريات الأمن بمناطق المملكة، والعمل على تطوير أداء منسوبيها، وتحديث آلياتها، لمزاولة مهامها الأمنية التخصصية إلى جانب الأعمال المرورية والإنسانية الأخرى وتتمثل أبرز تلك المهام والاختصاصات لدوريات الأمن فيما يأتي: (2)

- منع الجريمة باستبعاد فرص ارتكابها من خلال الوجود الأمني لرجل الدورية في الأماكن المكلف بالحفاظ على أمنها.
- العمل على سرعة ضبط مرتكبي الجريمة بعد وقوعها من خلال انتشار دوريات الأمن والمحافظة على مكان الجريمة لحين وصول الأجهزة المختصة.
- إقرار النظام العام وحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والآداب العامة.
- إشعار المجتمع بسلطة الدولة وقدرتها على فرض وتنفيذ النظام العام.
- القضاء على النشاط الإجرامي وإزالة المؤثرات الضارة في المجتمع.
- تلبية نداءات الاستغاثة ومد يد العون والمساعدة وتوفير أسباب الطمأنينة في المجتمع (3).

أساليب المؤسسات الأمنية في التعامل مع الإرهاب

اعتمدت وزارة الداخلية السعودية إستراتيجية أمنية متكاملة تستند إلى الأسلوب العلمي إعدادا وتنفيذا مع الاستفادة من تقنيات العصر وتعزيز تعاونها الإقليمي والدولي لمواجهة الإرهاب والتصدي له. ولا يحق لأي أحد أن يعزو تفجيرات الحادي عشر من شهر ربيع الأول الإجرامية بحق الأبرياء إلى تقصير في التدابير الأمنية السعودية(4)، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية برغم قدراتها الأمنية العالمية ذاتها لم تنفعها كل التدابير الأمنية التي اتخذتها عقب محاولة تدمير أحد برجي التجارة العالمية في نيويورك عام 1993م، فحصل ما حصل من هجوم الحادي عشر من أيلول عام 2001م.

---

(1) محمود أحمد، (2005). **الدولة والأمن**، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد80 ، ص 62.

(2) وزارة الداخلية، مرجع سابق، ص313.

(3) إدارة شؤون العمليات، **الإدارة العامة لدوريات الأمن**، غير منشور، ص 5-15.

(4) الغريب، عبد العزيز، (2004). **دراسة في الاتجاهات الإصلاحية السعودية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، إصدار مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 27، السنة التاسعة، 2004، ص 75.

وسنتطرق إلى أساليب العمل الأمني التي سلكتها المؤسسات الأمنية لمواجهة الإرهاب وفقًا لما يأتي:

أولا – التصدي بالقوة:

حقق رجال الأمن العديد من الإنجازات الأمنية في مواجهة الإرهاب[1]:

إحباط العديد من المحاولات الإرهابية: كانت بداية اكتشاف هذه الخلايا الإرهابية انفجارًا في منزل بالرياض بحي الجزيرة كان أحدهم يقوم بتصنيع قنبلة بطريقة بدائية وذلك في الخامس عشر من المحرم عام 1424هـ، وقد عثرت الأجهزة الأمنية في منزله على العديد من المضبوطات وفي الحي نفسه وبعد (3) أشهر وبتاريخ 5 ربيع أول 1424هـ أحبط رجال الأمن محاولة إرهابية كبيرة في مدينة الرياض وتمكنوا من ضبط كمية من المتفجرات والأسلحة والذخائر المعدة للقيام بأعمال إرهابية مدمرة وذلك أثناء أداء فرق البحث والتحري في الأجهزة الأمنية واجباتها في تعقب أشخاص مطلوب القبض عليهم لخطورتهم الأمنية وعلاقتهم بحادث التفجير الذي وقع بمنزل بحي الجزيرة الذي سبق الحديث عنه.

وفي يوم الاثنين 21 تموز 2003م أحبط رجال الأمن عمليات إرهابية كانت رهن التنفيذ في الرياض والقصيم والشرقية ضد منشآت ومواقع حيوية. كما تم ضبط عدد من الخلايا الإرهابية وبتفتيش مخابئهم الموجودة في مزارع واستراحات ومنازل في مناطق الرياض والقصيم والشرقية عثر في بعضها على مستودعات في باطن الأرض تحتوي على أعداد من الأكياس المملوءة بخلائط كيماوية لتصنيع المتفجرات بلغ وزنها (20طناً و 79كيلوجراماً) [2].

- **إحباط عملية إرهابية في مكة المكرمة:** وفي مكة المكرمة وفي الثامن من شهر رمضان 1424هـ تمكن رجال الأمن من إحباط عملية إرهابية كانت جاهزة للتنفيذ من قبل عناصر إرهابية وذلك عند محاصرة موقعين بمخطط الخضراء في حي الشرائع بمكة المكرمة نتج عنها مقتل إرهابيين داخل سيارتهما عند محاولتهما الفرار.
- **إجهاض عملية إرهابية صباح العيد:** وفي الرياض وفي ظهيرة يوم عيد الفطر المبارك 1424هـ تمكن رجال الأمن في مدينة الرياض من إجهاض عملية إرهابية كانت على وشك التنفيذ وذلك خلال مطاردة لمطلوبين أمنيًا في أحد الأحياء شرقي الرياض نتج عنها مقتل أحد المسلحين وانتحار الثاني بتفجير نفسه.
- **إبطال قنبلة يدوية جنوب الرياض:** وفي الرياض وفي الثاني عشر من ذي القعدة أبطلت أجهزة الأمن قنبلة يدوية كانت قد وضعت فوق عداد كهرباء بإحدى العمائر السكنية بحي سلطانة جنوب الرياض دون حدوث أي إصابات أو خسائر في الأرواح والممتلكات.
- **كشف هوية المطلوبين أمنيًا والتعرف على من لهم علاقة بالإرهاب:** التعرف على منفذي الاعتداءات بعد وقوع 3 انفجارات في (مجمع الحمراء) جنوب طريق الدمام السريع، وفي (مجمع إشبيليا) شرقي الرياض، و(مجمع فينيل)، وذلك أثناء عمليات انتحارية قام بها مجموعة من الإرهابيين. وفي الثاني عشر من شهر شوال تمكن رجال الأمن من التعرف على عدد ممن لهم علاقة بالأحداث الإرهابية التي وقعت في مناطق المملكة في غضون الأشهر القليلة الماضية. كما قتل (41) إرهابيًا وكشف عن هوية

(1) الشدي، عادل بن علي، (2005). **نحو أمن فكري لمجتمعنا السعودي**، مجلة الشورى، المجلد السابع، العدد69، ص 89.

(2) الغريب، عبد العزيز، مرجع سابق، ص 75.

عدد كبير منهم وصل ل (26) مطلوبًا وقام عدد منهم بتسليم نفسه.

- **ضبط كميات كبيرة من المتفجرات والأسلحة والذخائر المعدة لتنفيذ عمليات إرهابية مدمرة** [1]. كما تم بتاريخ 21 ذي القعدة 2003الإعلان عن ضبط العديد من الأسلحة والمتفجرات خلال المدة التي حددت بالستة الأشهر الماضية. وضبط العديد من الأعيان في مساء يوم الخميس 7 – 8 ذي الحجة 2003 جرت مداهمة استراحة بحي السلي.
- **القبض على عدد من المطلوبين:** في الرياض في الأول من شهر جمادى الأولى 2003 أعلن الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في كلمته أمام مجلس الشورى بأن إجمالي من تم القبض عليهم (124) شخصًا لهم صلة مباشرة بالأحداث منهم:

(34) شخصا بالرياض.

(43) شخصًا بالمدينة المنورة.

(27) رجلاً و(5) نساء في مكة المكرمة، وفي كل هذه المجموعة جنسيات مختلفة. وفي المدينة المنورة أعلنت السلطات الأمنية بتاريخ 26 ربيع أول 2003 القبض على (5) أشخاص من المطلوبين أمنيًا، داخل فلة بحي الإسكان بالمدينة المنورة.

وفي 27 ربيع أول 2003 الموافق 28 أيار 2003م وبعد يوم واحد من القبض على (5) من المطلوبين تم القبض على (7) أشخاص مطلوبين أمنيًا أيضًا في المدينة المنورة والقبض على مطلوب أمنيًا بعد مطاردة لإحدى السيارات والقبض على المدعو عبد المنعم الغامدي وبصحبته مغربيتان وسورية. وفي مساء يوم الخميس 7–8 ذي الحجة 2003 أسفرت عمليات المتابعة المستمرة عن القبض على سبعة أشخاص من المشتبه بانتمائهم لهذه المجموعة[2].

ثانيًا – حشد الجمهور في مواجهة الإرهابيين بالمكافآت المالية:

أعلنت وزارة الداخلية عن صور المطلوبين وأعلنت أسماءهم وطلبت التعرف عليهم والإبلاغ عنهم حيث رصدت مكافآت مالية لمن يبلغ أو يرشد عن أي من المطلوبين أو غيرهم من العناصر والخلايا الإرهابية وذلك وفقا للآتي:

- مليون ريال سعودي لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على أحد هؤلاء المطلوبين أو العناصر الإرهابية من غيرهم.
- خمسة ملايين ريال سعودي لكل من يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض على مجموعة من المطلوبين.
- سبعة ملايين ريال لكل من يسهم في إحباط عمل إرهابي، وذلك بالكشف عن الخلية أو المجموعة التي تزمع القيام به.

ثالثا – تعاون المواطنين:

نوهت وزارة الداخلية بالروح الوطنية الحقة والحس الأمني الأصيل لدى جميع المواطنين، من خلال ما لمسته من تفاعل المواطنين، وأثنت على ذلك وإنه ليس بغريب على المجتمع السعودي الذي لم ولن يساوم على أمنه، كما نوهت الوزارة بوقفة الجميع صفا واحدا تجاه هذه المخططات المشبوهة، وأن ذلك كفيل بالقضاء عليها – بإذن الله– ولن يجد أولئك

(1)الشيباني، مناحي، جريدة "الرياض"، الجمعة 22 ذو الحجة 1424العدد 13020 السنة 39، ص10–11 محليات.

(2) الغريب، عبد العزيز، مرجع سابق، ص 77.

المفسدون في الأرض سبيلًا آخر سوى تسليم أنفسهم ومن ثم الاحتكام إلى شرع الله.

كما ناشدت وزارة الداخلية أولياء الأمور بالمحافظة على أبنائهم من استغلال الجماعات الإرهابية لهم ليكونوا وقود نار لجريمة العدوان التي عملت الجماعات الإرهابية على استخدامهم فيها لتنفيذ مقاصدهم التدميرية القاتلة. كما أشادت المؤسسات الأمنية بتجاوب المواطنين حتى من ذوي المطلوبين أنفسهم الذين أعلنوا استنكارهم لما بدا من أقاربهم ودعمهم ومؤازرتهم لجهود الدولة(1).

رابعا – التحذير من الإسهام في احتضان أو مساندة أو تمويل عناصر الشر:

أكدت وزارة الداخلية في بياناتها أنها ماضية وعازمة بعون من المولى ﷻ على ملاحقة عناصر الإجرام، والقضاء على جميع الخلايا الإرهابية بأدواتها ورموزها، وأنها لن تتسامح أو تتساهل مع كل من يساهم في احتضانها أو مساندتها أو تمويلها، كما أنها لن تسمح بأن تكون هذه البلاد التي شرفها الله بأن تكون موطنا لبيته العظيم ومسجد رسوله الكريم الذي بعثه الله رحمة للعالمين عرضة لعبث العابثين والمفسدين والمجرمين.

خامسًا – المواجهة الفكرية:

تراجع زعماء الفكر التكفيري من الذين أصدروا فتاوى تحرض الإرهابيين على القيام بترويع الآمنين وقتل رجال الأمن، ولقد أهابت وزارة الداخلية في بيانها بعلماء الشريعة والمتخصصين في العلوم الإنسانية والمثقفين ورجال الإعلام والمواطنين كلِ على قدر استطاعته بالعمل على كل ما من شأنه استئصال هذا الفكر المنحرف وتوعية المجتمع بكافة شرائحه بالمقاصد الشرعية العليا الهادفة إلى إشاعة العدل والتسامح والمحافظة على حق الإنسان في الحياة ومكافحة الغلو والتطرف والاعتداء والإجرام.

سادسًا – التوعية الأمنية:

اتبعت المملكة سياسة المصارحة لكل الأعمال والأنشطة التي قامت وتقوم بها للتصدي للإرهاب وتقديم البيانات والإيضاحات معززة بالصورة لأجهزة الإعلام بصورة غير مسبوقة لإيضاح الموقف للرأي العام، بما في ذلك بعض الإخفاقات التي تعرضت لها بعض الفرق الأمنية، ودعت رجال الفكر والدين والإعلام بتنويع الطرح وتوضيح الطروحات التي تتبناها الحركات والمنظمات المتطرفة في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي(2).

(1) الشدي، عادل بن علي،مرجع سابق، ص 90.

(2) الغريب، عبد العزيز، مرجع سابق، ص 79.

الفصل الرابع

التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عما يسمى بالنظام العالمي الجديد، إذ شاع استخدام هذا المفهوم الجديد بعد أن أطلقه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في خطاب له في قاعدة " مونتي غمري" بعد أسابيع من انتهاء حرب الخليج الثانية والتي كانت الولايات المتحدة الطرف الرئيسي بها بجانب حلفائها في مواجهة العراق، والتي تزامنت مع سقوط إحدى أقطاب النظام الدولي السابق وهو الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي دفع بعض الكتاب والمؤرخين وعلى رأسهم الكاتب الأمريكي " فوكاياما" ليصف الأمر بأنه نهاية التاريخ وكأنه يريد بذلك القول إن انهيار إحدى أقطاب النظام الدولي السابق الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، كان وراء الحديث عن انهيار التاريخ، وتأسيس نظام عالمي جديد.

يحكم العالم الذي نعيشه اليوم عدد كبير من الأنظمة المختلفة الكلية والفرعية سواء كانت اجتماعية أو مادية، بحيث تتميز كل منها بمجموعة من الخصائص عن الأخرى، وبالرغم من أن مصطلح النظام قد استخدم في الدراسات الاجتماعية منذ فترة زمنية طويلة نسبياً إلا أن الغموض وعدم التحديد لا زال يسيطران على هذا المصطلح، مما أدى إلى صعوبة تحديد أو وضع تعريف واحد لمفهوم النظام بحيث تتعدد التعريفات التي تتناول هذا المفهوم.

يمكن إرجاع فكرة النظام في بدايتها الأولى إلى كل من المفكرين أنصار نظرية العقد الاجتماعي " تومس هوبز وجون لوك، وجان جاك روسو" وذلك في إطار بحثهم عن البداية الأولى لظهور، ونشأت الدولة والمجتمعات السياسية المنظمة حيث أرجعوا الأمر إلى ما أسموه العقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين الذي بمقتضاه قبل الأفراد طواعية التحول من حالة الطبيعة الأولى " الانظام" بغض النظر عن اختلافهم في وصف حالة الطبيعة الأولى من بؤس وشقاء وأنانية إلى حالة المجتمع السياسي " المنظم" الذي تسوده علاقة الوءام والسلام أي النظام حيث وضعوا من خلال ذلك أي العقد الاجتماعي والانتقال إلى النظام حداً لحالة الفوضى والاقتتال، والصراع الذي كان سائداً في تلك الحقبة. [1]

([1])الأيدوت، إبراهيم (1994)، **حدود النظام وأزمته الشرعية في النظام الدولي الجديد في المستقبل العربي"** العدد، 185، تموز، ص50

المبحث الأول

التحولات في البيئة الدولية وأثرها على الأمن الوطني السعودي

استخدم مفهوم "النظام الدولي الجديد" ليشير إلى نهاية نظام القطبية الثانية وبداية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فالغرب لا يزال ينظر إلى المنطقة العربية على أنها خزان من الثروات الطبيعية (النفط والمعادن)، وسوقاً استهلاكية لبضائعه ومنتجاته وصناعتها[1].

أن النظام الدولي الجديد ليس أحادي القطبية، وهذا ما يعطيه ميزة التعقيد، التي لها الانعكاسات الايجابية والسلبية، لذلك يرى البعض أن النظام الدولي الجديد بني على دعامتين تاريخيتين هما [2]:

1- التزام الولايات المتحدة بتوفير الأمن لأوروبا وشركائها من دول آسيا، وبالتالي حصول هذه الدول على حصص في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

2- التركيز على المنطقة العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير في مجالي الإصلاح السياسي والاقتصادي، وبالمقابل فان هذه الدول وافقت على تقديم الدعم اللوجستي أو الاقتصادي للولايات المتحدة، مقابل توفير الحماية لتلك الدول من أية أطماع أو اعتداءات من الدول الأخرى[3].إن الزعامة السياسية والتفوق العسكري وممارسة الهيمنة على مختلف دول العالم، ستبقى بيد الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة أن لا تؤدي هذه الهيمنة إلى الإضرار بمصالح حلفائها، وهناك عاملان رئيسان لقيام مثل هذه التحالفات وهما[4]:

- ضعف قيام دول الاتحاد الأوروبي بلعب دور سياسي في الوقت الراهن، وذلك بسبب إهتمامها بشكل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن القومي لدولها، ومن أجل ذلك، فان هذه الدول تحتاج إلى توفير غطاء أمني ليس من أجل توفير الحماية اللازمة لإكمال عملية التوحيد، بل أيضاً حتى لا تصبح المسائل الأمنية سبباً لنشوب الخلافات السياسية بين دول الاتحاد نفسها، والذي قد يؤدي إلى إعاقة لعملية التكامل.

- عدم توفر حوافز أو عوامل مشجعة للدول الأخرى بالقيام بأي دور أمني عالمي في الوقت الحاضر، وذلك لأن قيامها بمثل هذا الدور قد يؤدي إلى حدوث صدام بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الشكوك التي قد تثار نتيجة قيام الدول الأخرى بمثل هذا الدور، كما أن مثل هذا الانقسام ربما يؤدي إلى تجاوز المخاطر الأمنية بحيث ينعكس سياسيا واقتصاديا على تلك الدول.

فرض النظام الدولي الجديد في أعقاب الحرب الباردة تحولات إيديولوجية وجيو- إستراتيجية شملت دول العالم ، وجاءت هذه التحولات بتحديات فرضت على دول العالم ضرورة التعامل مع المتغيرات العالمية، ليس فقط كفرص لتحقيق المكاسب، بل التعامل مع ما تحمله من مخاطر، ونظراً لأن دول العالم العربي تمثل جزءاً من البيئة الدولية الجديدة، فقد

([1]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص43.

([2]) كاخيا، إبراهيم إسماعيل، مرجع سابق، ص67.

([3]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص27.

([4]) القحطاني، فيصل، (2006). مرجع سابق، ص 35.

تأثرت هي الأخرى بهذه المتغيرات، وقد تعددت آراء وأفكار الباحثين حول ماهية وأنواع هذه المتغيرات، وسنوضح هذه المتغيرات فيما يلي[1]:

اولاً: هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد: من خلال تحديد عوامل التهديد القائمة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والتي تهدد النظام الإقليمي العربي[2]:

1- استخدام القوة العسكرية دون حدود ودون شرعية دولية.

2- تحقيق السلام والأمن من خلال التحالفات الدولية .

3- التراجع الكبير في مفهوم السيادة الوطنية، وزيادة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لأسباب ترتبط بالديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب .

4- إعطاء أولوية للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الدولية [3].

إن المعادلات والمشاريع السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعادة رسم خريطة منطقة الشرق الأوسط تحت مسميات الشرق الأوسط الجديد والكبير وخارطة الطريق، والحرب على الإرهاب، ومفاهيم الإصلاحات والحرية والديمقراطية والتعددية وغيرها والتي ظهرت بعد أحداث 11 أيلول، تدخل ضمن إطار المحافظة على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، ومن نتائج هذه المعادلات والمشاريع التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية[4]:

1- شعور غالبية دول العالم بفقدان الأمن والاستقرار.

2- ظهور ثقافة صراع الحضارات ومنها الصراع بين الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية، والصراع بين الديانات.

3- شروع الدول المعرضة لأخطار التغيير والاجتياح (مثل كوريا الشمالية وإيران) بتبني مشاريع التسلح النووي، بهدف المحافظة على حضارتها ووجودها.

4- تغيير في الإستراتيجية الأمريكية من سياسة دبلوماسية الإقناع إلى دبلوماسية إملاء الشروط بالإستراتيجية المباشرة (استخدام القوة العسكرية) والتي تمثلت في احتلال العراق، وأفغانستان والقضاء على حكومة طالبان، وعقد الاتفاقيات الأمنية مع العديد من دول المنطقة، والتحالفات العسكرية، وإقامة القواعد العسكرية في عدة دول، وذلك بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

5- إعادة النظر في مهام وصلاحيات حلف الأطلسي ليستخدم قواته خارج حدود دوله حفاظاً على مصالحها.

6- إستغلال إسرائيل أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والتي اتهم بها تنظيم القاعدة، حيث وظفتها إسرائيل لمصالحها وجعلت منها ومن ومعاركها لمحاربة الإرهاب شريكا

([1]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص91.

([2]) القحطاني، فيصل، مرجع سابق، ص 35.

([3]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص21.

([4]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص23.

وحليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وبما يتيح لها المجال لقتل الشعب الفلسطيني الأعزل والشعب اللبناني أمام المجتمع الدولي وبذريعة الدفاع عن النفس.

كان للحرب العالمية على الإرهاب تأثير قوي على التوازنات الإستراتيجية والسياسية على مستوى العالم والشرق الأوسط، ومن هذه التأثيرات [1]:

1. لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية قدمها في أفغانستان وأعطت لنفسها وسائل الإشراف على طرق النفط المستقبلية التي تربط بين بحر قزوين وآسيا الشرقية وخاصة الصين .

2. الحرب على العراق من أجل إقامة نظام موالي لها في بغداد وأحدثت تغييراً كبيراً في النظام العالمي الجديد من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً للعلاقات الدولية، وتكون لها قدرة على التدخل في العلاقات الإقليمية والثنائية بين الدول، وإخضاع حكام العالم لإرادتها السياسية.

3. أعطى وضع الإرهاب الدولي وزناً أقوى للولايات المتحدة على حساب الإتحاد الأوروبي فقد كان لهذا التحول تأثير على الدول العربية فيما يتعلق بعلاقاتها مع دول الإتحاد الأوروبي، سواء السياسية، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية.

4. أدى التقارب الأمريكي- الروسي إلى المساهمة في عدم تمكين أوروبا من تحقيق هدفها في إنشاء وحدة أوروبية مستقلة قوية من جهة، ولمواجهة بروز الصين كقوة كبرى مستقبلاً.

5. استفاد الكيان الصهيوني من الأوضاع الراهنة (الحرب على كل من العراق، وأفغانستان) في تحقيق أهدافه بتكثيف الحرب على الفلسطينيين والعمل على إضعاف سلطتهم، وطمس الهوية الفلسطينية، كما قامت إسرائيل بشن حرب على لبنان لإضعاف قوة حزب الله اللبناني سنة 2006، والمساعدة في القضاء على النفوذ السوري المتبقي في لبنان، وكذلك الحرب على غزة بدعم أمريكي نتيجة ضعف الموقف العربي [2].

6. أصبحت الولايات المتحدة تمثل مصدر تهديد لمختلف دول العالم بشكل عام وبعض دول الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث أنها تعتبر هذه الدول مصدراً للإرهاب مثل (إيران، سوريا، كوريا الشمالية، ليبيا، السودان) وما زالت تمارس ضغوطاً كبيرة على هذه الدول، وتعمل على فرض هيمنتها وشروطها السياسية وإلا تعرضت لما تعرض له العراق [3].

أثمرت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد كل من أفغانستان والعراق عن ظهور نظام دولي يتكون من ثلاثة أطر كبرى هي: القطبية الواحدة أو الأحادية، والإرهاب الدولي، والعولمة، وقد تشكل إطار الحرب على الإرهاب نتيجة لهجمات الحادي عشر من أيلول، وهو أحدث هذه الأطر وأكثرها تأثيراً على شكل العلاقات الدولية، وبالرغم من ذلك، فإن هذا الحدث لم يحدث تغييراً هيكلياً على النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب على السطح، ولكن الحرب على العراق جعلت المجتمع الدولي والأمم المتحدة أمام خيار صعب، وهذا الخيار

([1]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص51.

([2]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص25.

([3]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص94-95.

يتعلق بمصير النظام الدولي والمبادئ والقواعد التي كانت تطبق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتمثل هذه المبادئ في مبدأ السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة بين الدول، والعمل على تسوية الخلافات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها وقوانينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

حرب الخليج الثالثة 2003:

تمثل الحرب الأمريكية على العراق نقطة تطور تحول مهم في نمط العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة,[2] وتكشف عن محاولة الإدارة الأمريكية إرساء مبادئ جديدة في العلاقات الدولية, تقوم علي تكريس حقها في التدخل العسكري وفق مبدأ العمل الوقائي بهدف التصدي لأي نوع من التهديدات, حتى لو كانت تهديدات خيالية لا يوجد أي دليل فعلي علي وجودها علي أرض الواقع, وكان العراق النموذج لتطبيق هذا المبدأ من جانب إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش التي تحدت العالم بأسره تقريبا من أجل شن الحرب للإطاحة بنظام صدام حسين, بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل, وارتباطه بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة, وهي المزاعم التي تبين في فترة ما بعد الحرب أنه لم يكن لها أي أساس من الصحة[3].

منذ إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) عن انتهاء الأعمال العسكرية الرئيسة للحرب الأمريكية على العراق (1 أيار 2003م)، كانت هناك حرب من نوع آخر آخذة في الاشتعال هي "الحرب غير التقليدية"، أو "الحرب الثورية"، وفقاً لتسميات العسكريين لها أو "الصراع منخفض الشدة"، وفقاً للمصطلح الأمريكي الذي يصف هذا النوع من الحروب[4].

يمثل ما يجري في العراق منذ عام 2003 وحتى نهاية 2006 نموذج عملي للصراع منخفض الشدة، يخوضه طرفان[5]: أحدهما يملك قوات عسكرية نظامية ويسيطر من خلالها على مقاليد الأمور في مسرح الصراع داخل العراق، وهو الطرف الذي تمثله (قوات التحالف)، ضد طرف آخر (المقاومة العراقية) مكوّن من فئات مدنية متعددة، وغير منظمة، من الشعب العراقي تضم بين صفوفها عناصر شبه عسكرية، ويحاول كل طرف منهما الضغط على الآخر من خلال أنشطة: سياسية، وعسكرية، واقتصادية، ومعنوية، وإعلامية محدودة العنف والمدى لتحقيق أهدافه على حساب الطرف الآخر، وبعد عودة حالة الاستقرار في العراق ظهرت صراعات طائفية في العراق والمنطقة[6].

على خلفية عجز وفشل الجهود الدولية لإنهاء الخلاف حول مستقبل البرنامج النووي الإيراني، فقد شهد شهر كانون أول 2005 محاولة تحرك من قبل الدبلوماسية السعودية في اتجاه عرض أفكار تساعد على تأمين الاستقرار الأمني للمنطقة على المدى البعيد، وتعالج قضية أسلحة الدمار الشامل فيها بشكل جذري. ففي السابع عشر من كانون أول 2005 وعشية اجتماع قمة دول مجلس التعاون الخليجي السادسة والعشرين التي تم عقدها في مدينة أبو ظبي خلال يومي الثامن عشر والتاسع عشر من كانون أول، أعلن الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية مبادرة شخصية تهدف إلى تأسيس "منطقة خالية من أسلحة

([1]) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص53.

(2) عبد العظيم، خالد. (2003). **التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق**، مجلة السياسة الدولية، العدد 154، ص 170.

(3) العيسوي، أشرف، (2005). **العراق الجديد في الرؤية الخليجية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، ص 111.

(4) يازجي، أمل، (2002). **الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دار الفكر، بيروت، ص ص 12-14.

(5) البنخليل، يوسف أحمد. (2004). **مستقبل الدولة الخليجية بعد احتلال العراق**، مجلة أراء حول الخليج، العدد الرابع ، ص 17.

(6) النملة، صالح، (2003). **الإرهاب.. الثمن الاقتصادي**، صحيفة الرياض، العدد 12759، 2003/5/28.

الدمار الشامل في منطقة الخليج" تشمل دول الخليج الجيوسياسي التسع (دول مجلس التعاون الست، بالإضافة إلى العراق واليمن وإيران) [1].

الاقتصاد العالمي والأزمة المالية العالمية

أسهمت التحولات في النظام الدولي، في إحداث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، ومن أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي التي تأثر بها الإقليم سياسياً ما يلي[2]:

1- **العولمة الاقتصادية:**

وتعرف بأنها الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة وتدفق رؤوس الأموال وانتقال التكنولوجيا وانتشار شبكات الاتصال، وتيار التثاقف، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق وتوسيعها، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال عبر الدول، واستخدام التكنولوجيا وخصخصة النشاط الاقتصادي وتقليص دور القطاع العام فيه.

2- **التحول باتجاه نظام السوق وتزايد درجة الاعتماد المتبادل:**

حيث تحولت المجتمعات القائمة على الاقتصاد الحر إلى مجتمعات تتحكم فيها الاحتكارات الكبرى الناتجة عن خضوع الأسواق لنظام العرض والطلب والمنافسة، وتعمل الولايات المتحدة في سبيل تعزيز هيمنتها إلى تعميم فكرة اقتصاد السوق الحر كمحور أساسي من محاور سيطرتها على العالم، من خلال هيمنة شركاتها على اقتصاديات دول العالم، وقد أدى تحرير الأسواق الوطنية وانفتاح اقتصادياتها على بعضها البعض، مع وجود ثورة معلوماتية، إلى زيادة درجة التكامل في الاقتصاد العالمي، أي زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وإن كان هذا الاعتماد غير متكافئ في كثير من الأحيان.

3- **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد:**

حيث تمكنت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة من استغلال هذه المؤسسات للسيطرة على الاقتصاد العالمي وإبقاؤه على الصورة التي تخدم مصالحها، ومن أهم هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومؤسساته، ومنظمة التجارة العالمية) [3].

4- **تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة:**

من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاتجاه إلى تكوين تكتلات اقتصادية عملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وتاريخياً، والتي تربطها في النهاية مصالح مشتركة، حيث أشارت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 أنه يوجد على مستوى العالم حوالي (45) من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، وتشمل 75% من دول العالم وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، وفي ظل غياب تكتل اقتصادي عربي أو على الأقل التنسيق المشترك بين الدول العربية فان لهذه التكتلات الاقتصادية تأثير سلبي على الأمن الوطني للدول العربية.

---

(1) أبو الوفا، أحمد، (2005). **ظاهرة الإرهاب الدولي**، مجلة السياسة الدولية، عدد 161، تموز، ص 162

(2) الكابلي، وديع أحمد (2008). **مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025**، منتدى التنمية – البحرين، جده: جامعة الملك عبد العزيز، ص26.

(3) أولرشتين، كرستيان (2008). **الخليج في الإستراتيجية السياسية الأوروبية**، شؤون خليجية: العدد 52، ص16.

5- **ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال عامي 2005و2006:**

مما انعكس سلبياً على المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على معظم دول العالم، وبشكل خاص الدول غير المنتجة للنفط والأزمة المالية العالمية[1].

شهد العالم خلال العقدين الماضيين أحداثاً وتحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها انعكاسات حادة على كافة أرجاء العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط، والذي أصبح مسرحاً للصراع الدولي وللحرب الباردة ومرتعاً خصباً للحروب الأهلية والنزاعات بين دول الإقليم، وتضمنت هذه الأحداث والتغيرات انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية القرن العشرون، ومحاولة السيطرة على العالم من قبل قوة وحيدة تريد أن تحتكر لنفسها كل شيء، محدثة اختلالاً في التوازن الدولي (النظام الدولي الجديد)، وبروز دول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين كقوى اقتصادية وسياسية كبيرة، ومؤثرة وبروز الاتجاهات الديمقراطية التي كانت مكبوتة والاتجاهات التحررية للاقتصاديات المعاصرة والاتجاهات الجديدة للتعامل مع منطلقات المصالح بدلاً من توازن القوى، وظهر هذا جلياً في الحرب التي شنتها قوى التحالف والتي كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق (حرب الخليج الثانية عام 1991) بهدف احتكار الثروات وتأمينها لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عناصر الأمن الوطني لدول الشرق الأوسط في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كانت تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001 لبرجي التجارة العالمية في نيويورك،حدثاً هاماً وجزءاً فاعلاً في هذه التحولات ونتيجة لهذه التفجيرات، فقد ظهر فكر سياسي جديد تجاه منطقة الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، استراليا، كندا، إسرائيل... وغيرها)، وتمثل بإعلان الحرب على الإرهاب في الزمان والمكان الذي تراه مناسبا[2]، وكان من أهم نتائج هذا الحدث، قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان وتصفية حركة طالبان، ثم احتلال العراق، ثم إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل للفتك بالفلسطينيين واللبنانيين (حزب الله والمنظمات الموالية له)، وكان هذا يتم تحت دعم وغطاء من الولايات المتحدة الأمريكية وصمت المجتمع الدولي، وتحت مظلة القضاء على الإرهاب، أما أهم المظاهر السياسية لهذا القرن، فقد تمثلت في تهميش دور المنظمات الدولية الفاعلة كهيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية وغيرها، وأدت هذه الأحداث إلى العديد من التحولات السياسية التي ألقت بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وتركت آثاراً بالغة على السياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، كما كان لها تأثيرات هامة على الأمن الخليجي، ولقد ساهمت هذه التحولات في النظام الدولي وخصوصاً الحرب الأمريكية على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق في إعادة النظر بمفهوم الأمن الوطني كمتغير رئيسي في الحفاظ على السيادة الوطنية في ظل ما تواجهه الدولة من تهديدات فرضت عليها التعامل معها بنمط جديد[3].

إن المشكلة المالية العالمية الناجمة عن أزمة الرهن العقاري هي نتيجة مباشرة نشأت بفعل عدم مسؤولية وعدم كفاءة الكونغرس الأمريكي والذي يعمل في الوقت الحالي على جعل الوضع السيء أكثر سوءا.وعلى مدى الزمن، أصبحت المؤسسات المالية أكثر تخصصا. فبعضها

---

(1) عرفة، خديجة (2006). **الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي المودة**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع20، ص3

(2) إدريس، محمد سعيد، مرجع سابق، ص59.

(3) القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 27.

تخصص في إصدار القروض والبعض الآخر تخصص في جمع رأس المال بغرض تمويل القروض. ثم بعد ذلك بدأت المؤسسات التي كانت جيدة في جمعها لرأس المال بشراء الرهون من تلك المؤسسات التي كانت جيدة في إصدارها. وهكذا، فقد بدأ التطوير في سوق الرهن الثانوية .

امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، حيث هبط الإنتاج الصناعى الأوربي في مايو 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992. وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاضاً قدره 0.2%. على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى 904,900، بزيادة حوالي 32,500 حالة وذلك في أغسطس 2008. بينما شهد الاقتصاد الايرلندي في الربع الأول من العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلى قدره 1.5%، وهى السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوربي دخولاً في الكساد الاقتصادي.(1)

أما أسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها – بالرغم من ذلك – قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الأسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007. كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية.

الدول النفطية الغنية ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي والتي نالت حصة الأسد من تأثير هذه الأزمة على الدول العربية، والدول غير النفطية المتبقية سواء الفقيرة منها أو متوسطة الدخل وكان تأثرها أقل نسبة للقسم الأول. أما تأثير الأزمة على الدول النفطية الغنية التي صنفها البعض بأحد أكبر الخاسرين عالمياً جراء هذه الأزمة فتتمثل في الأمور التالية :

1. تعرضها للخسارة المالية جراء استثمار أموالها في المؤسسات المالية الأمريكية وقد قدرت بعض الإحصائيات الخسائر التي لحقت بدول الخليج جراء الأزمة الراهنة بحوالي 2.2 تريليون دولار وهذا الرقم هو أكثر من ضعف ناتج دول الخيج المحلي البالغ 900 مليار دولار . فقد صرح الأمين العام لمجلس الوحده الاقتصاديه العربيه أحمد جويلي بتاريخ 29 تشرين ثاني ونشرته صحفية ("الحياة" اللندنية) بأن الخسارة المتوقعه للاقتصاد العربي نتيجه الازمه الماليه العالميه يبلغ نحو 2.5 تريليون دولار اميركي . ويذكر أن الصناديق السيادية التابعة لدول الخليج والتي تتكون من عائدات النفط والاحتياطيات النقدية الأجنبية قد خسرت وفق بعض التقديرات والإحصائيات ما يقارب 400 مليار دولار بحسب صحيفة الأكونومست الصادرة بتاريخ 13نوفمبر 2008 ، وتملك دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر صندوق سيادي في العالم بمبلغ قدره 968 مليار دولار ، والسعودية 370 مليار ، والكويت 264 مليار ، ولقطر وعمان والبحرين صناديق سيادية بمبالغ أقل من نظرائها . وتعود خسارة هذه الصناديق الى الاستثمارات في كثير من المؤسسات والبنوك الأمريكية التي تعرضت للأزمة بصورة مباشرة وكمثال على ذلك نورد أمثلة لمساهمات صندوق مركز أبو ظبي للاستثمار وصندوق الأجيال القادمة الكويتي في رأس مال الشركات الأجنبية *: مركز أبو ظبي للاستثمار: 16% من إيستيرن أوروبيان البريطانية 4.9% من

---

(1) إدريس، محمد سعيد، مرجع سابق، ص59.

ستي غروب الأميركية 9% من أبولو مانجمنت الأميركية 3% من فيفالدي الفرنسية 2% من ميدياسات الإيطالية 3% من سوني اليابانية صندوق الأجيال القادمة: 23.8% من فكتوريا السويسرية 6% من ستي غروب الأميركية 7.2% من دايملر (ميرسدس) الألمانية 4.8% من بنك ميريل لنش الأميركي.[1]

2. الإنخفاض الحاد والمستمر في البورصات الخليجية مما كبد هذه الأسواق خسائر قياسية فقد بلغت خسارة الأسواق الخليجية أكثر من 17% في شهر سبتمبر لوحده واستمرت الخسارة في الأشهر التي تلتها .

3. انخفاض سعر برميل النفط مما يؤدي الى اختلال في التوازن الاقتصادي وتقليل حجم النمو فقد توقع أحمد الجويلي في التصريح السابق تقلص نسبة النمو في الدول العربية بسبب انخفاض سعر النفط من 5% الى 3% ، كما أن انخفاض سعر برميل النفط أثر على ميزانيات دول الخليج لعام 2009 وعلى الخطط العشرية لهذه الدول التي بنتها على توقع أن يكون الحد الأدنى للبرميل يتراوح بين 80 و 90 دولار ، و إنخفاض سعر برميل النفط سيؤدي الى تقلص النفقات الحكومية مما سيصيب قطاعاً عريضاً من أوساط الناس في مجالات الصحة والتعليم والغذاء ، هذا وتوقعت مؤسسة ميريل لينش المصرفية الأميركية، تهاوي أسعار النفط، إلى حوالي 25 دولاراً فقط للبرميل العام المقبل ، وأرجعت المؤسسة هذه التوقعات إلى تقلص الطلب على النفط في الدول الكبرى المستهلكة لهذه السلعة الإستراتيجية وعلى رأسها الولايات المتحدة، جراء الركود الاقتصادي .

4. تعطل وتعرقل بعض من المشاريع الضخمة سيما في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذا بقية دول الخليج والتي تقوم بها كبرى الشركات العقارية والشركات النفطية التي تأثرت تأثراً كبيراً بالأزمة حتى أن أسهمها قد فقدت أكثر من ربع قيمتها الى الآن، كما ان ارتفاع أسعار مواد البناء أدى الى زيادة باهظة في تكاليف المشاريع الجديدة.

(1) إدريس، محمد سعيد، مرجع سابق، ص59.

المبحث الثاني

البيئة الإقليمية المؤثرة على الأمن الوطني السعودي

يمكن اعتبار البيئة الإقليمية العربية بيئة غير مستقرة نتيجة لارتباط ذلك بمتغيرات داخلية وخارجية. وقد ساهمت إحداث أيلول 2001 بالاهتمام السياسي بالمنطقة والتحرك العسكري المتمثل بحلف الناتو في إستراتيجيته التي تبناها في قمة واشنطن 1999، وبدأ بالسيطرة على الممرات المائية الدولية، وبخاصة تلك المؤدية إلى الشرق الأوسط، ويقوم الآن بدور فاعل في أفغانستان، ويسعى إلى القيام بنفس الدور في منطقة الخليج والشرق الأوسط عموماً حيث منح الحلف بعض دول الخليج صفة حليف من خارج الحلف(البحرين والكويت) الأمر الذي يسهل للقوات الأمريكية وقوات الحلف باستخدام المنشات العسكرية والدعم من الدول المضيفة وهنالك قبولاً خليجياً عاماً لسياسة الولايات المتحدة العضو البارز في حلف الناتو من منطلق العلاقات الإستراتيجية الأمنية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية تساهم في توفير الحماية لدول الخليج العربي بالرغم من أن دول الخليج تحاول الاعتماد على الأمن الذاتي حيث أنفقت عام 2005 حوالى(34مليار)دولار على الأمن والتسلح لقوات درع الجزيرة. (1)

سعت الأنظمة السياسية العربية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لشعوبها وتحقيق التعاون مع دول الجوار والدول الصديقة، وقد اتجهت بعض الدول العربية نحو النهج الديمقراطي وزيادة المشاركة الشعبية في الحكم مثل انتخابات الشورى في سلطنة عمان عام 2007 وانتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية لأول مرة عام 2005 واستئناف الحياة النيابية في البحرين عام 2006 التي توقفت عام 1975(2).

قضية ضبط التسلح

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أكثر القضايا التي أصبحت تهدد الأمن الوطني وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على الدول العربية بإلزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة الكيماوية عام 1992 قد جردت العرب من واحدة من أهم أوراقهم التفاوضية مع إسرائيل، وذلك كون هذه الورقة كان يمكن أن تلعب دورها كمعادلة للورقة النووية الإسرائيلية.

تزايد الخلل في توازن القوى بين الدول العربية من ناحية وبين إسرائيل من الناحية الأخرى، وذلك بسبب الدعم الاستراتيجي الأمريكي لإسرائيل، ولقناعة الدول الكبرى باحتياجات إسرائيل الأمنية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، في حين أن تلك الدول ليست مقتنعة بحاجة الجانب العربي لمثل هذا الدعم.

أدى ظهور نظم التسلح الجديدة والأسلحة الذكية إلى تدافع الدول نحو تطوير تسليحها في مواجهة الأسلحة النووية، ومثال ذلك سعي إيران وكوريا الشمالية لامتلاك برنامج نووي(3).

ثانياً: الصراع العربي الإسرائيلي: كان للأحداث الدولية تأثير سلبي على الدول العربية، وإيجابي على إسرائيل، حيث حصلت على إعتراف عربي بوجودها، ووقعت بعض الدول العربية على معاهدة سلام مع إسرائيل، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية، وبقيت أطراف أخرى بانتظار التوصل إلى حل للخلافات الشكلية في صياغة اتفاقيات السلام أفضت التطورات الدولية والإقليمية

([1]) العيسوي، أشرف سعد (2007). **الوضع الأمني في الكويت بعد سقوك نظام صدام حسين**، شؤون خليجية، العدد 48، ص27.

([2]) نفس المصدر، ص28.

([3]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص28.

إلى تجميد عمليات السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل دون التوصل إلى أية حلول، وحصلت السياسة العدوانية الإسرائيلية على دعم غير مسبوق من قبل حزب المحافظين، ومجلس الشيوخ الأمريكي، واستغلال إسرائيل لحملة الحرب على الإرهاب، حيث ضاعفت من جهودها في قمع المقاومة الفلسطينية بكل ما تملك من أسلحة وقدرات عسكرية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى والتراجع الدولي والإسرائيلي عن التطبيق الكلي لاتفاقيات السلام الموقعة مع الفلسطينيين، والمماطلة في تنفيذها، الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة وزاد من حدة التوتر السياسي فيها، فاندلعت الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية وزادت إسرائيل من قيودها على حركة الفلسطينيين من والى الأراضي الفلسطينية وإغلاقها المتكرر للمعابر الحدودية خاصة مع مصر والأردن وزادت الضغوطات الشعبية لهذه الدول لقطع علاقاتها بإسرائيل ومقاومة التطبيع معها الأمر الذي أثر سلباً على المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً بسبب هذه الأحداث[1].

تراجع الدور الأمريكي كشريك رئيسي في مفاوضات السلام وجهوده لحل أزمة الشرق الأوسط وخاصة بعد تولي المحافظين الجدد مقاليد الحكم عام 2000، وإعطاء القضية الفلسطينية أولوية ثانوية بعد محاربة الإرهاب، وتبين أن وعود الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة دولتين، وتنفيذ خارطة الطريق التي وضعت عام 2000 ما هي إلا تكتيك استراتيجي لامتصاص الغضب العربي وخاصة بعد احتلال العراق، وتفاقم دور جماعات المصالح التي تتحكم في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة المعروفة باسم اباك(aipac) واهتمام أعضاءها بكافة القضايا الهامة التي تمس أمن واقتصاد إسرائيل، ودعم إسرائيل في بناء جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل عام 2002 بهدف زيادة الحصار السياسي والاقتصادي والأمني على الشعب الفلسطيني.

الأوضاع الإيرانية

لم تشعر إيران بالاطمئنان عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية خوض حرب لإسقاط النظام العراقي، برغم العداء بين إيران والعراق منذ ثورة الشاه[2]، ووقوف إيران موقف المعارضة ضد هذه الحرب، وذلك بسبب التداعيات السياسية والأمنية والإستراتيجية التي ستنتج عنها، كما أن الإدارة الأمريكية قد اعتبرت أن إيران واحدة من دول محور الشر، الأمر الذي جعل إيران تشعر بمزيد من القلق خوفا من أي تغيير أمريكي سواء في العراق أو الشرق الأوسط، ومما زاد من مخاوف إيران، أن تقع تحت الطوق الأمريكي، بعد أن أصبحت القوات الأمريكية تحتل أفغانستان الواقعة شرقي إيران، وفي أكثر من دولة من دول الاتحاد السوفيتي الأسبق شمالا، وباكستان التي تمتلك الأسلحة النووية وتربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، والتي تسير باتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ولا ننسى تركيا الحليف الاستراتيجي بعد إسرائيل للولايات المتحدة، وفي دول الخليج العربي جنوبي إيران تقع أهم وأكبر مصادر النفط[3].

اختارت إيران إستراتيجية عدم التصادم المباشر، وهو ما أسمته "الحياد الايجابي" أثناء الحرب على العراق حيث لم تقاتل مع العراق، ولا مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم عرقلة أو تسهيل مهمة القوات الأمريكية[4].

([1]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص97.

([2]) اللباد، مصطفى (2008). **إيران الجار التاريخي و "إسرائيل".. الخطر البعيد والقريب**، شؤون عربية: العدد 133، ص84.

([3]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص99.

([4]) اللباد، مصطفى، مرجع سابق، ص86.

أدى سقوط النظام العراقي إلى توفير فرص وتهديدات لإيران، ففي الوقت الذي تحولت فيه إلى القوة الإقليمية الأبرز، وعنصر أساسي في مستقبل العراق، وأصبحت أكثر تعرضاً وانكشافاً للضغوطات الأمريكية من عدة نواحي، وذلك بهدف منعها من الشعور بأنها أصبحت قوة إقليمية، أو لمنعها من التصرف بناء على هذا الشعور، ويعود السبب في هذا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بمد النفوذ الإيراني في منابع النفط، وبرغم حقيقة أن (الورطة الأمريكية) في العراق والحاجة إلى التحاور مع أي طرف سواء المقاومة – لتقليص خسائرها– أو مع أية جهة، إلا أن الولايات المتحدة لم تترك إيران وشأنها، بل فتحت مشكلة الملف النووي، والذي اعتبرت أنه يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

ما زالت الأزمة النووية الإيرانية تتأرجح أحياناً بين التهدئة وأخرى نحو التصعيد في ظل إصرار إيران على قيامها بتخصيب اليورانيوم، في الوقت الذي حاولت فيه الدول الأوروبية (ألمانيا، فرنسا، انجلترا) الوصول إلى حل توفيقي يحقق رغبات إيران في الحصول على الطاقة عبر الاستخدام السلمي للمفاعلات النووية ولكنها فشلت في ذلك وتم أحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الذي فرض عقوبات اقتصادية على إيران منذ مطلع عام 2005، في الوقت الذي تهدد فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إيران بتدمير مفاعلاتها النووية ما دامت مستمرة في خطط تشغيلها[1].

تحاول الولايات المتحدة حالياً الترويج لخطر إيران على دول الإقليم (خطر ديمغرافي وجغرافي استراتيجي وخطر نووي وعقائدي) لجلب انتباه دول الإقليم عن الخطر الإسرائيلي وتحديد مركزية الدور المصري من خلال امتداد النفوذ الإيراني إلى بعض الدول العربية ودعمها للحركات الإسلامية والتي تشكل معارضة في معظم الدول العربية، وظهر هذا الدعم جلياً في حرب إسرائيل الأخيرة سنة 2006 على حزب الله في لبنان المدعوم من قبل إيران والذي كسب تأييد شعبي واسع من كافة الجماعات الإسلامية في الدول العربية وغير العربية، وفي حالة امتلاك إيران للسلاح النووي، فإن هذا سيمثل حالة تهديد للدول العربية، وخاصة الدول المصدرة للنفط من ناحية، وحالة ردع لإسرائيل بما يحول دون تمكينها من تحقيق مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط من الناحية الأخرى، وقد يكون هذا السلاح سبباً في تخلي كلا من إيران وإسرائيل عن سلاحهما النووي، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل[2].

أصبحت إيران في ظل الأوضاع الجديدة في العراق لاعبا أساسياً في الشؤون الداخلية له حيث تنوعت المصالح الإيرانية بين مصالح حيوية تمثلت في الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران سواء بشكل عسكري أو سياسي او ايديولوجي وبين مصالح رئيسية منها الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق مع تجنب عدم الاستقرار الشامل والتشجيع على إيجاد حكومة صديقة يسيطر عليها الشيعة الموالون لطهران والإبقاء على استمرار الولايات المتحدة منشغلة في وضع حرج بالمأزق العراقي وقد ساهمت هذه المصالح في أنتاج حكم شيعي عن طريق ديمقراطية الانتخابات وخلق درجة من الفوضى البناءة والمسيطر عليها لإطالة أمد عدم الاستقرار بالعراق، ويشير التقرير الذي نشرته مجلة التايمز الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 14 آب 2005 المستند إلى وثائق استخباراتية أمريكية أن إيران تمارس دوراً على المستويين السياسي والعسكري في العراق بدءاً من تشكيل شبكات مسلحة ودعم قوات بدر بدفع رواتب 11740 عضو ميليشيا فيها لنشر الفوضى والقتل وإثارة توترات طائفية بين السنة والشيعة لجر

([1]) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص32.

([2]) اللباد، مصطفى، مرجع سابق، ص87.

البلاد نحو حرب أهلية إضافة إلى محاولات إيران استغلال الأوضاع لتوسيع نفوذها في بعض دول المنطقة التي يتواجد بها جاليات شيعية وظهر ذلك جلياً في لبنان والبحرين والسعودية وتحالفها مع سوريا ودعمها المعلن لحركة حماس مما يؤكد احتمالية تزايد الخطر الشيعي (الهلال الشيعي) في منطقة الشرق الاوسط[1].

تداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج

إن الدول تتجه لسلوك أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، فور حيازتها لأنواع من أسلحة الدمار الشامل التي تتيح لها مساحة مناورة أكبر في ظل قدرة الردع التي توفرها هذه الأسلحة. ومن هذه الدلائل التوجه والاندفاع الباكستاني للاستيلاء على جزء من كشمير فيما عرف بـ (أزمة كارجيل) خلال الفترة من أيار إلى تموز 1999، الذي ما كان ليحدث لولا الثقة التي اكتسبتها آنذاك باكستان بحيازتها للسلاح النووي في عام 1998، واعتقادها أن منافستها الهند ستردع عن القيام برد عسكري. كما أن حيازة العرق الأسلحة الكيماوية والجرثومية في السنوات الأخيرة من حربه الطويلة مع إيران قد دفعته إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية تجاه دول الجوار.

من هنا فإن إيران النووية يمكن أن تصبح أكثر عدوانية في سعيها لتحقيق مصالحها القومية في الخليج العربي، وستكون أكثر ترهيباً في مطالبها للتعاون الإقليمي الذي قد يشمل مجالات عدة تتراوح بين المطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في الخليج مروراً بالمطالبة بأسعار مرتفعة للنفط، وبسياسات أكثر تشدداً ضد إسرائيل وانتهاء بالتهديد باستئناف تصدير الثورة على غرار ما فعلت أوائل ثمانينيات القرن الماضي[2].

إلا أن اجتهادات أخرى تأخذ بفكرة مناقضة للسابق، حيث تفرض أن الدول بحيازتها لأسلحة الدمار الشاملة تتجه نحو العقلانية والاعتدال في علاقاتها الخارجية والأمنية. وتضرب مثالاً على ذلك العلاقات السوفيتية – الأمريكية إبان حقبة الحرب الباردة خاصة سلوك القوتين العظميين إبان أزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962. إضافة إلى سلوكهم الحذر وتجنب التصعيد السياسي والعسكري في أزمات إقليمية عديدة على نحو ما حدث إبان التورط الأمريكي في فيتنام، والسوفييتي في أفغانستان. وكذلك في إدارتهم لأحداث مهمة سلسلة الصراع العربي – الإسرائيلي. لذا فإن هذه الاجتهادات ترى أن إيران النووية الأكثر قوة ستكون أقل خطراً وميلاً للمخاطرة ليس فقط بسبب ما يُطرح من سوابق عالمية، وإنما أيضاً لذاتية الدولة الإيرانية التي ترى هذه الاجتهادات أن لديها عقدة العدوانية وأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي للاسترخاء النفسي وضمان بقاء النظام. لذا فهي ستؤسس لإستراتيجية نووية تعتمد الردع الدفاعي. ويدعم ذلك أن إيران تاريخياً لا تسعى إلى إعتماد إستراتيجية هجومية، وأنها على مدار أكثر من مائة وخمسين عاماً لم تغزُ أو تُهاجم دولة أخرى.

ولكن القول الآخر من الاجتهادات يعتبر الطرح الثاني تغافلاً عن أمر جوهري، فتملك إسرائيل للسلاح النووي لا يهدد أمن الخليج ولا استقراره، ولكن تملك إيران لهذا السلاح يعتبر أمراً خطيراً يهدد أمن الخليج واستقراره.

أما بالنسبة لحق إيران بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، فقد أصبحت هذه الحجة محل الكثير من النظر، بعد أن قالت حليفة إيران القوية، روسيا الاتحادية، على لسان وزير خارجيتها

(1) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص101.

(2) إدريس، د. محمد سعيد، مرجع سابق، ص56.

"إن صبرها بدأ ينفذ حيال التعنت الإيراني وإنها لن تستطيع ان تبقي على دعمها لها لفترة طويلة"[1].

فطهران تناقض نفسها حين تؤكد أنها تسعى لتوفير الطاقة عبر البرنامج النووي السلمي، في الوقت الذي لا جدوى اقتصادية في تخصيب اليورانيوم على أراضيها لأنه مكلف جداً، فضلاً عن غياب الضرورة العلمية والعملية للبرنامج, حيث أن إيران تملك العديد من مصادر الطاقة الرخيصة، فلماذا تهدر المليارات في سبيل الحصول على الطاقة المكلفة؟ ولماذا لا تقبل بتخصيب اليورانيوم إذا كان الهدف هو الطاقة – خارج أرضها – وبتكلفة أقل؟[2].

ومن هنا يعتبر البعض أن مشكلة إيران الأساسية هي مشكلة كل الدول ذات الأنظمة الشمولية مثل كوريا الشمالية والدول ذات الطموحات الثورية, إذ أنها تعتقد بوجود مؤامرات خارجية تحاك ضدها، ولن ينجيها إلا اكتساب المزيد من القوة العسكرية وبناء ترسانة من الصناعات العسكرية الثقيلة. إن مشكلة الدول الخليجية أنها تدرك ما يمثله ذلك من خطر على منطقة الخليج، ولكنها تتظاهر – التزاماً بسياستها كما يقول عبد الله بشارة أول أمين عام لمجلس التعاون – بأنها غير معنية بالمشكلة، واعتقاداً بأن تلك الدول ذات المصالح الإستراتيجية في الخليج هي التي ستتصدى لأطماع إيران النووية. ولذلك، فإنها – أي الدول الخليجية– تحرص على عدم إغضاب إيران سواء في قرارات القمم الخليجية أو على لسان المسؤولين الخليجيين، وأقصى ما يفعلونه هو التعبير عن قلقهم وانزعاجهم من التصرف الإيراني ثم المطالبة بجعل المنطقة خالية من السلاح النووي[3].

المشكلة اليوم تتمثل في إصرار القيادة الإيرانية على الاستمرار بتطوير أسلحتها التقليدية وغير التقليدية، رغم أن قوة العراق العسكرية ضعيفه. لذا، فمن حق دول الخليج التساؤل عن أهداف برنامج التسلح الإيرانية، ومن حقها مطالبة القيادة الإيرانية بتبرير استمرار برامجها التسليحية الواسعة بجميع أنواع الأسلحة الهجومية، فمن واجب الجيرة الإقليمية والحرص على بناء علاقات ودية أساسها الثقة المتبادلة الحصول على توضيحات شافية ومقنعة إن وجدت[4].

([1]) وحدة الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص102.

([2]) علوي، مصطفى، مرجع سابق، ص23.

(3) اللباد، مصطفى، مرجع سابق، ص87.

(4) العجمي، ظافر محمد، مرجع سابق، ص32-35.

المبحث الثالث

التحديات الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على الأمن الوطني السعودي.

تعد منطقة الخليج العربي عمقاً استراتيجياً بالنسبة للمملكة العربية السعودية نظراً لارتباط تلك المنطقة بشتى مقومات حياتها ووجودها ومصيرها، وقد سعت من ناحية لتطوير وتحديث قدراتها الدفاعية ومن ناحية أخرى سعت المملكة إلى توثيق مجالات التعاون والدفاع مع دول الخليج العربي لمواجهة شتى الأخطار الإقليمية والدولية المشتركة، لاعتبارات حق الجوار والقربى واللغة والدم والمصير الواحد، وضمان الأمن والسلام في المنطقة وترتكز المملكة في ذلك إلى كونها دولة الجوار القوية لدول الخليج العربي ضد تطلعات القوى الإقليمية والدولية وتأسيساً على ذلك فإن المملكة تمتلك قوات مسلحة لديها أسلحة متطورة وذات تدريب وكفاءة عسكرية قتالية عالية. إيماناً منها أن أمن الخليج هو امتداد لأمن المملكة العربية السعودية والعكس تماماً[1].

تتبنى سياسة دفاعية وقائية وتقوم إستراتيجيتها على الحفاظ على شخصية الدولة السعودية وكيانها والمحافظة على استقلالها وتأمين حدودها بالتعاون مع بقية دول الخليج العربي وهو ما يبرز حرص المملكة على تنمية ودعم التعاون العسكري في سياق مجلس التعاون انطلاقاً من ثوابتها بأن تنمية القوة العسكرية الذاتية هي السبيل الفعال للتصدي لأي تهديدات ويفسر ذلك اتفاق دول مجلس التعاون على العمل معاً من أجل تحقيق تعاون عسكري أفضل من خلال قوة عسكرية للدول أعضاء المجلس تمثلت في قوة درع الجزيرة الجوية المشتركة قوة "صقر الجزيرة"[2] وفي هذا السياق أيضاً تلجأ المملكة إلى تعدد مصادر السلاح طبقاً لتكنولوجيا وإمكانيات الدولة المصنعة وتأثير ذلك على أسلوب الاستخدام وبالتالي شكل وتنظيم القوات المسلحة السعودية وارتفاع كفاءة المستوى التعليمي للجيش والحرس الوطني. ولمعرفة الدور السعودي الأمني لدول الخليج العري فإننا سوف نعود إلى الوراء ومع بداية الدور السعودي حيث قامت المملكة بدور ملموس في إنشاء المجلس وفي مرحلة حاسمة من مراحل الحرب الباردة بين القطبين وخاصة بعد نجاح الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان واتخاذه نهجاً متشدداً مع الاتحاد السوفيتي السابق، بالإضافة إلى أنه كان هناك جانب من الدوافع الإقليمية المتمثلة في قيام الحرب العراقية الإيرانية، ومن ثم جاءت المطالبة بإيجاد شكل من أشكال الوحدة الخليجية خاصة في مجال الأمن والدفاع، ولذلك نشطت المملكة العربية السعودية في الدعوة إلى قيام حلف أمني للدول الخليجية بدا واضحاً في العام 1979م، وفي النصف الثاني من عام 1980م ازدادت كثافة التحرك السعودي النشط في هذا الاتجاه من العام 1980، حيث بادر سمو الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي إلى القيام بجولة في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين في تشرين ثاني سنة 1980م [1]لمناقشة المقترحات السعودية حول أمن الخليج، ومن ناحية أخرى قام الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بجولات في دول الخليج حول ترتيبات التعاون والأمن في دول الخليج العربي. [1]

جاءت أزمة الخليج (الغزو العراقي لدولة الكويت) لتبرز أهمية وجود نمط من الوحدة والتنسيق العسكري الكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت تلك الأزمة وجود

---

(1)عبد الله، محمد يعقوب، (2004). **العلاقات السعودية الإيرانية وأمن الخليج الفترة من 1979 2003**، مجلة شؤون خليجية، العدد 36.، ص 25.

(2) نفس المصدر، ص 26.

(1) محمود عادل احمد، (1990). **الأمن القومي العربي – نحو استراتيجية عربية موحدة شاملة** في التسعينات أيار، ص332.

(1) نفس المصدر، ص 334.

قصور في النظام الأمني لدول الخليج العربي حيث كان قاصراً وعلى نطاقات ضيقة، وعلى الرغم من مساهمات المملكة العربية السعودية الضخمة في مساعدة بعض دول مجلس التعاون لتدعيم دفاعاتها العسكرية. وقد اتجهت دول المجلس في اجتماعاتها عقب أزمة الخليج إلى إيجاد صيغة لتحقيق أمن دول المجلس في مواجهة التحديدات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق قال الملك فهد بن عبد العزيز رحمه الله "لقد وفقنا الله أن ننشئ مع أشقائنا في الخليج داخل دائرة الجامعة العربية دائرة قوية فعّالة متمثلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليكون نموذجاً لما يجب أن يكون عليه مستوى التعاون بين الأشقاء العرب ليصبح دعامة تقوى من جامعة الدول العربية ودرعاً للعرب يصد الأذى ويعمق الأواصر.وقد قامت المملكة ممثلة في مجلس التعاون الخليج بالتوسط في النزاع بين قطر والبحرين حول (جزيرة حوار) حث جرت اتصالات مكثفة مع الدولتين الشقيقتين على أعلى المستويات في إطار مساعيها الحميدة والتي توازت مع جهود الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. كما أعربت في نفس الوقت قطر هي الأخرى في 30 نيسان 1986 عن أسفها للنزاع مع البحرين حول حدودهما البحرية وعبرت عن تقديرها لجهود الملك فهد واهتمامه بتسوية النزاع وبفضل الجهود المكثفة للمملكة العربية السعودية أمكن التوصل إلى اتفاق في 20 أيار 1986 بين قطر والبحرين لإنهاء النزاع وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدهاً.

وظل دعم المملكة العربية السعودية مستمرا للعراق حتى بعد لجوء العراق وإيران إلى إيقاف الحرب في آب عام 1988م[1]، فقد قدمت حكومة المملكة العربية السعودية دعماً مادياً للعراق وذلك للوقوف على قدميه بعد حرب دامت ثماني سنوات تكبد خلالها خسائر فادحة، فقد وقفت المملكة إلى جانب العراق في تعمير ما دمرته الحرب.

وقد امتد هذا الدعم المادي إلى الإنفاق على تنمية العراق وإعادة سليمة كجزء من منظومة الخليج العربي [2] وفي مؤتمر القمة العربي في بغداد في أيار 1990م ساهمت المملكة دبلوماسياً على مواصلة إقرار السلام الشامل والدائم بين العراق وإيران على أساس قرار مجلس الأمن رقم 598 في 20 حزيران 1987م باعتباره خطة سلام شاملة واتفاق 8 آب 1988م بما يضمن حقوق العراق وسيادته على أراضيه وحقه التاريخي في السيادة على شط العرب وعدم التدخل في شئونه الداخلية بعد أن تعرض العراق آنذاك لحملة دعائية من قبل إسرائيل ومعظم الدول الأوروبية الغربية. إلا أنه وبالرغم من كل ذلك التأييد من جانب المملكة العربية السعودية للعراق مادياً ودبلوماسياً بل وعسكرياً وإعلامياً فإن العراق قد استخدم جيشه الذي أسهمت المملكة العربية السعودية في بنائه بعد حرب ألثمان سنوات في الاعتداء على دولة الكويت وتهديد أمن المملكة.

تبلور الدور السعودي تجاه الغزو العراقي للكويت أن هذا الغزو قد جاء ضرباً للتضامن العربي والإسلامي بعد أن خطا ذلك التضامن خطوات واسعة في الفترة الأخيرة فكان للمملكة أن تقف موقفاً حازماً ضد هذا الاعتداء ليس فقط لأنه ضربة للتضامن العربي والإسلامي وإنما لأن ذلك مناف للقيم الإسلامية، وحق الجوار ومخالفاً لجميع الأعراف والقوانين الدولية.

أن غزو العراق لدولة الكويت جاء كضربة قاصمة ليس للأمن الخليجي فقط بل للأمن القومي العربي والذي يعد أمن المملكة جزءاً لا يتجزأ منه وتعريض المنطقة العربية بأسرها إلى التهديد والتربص وخاصة من الجانب الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية ليست تنتمي فقط إلى مجلس التعاون الخليجي وإنما تنجز دور الدولة القائد في هذا

---

(1) أعلنت إيران قبول وقف إطلاق النار مع العراق في 1988/7/18م، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 598.

(2) Mylroie, Laurie Ann, Regional security after empire: Saudi Ara- bia and thr Gulf, PH.D., Ibid. p.213-278.

المجلس وبما يترتب على ذلك وهو الحفاظ على مصداقيتها كدولة قائدة إزاء تعرض أمن أي دولة عضو في المجلس للمخاطر[1]. وإن فتح ملف الحدود في النزاع العراقي الكويتي سيفتح خلافات الحدود بين دول الخليج كلها وخاصة بين السعودية واليمن وبين السعودية والعراق نفسها، وكذلك فإن هذا النزاع الحدودي البترولي يهم المملكة العربية السعودية التي تعتبر من مقدمة الدول المصدرة للبترول ومن ثم لا تكون بعيدة عن النزاع العراقي الكويتي الذي كان أحد جوانبه أن الكويت تجاوزت حصص التصدير مما يفتح الباب أمام خلاف مع العراق.[2]

وكانت الرؤيا السعودية لغزو العراق وللكويت واضحة حيث وضحت أنه من الثابت أن غزو العراق لدولة الكويت قد أضر كثيراً بأمن دول الخليج العربي بل وبأمن المنطقة العربية بأسرها وأبرز القصور في الأمن القومي العربي، وعقب انتهاء الغزو وعودة دولة الكويت حرة وبعد إعلان العراق الالتزام بكل قرارات مجلس الأمن على أثر هزيمته من قوى الائتلاف الدولي خرجت عدة سيناريوهات لأمن الخليج العربي في البداية إلا أن ذلك قد تبلور في سيناريو سعودي خليجي إلى جانب انضمام أطراف عربية أخرى هي بالذات مصر وسوريا، ويأتي هذا السيناريو انطلاقاً من مفهوم الأمن القومي العربي الشامل وتحديد أبعاد مفهوم دول مجلس التعاون الخليجي لأمن الخليج وعلاقاتهم مع القوى الإقليمية في المنطقة (وبالذات إيران والعراق) ومع القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد كانت بدايات ذلك التعاون الخليجي المصري السوري في اجتماع في القاهرة في منتصف شباط 1991م الذي ضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليج الست ووزير خارجية مصر وسوريا حيث أكدوا على القبول الحقيقي والفعلي لقرارات مجلس الأمن التي صدرت بشأن الغزو العراقي من بدايته إلى نهايته، وحددت الدول المشاركة أربعة أهداف للنظام الأمني الجديد في مقدمتها حماية المنطقة من الغزو العسكري والمحافظة على استقلال دول الخليج وحل كل النزاعات بالوسائل السلمية وتحت مظلة الجامعة العربية مع تدعيم القدرات العسكرية القتالية والتقنية لتلك الدول والتوصل إلى إيجاد جهاز خاص مشترك يتولى إعداد الهيكل الأمني المقترح مع مراعاة التوازن الإقليمي بين تلك الدول وتستند تلك الترتيبات إلى مبادئ وأهداف ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة، كما تلتزم هذه الترتيبات بأحكام ميثاق الأمم المتحدة[1].

وقد مهدت هذه السيناريوهات لاجتماع القاهرة تمهيداً لإعلان دمشق الذي وقع بالأحرف الأولى في العاصمة السورية يوم السادس من آذار 1991م والذي وقعته الدول العربية الثمان (دول مجلس الخليج الست ومصر وسوريا) وضم هذا الإعلان تعاوناً وتنسيقاً بين هذه الدول العربية الثمان وصيغة هذا الإعلان منبثقة من ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وهذا الإعلان قد تم في ظروف وملابسات تاريخية وسياسية جعلت منه إعلاناً لا يقل خطورة عن ميثاق الجامعة العربية حيث كاد الكيان العربي يتجه إلى التفتيت وضياع هويته، وفيما تضمنه هذا الإعلان بشأن أمن الخليج العربي ما يلي:

أولاً: تضمن الإعلان أداة تجنب الأمة العربية أخطر ما خشيته في تاريخها وهو الاضطرار إلى إبقاء القوات الأجنبية على أراضيها، ذلك الأمر الذي كان ذريعة للتلاعب بها، ولا شك أن الأمة العربية قد اضطرت إلى طلب الدعم من الدول الصديقة.

---

(1) احمد الزهراني، (1991). **السياسة السعودية في الدائرة العربية 1979-1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ص 312-315.

(2) احمد الزهراني، المرجع السابق، ص315.

(1) النعيم، مشاري عبد الرحمن (1999). **الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار**، بيروت: دار الساقي، ص 42.

ثانياً: أشار الإعلان في بنده الثاني على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية معتبراً أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج هو تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها وهو بذلك (الإعلان) يمثل نواة لقوة سلام عربية تعد كضمان لأمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج العربي ونموذجاً يحقق ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل. [1]

وفي هذا النص كان يتضمن الكثير من الرسائل للقوات الأجنبية في الخليجي لأنه التطبيق العملي والفعال للاستغناء عن القوات المتعددة الجنسيات بعد أن أدت المهمة التي دعيت إليها ومن ثم فإن إعلان دمشق قد بادر بمليء الفراغ العسكري عربياً وفوت الفرصة على من رفعوا راية الخطر من وجود القوات الأجنبية.

ثالثاً: شدد الإعلان على الالتزام بالشرعية العربية والإسلامية والدولية حيث جاء في ديباجة الإعلان الإشارة إلى التمسك بأهداف ومبادئ وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

مكونات الدور الأمني السعودي وأثرها على الاستقرار في منطقة الخليج العربي

يشهد أمن الخليج تداخلاً بين أبعاده الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها في أي نموذج آخر. وإذا كان أمن الخليج قد ارتبط عضوياً اليوم بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب.

ومع أن أمن الخليج يعد أمناً إقليمياً بالمعنى النظامي للمصطلح، أي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد، فإن نمط المحددات الداخلية في صياغة هذا الأمن تدفع باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيراً حيزه الإقليمي. ويمكن القول هنا إن أمن الخليج يتفاعل مع أمن البحر الأبيض المتوسط تماماً بموازاة تفاعله مع أمن البحر الأحمر، وإن مضايق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مستوى موقعها الإستراتيجية والتكامل الوظيفي بينها. وإذا كانت هذه هي الامتدادات النطاقية لأمن الخليج، بمعيار التداخل بين الممرات الإستراتيجية، فإن الخليج امتداداً آخر يتمثل في تحكمه بعصب الطاقة النفطية في المستوى اليومي، وهو يتداخل بهذا المعنى مع أمن العالم برمته.

ولا يزال نفط الخليج يشكل النسبة الأكبر من الاحتياطي النفطي الدولي. في العام 2002، أمنت المملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من واردات النفط الأمريكية بعد كندا. ويتوقع أن ينمو اعتماد الولايات المتحدة على منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) من (40%) في العام 2002 إلى حوالي (50%) بحلول العام 2025، وسوف تؤمن دول الخليج العربية الجزء الأعظم من هذه النسبة، نظراً لتراجع مستوى الإنتاج في عدد من دول أوبك في ذلك التاريخ. كذلك، يتوقع أن تتراجع واردات النفط الأمريكية من بحر الشمال وكندا والمكسيك خلال الفترة القادمة[1].

وعلى صعيد بيئة الأمن الخليجي، يمكن تشخيص سبعة متغيرات أساسية تتمثل في: زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي، أو لنقل متغير السياسة الأمريكية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيراني، والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لمد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو

---

(1) احمد الزهراني، مرجع سابق، ص 218–222.

(1)المرهون، عبد الجليل زيد (2004) ، **النفط في الحملة الانتخابية الأمريكية**، جريدة "الرياض"، 22 تشرين الأول/ أكتوبر.

الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيل على مستوى الساحات الوطنية كما علـى المستوى الإقليمي العام. وهناك متغير سادس يتمثل في البيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية الهندية وانعكاساتها الإقليمية. في حين يبدو أمن الطاقة الصيني متغيراً سابعاً ذا صلة بأمن الخليج[1].

يتمثل المعطى الثاني للتغيير الأمريكي في العراق في قيام أول دولة فيدرالية متعددة القوميات في الشرق الأوسط[2]، هذا يلاحظ أن هناك دولة اتحادية ذات طبيعة خاصة هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالتالي فإن هذا المتغير سوف يخلق بتداعيات أكيدة على البيئتين الأمنية والسياسية لكل من تركيا، وإيران، وسوريا، بل وباكستان أيضاً. وبالنسبة للجانب العراقي وفيما يتعلق بمقاربة الأمن في الخليج فإن التداعيات المحتملة على إيران ستطرح بنفسها بصور عدة على معادلة هذا الأمن.

ويتمثل المعطى الثالث للمتغير الأمريكي في العراق في استحداث نماذج سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي، كونها ستحظى بدعم البعض ومعارضة البعض الآخر. ولا يبدو أن دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها. وهذا التقاطب حول تلك النماذج سيرمي بتداعياته على معادلة الأمن في الخليج من ناحية نجاح أو فشل الاحتلال الأمريكي في العراق وقدرته على خلق نموذج ديمقراطي مثالي في الشرق الأوسط وهذا ما يبدو مستحيلاً على المدى القريب[3].

يتمثل المعطى الرابع للمتغير الأمريكي في العراق في إمكانية تحول العراق إلى منتج نفطي خارج الأوبك، أو متقيد بصورة كبيرة بسياسات أمريكية مما يعني في حال حدوثه- أن يكون هناك تداعيات على موقف أوبك التفاوضي، كما على السياسات النفطية لدول المنطقة، بما له نتائج وعواقب سياسية واقتصادية ستلامس جوهر الأمن في الخليج.

---

(1) المرهون، عبد الجليل زيد. مرجع سابق.

(2) ديمتري، هاني عادل ، **معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية**، "**السياسة الدولية**"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مجلد 38، عدد 152، ص 140-147.

(3) Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, Saving Iraq From Its Oil, "Foreign Affairs", July L August 2004.

المبحث الرابع

تشكيل مجلس الأمن الوطني السعودي

أن إعادة تنظيم أو تفعيل مؤسسة تختص بشؤون الأمن الوطني إنما يُعتبر مسألة في منتهى الأهمية بالنسبة لدولة كبيرة ومهمة كالمملكة العربية السعودية. فسياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية تدور في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي. والمملكة لم تكن في يوم من الأيام ومنذ تأسيسها دولة هامشية، ولن تكون كذلك، وهذا قدرها. ومن الواجب والحكمة ملء هذا الدور بشكل فعال ومؤثر. فدورها القيادي في العالم الإسلامي لا يمكن أن يجعل منها دولة هامشية مهما حاولت أو تمنت الأطراف الأخرى، ودورها القيادي في العالم العربي ينبع من كونها من أكبر الدول العربية وأوسعها من حيث الإمكانيات والمكانة. كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم. وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه[1].

إن الدور الجديد لمجلس الأمن الوطني سيكون التأسيس لآلية تنظيمية تدعم إجراءات صناعة القرار على مستوى مختلِف قضايا السياستين الداخلية والخارجية للدولة .وعلى الرغم من أن اسم المؤسسة يوحي بكونها مؤسسة تُعنى حصراً بالبعد الأمني، فقد اكتشفنا من تجارب الأمم الأخرى التي سبقتنا في تأسيس مجلس أو هيئة مشابهة أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والدبلوماسية، وأن للأمن مفهوماً شمولياً واسعاً يُعد المفتاح الأول والأساسي لاستقرار وتطور أي دولة أو حضارة. فأخطار وتهديدات اليوم صارت معولمة، فهي في طبيعتها لا تعترف بالحدود الجغرافية، حيث أصبحت تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في كثير من الدول. من هنا، يمكن لنا أن نذكر في النقاط التالية بعض المهام والخصائص الأساسية التي ستميز هذه المؤسسة عن غيرها من المؤسسات:

أولاً: إن وجود هذه المؤسسة لن يشكل حالة تعارض أو تنافس في الاختصاصات أو المسؤوليات مع مؤسسات الدولة الأخرى التي تعمل في المجالات ذات العلاقة بالأمن الوطني كوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني أو جهاز الاستخبارات العامة وغيرها من مؤسسات الدولة الرئيسية. فمهمة هذه المؤسسة تنصب على تطوير آلية فعالة لإيجاد حالة من التنسيق والتعاون بين مختلِف أجهزة الدولة ومؤسساتها السيادية، وذلك بهدف وضع سياسات فاعلة على المستويين الداخلي والخارجي وتنسيق المهام وتوزيع الأدوار من أجل تنفيذ هذه السياسات. وفي ضوء ذلك، فهي بالأساس مؤسسة ذات طبيعة استشارية أكثر من كونها تنفيذية. وهي في العادة لا تمتلك عدداً كبير من الموظفين أو العاملين، بل تقتصر هيكليتها على عدد محدود من ذوي الاختصاص، وهذا يعود إلى حقيقة كون مهمتها تنصب على تطوير آلية فعالة لإيجاد حالة من التنسيق والتعاون بين المؤسسات السيادية في الدولة بهدف أسمى هو إنتاج خط وهُوية واضحة لسياسة الدولة

---

(1) بن صقر، عبد العزيزعثمان (2005)، **مجلس الأمن الوطني السعودي.. الدور الراهن والآفاق المستقبلية**، 22 أكتوبر، على الموقع التالي: http://www.alarabiya.net/views/2005/10/22/17927.html

وتنسيق المهمات وتوزيع الأدوار من أجل تنفيذ هذه السياسة. فهي بالإضافة إلى مهماتها الأخرى تُعد على الأغلب مؤسسة ذات طبيعة استشارية أكثر من كونها تنفيذية(1).

ثانياً: إن هذه المؤسسة ستُعنى بتطوير رؤية شمولية لمصالح الدولة ونظرة واسعة ومتعددة الأبعاد في تقييم الأخطار والتحديات التي ستواجهها الدولة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات الاختصاص الأخرى. وعلى هذه المؤسسة في العادة يقع كاهل رسم عدد من الاستراتيجيات لمنح الدولة المرونة والقدرة على التعامل مع تغيرات الظروف في البيئة الداخلية أو الخارجية. وهناك مهمة تحديد استراتيجية آنية للتعامل مع الظروف المفاجئة والمستجدة، ويأتي بعد ذلك مهمة تحديد معالم ورسم استراتيجية على المدى المتوسط (مرحلية) لتقليل الأضرار والقدرة على السيطرة على التحديات والتعامل مع المستجدات والمتغيرات، وأخيراً تأتي مهمة المساعدة على تطوير استراتيجية بعيدة المدى تتم صياغتها على أساس استقراء التطورات المستقبلية من أجل ضمان حماية وخدمة مصالح الدولة العليا وأمنها واستقرارها على المدى البعيد.

ثالثاً: القيام بمهمة التنسيق بين مؤسسات الدولة على اختلاف اختصاصاتها من جهة، وبين متخذي القرار في قمة هرم السلطة من جهة أخرى. ففي دول عدة، قامت مؤسسة الأمن الوطني بالعمل على تطوير دورها ليتحول إلى صلة وصل بين "هيئات صناعة القرار" و"هيئة اتخاذ القرار". فالقيادة العليا بحكم اختصاصاتها الشرعية والدستورية تقوم باتخاذ القرارات النهائية التي تحدد سياسة ومواقف الدولة، ولكن هذا لا يتم إلا على ضوء التوصيات والآراء التي يتم تقديمها من قبل المؤسسات التي تقوم بجمع المعلومات والتعامل اليومي مع الحقائق الميدانية. وهذه المؤسسات هي التي تقوم فعلياً بالمساهمة في صناعة القرار، وذلك عبر تقديم الخيارات والحلول أمام القيادة العليا وإفساح المجال لمتخذي القرار لتبني الخيار الأفضل واتخاذ القرار النهائي. وفي هذا المجال، تُعد مهمة أمانة مجلس الأمن الوطني مهمة حيوية وبالغة الأهمية لكونه هيئة التنسيق وحلقة الوصل التي تربط بين جانبي آلية صناعة واتخاذ القرار(2).

وعلى ضوء التحديات الأمنية والسياسية الخطيرة التي تواجهها المملكة والمنطقة برمتها، نجد أن قرار إعادة تنظيم وتفعيل "مجلس الأمن الوطني" جاء في الوقت المناسب والصحيح. فالمنطقة تمر اليوم بأزمة خطيرة ومتعددة الأبعاد، وتواجه مجموعة من التدخلات الخارجية والطموحات الإقليمية، وتشهد حالة من الانهيار التدريجي في ترتيبات الأمن الإقليمي، مما ستكون له نتائج وخيمة على أمن المملكة والأمن الخليجي والعربي. فالملف العراقي يمر بأزمة خانقة وخطيرة ستعم آثارها السلبية على كامل المنطقة، والملف الأفغاني لم يتم حسمه حتى الآن، وبرامج التسلح بالأسلحة النووية تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، وأزمة أسعار النفط ذات الآثار السلبية على الاستقرار السياسي والاقتصاد الدولي في تصاعد. وتبقى الحرب الدولية على الإرهاب تمثل معركة شرسة ومستمرة على الصعيد الوطني وعلى المستوى الدولي، مما يستوجب درجة عالية من التعاون وتنسيق الجهود الثنائية والدولية(3).

---

(1) بن صقر، عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، على الموقع التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2005/10/22/17927.html

(2) بن صقر، عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، على الموقع التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2005/10/22/17927.html

(3) بن صقر، عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، على الموقع التالي:
http://www.alarabiya.net/views/2005/10/22/17927.html

نطاق عمل مجلس الأمن الوطني السعودي

هو مجلس الأمن الوطني (معروف كذلك بمجلس الدفاع العالي) له مسؤولية رسمية لوضع سياسة الدفاع. يتضمن أعضاء المجلس، بالإضافة إلى الملك ووزير الدفاع والطيران، ووزراء الداخلية، شؤون خارجية، مالية واقتصاد وطني، ورئيس هيئة أركان الجيش والقوات المسلحة. لأطول من ربع قرن ظل المجلس بعيداً عن الأنظار حيث كان سعد الناصر السديري أميناً عاماً للمجلس. حتى صدر أمر ملكي بتاريخ رَبيع أوّل مُحرّم رمضان جُمادى ثان صَفر ربيع ثان مُحرّم هـ يقضي بتعيين الأمير بندر بن سلطان أمينا للمجلس. ويعتبر مجلس الأمن الوطني هيئة إستشارية تقوم بإعداد الدراسات الإستراتيجية للشؤون السياسية والإقتصادية والامنية،ويتم إثر ذلك رفع توصياتها مباشرة للملك،والذي يقوم باتخاذ بعض القرارات المتعلقة بخصوص ما رفع إليه ذاته، وذلك على ضوء النتائج التي توصل إليها المجلس، والذي يُعتبر عصب الدولة وعون الحكومة، وذلك حين يتم إعمال النظر في أعضائه الذين يمثلون كل مفاصل الدولة المحورية. تشكل هذا المجلس بأمر ملكي في الثالث والعشرين من رمضان في أواخر العام الهجري من عام رَجب شَعبان ربيع ثان مُحرّم هـ، وأعيد تنظيمه بموافقة الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

يهدف مجلس الأمن الوطني السعودي وفقاً للمادة الأولى من مواد التنظيم إلى المحافظة على المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاجتماعية، وحمايتها وتنميتها في ضوء تصور استراتيجي شامل، وتقويم واقعي للأوضاع الداخلية والخارجية ذات التأثير والأهمية على أمن المملكة، ووحدة أراضيها، وسلامة شعبها واستمرار مصالحها، وذلك وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا النظام(1).

ووفقاً للمادة الثانية فإن مجلس الأمن الوطني يتألف من الملك رئيس مجلس الوزراء (رئيساً)، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام (نائباً للرئيس)، نائب رئيس الحرس الوطني (عضواً)، وزير الداخلية (عضواً)، وزير الخارجية (عضواً)، رئيس الاستخبارات العامة (عضواً)، أمين عام مجلس الأمن الوطني (عضواً)، ويجوز بأمر ملكي إضافة أعضاء آخرين، ولرئيس المجلس أن يدعو من يراه لحضور اجتماعاته لمناقشة أي من الأمور المعروضة عليه دون أن يكون له حق التصويت، ويكون للمجلس الاختصاصات التالية: التخطيط للسياسة الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي ودراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة ذات الصلة بالأمن الداخلي والواقعة داخل المملكة، وكذلك دراسة وتقويم الأحداث والتطورات والظواهر المهمة، السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية، الواقعة في الدول الأخرى مما له تأثير مباشر على أمن المملكة ومصالحها، وتحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة أجهزة الأمن والتنسيق بينها كما تشير المادة الثالثة.

وتقول المادة الثالثة أيضاً إنه يحق للمجلس التحقيق والتفتيش على كافة الأجهزة الأمنية بتوجيه من رئيس المجلس وذلك في الحالات التالية(2): الخروج بالجهاز عن مسؤولياته، الإهمال والمخالفات الخطرة، العبث بالإمكانات، نشوء أو اكتشاف حالة داخل أحد الأجهزة الأمنية تهدد الأمن العام والمصالح العليا للوطن لتحديد المسؤولية، ومدى الأضرار الناشئة عن ذلك، وتحديد هيئات الاستخبارات الأجنبية الصديقة التي يمكن للأجهزة الوطنية المماثلة التعاون معها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات، دراسة المعلومات المتوفرة عن نوايا العدو تجاه المملكة،

---

(1) باديب، سعيد، (2005). **العلاقات بين دول المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية**، مجلة آراء حول الخليج، العدد (14)، تشرين ثاني، ص 59.

(2) ابن عبد العزيز، فيصل بن مشعل بن سعود ، (2003). **التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى الرياض** ، مطابع الحميضي ، ص 15.

وتحليلها لتقرير مدى تأثيرها على أمن المملكة، وسلامة شعبها، وصيانة مصالحها ووحدة أراضيها، وأيضاً دراسة موضوع إعلان حالة الطوارئ، وتأثيرها على الصعيدين الداخلي والخارجي، ودراسة الإجراءات التي تسبق إعلان حالة الحرب أو تصاحبها بما في ذلك الإجراءات السياسية والاقتصادية، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، وسحب السفراء، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وتقدير آثارها في الداخل والخارج، ودراسة وإقرار نوع الاستراتيجية لدخول الحرب ضد دولة أخرى، أو إعلان الحرب، أو لدخول الحرب إلى جانب دولة أو دول صديقة.

ودراسة وإقرار نوع الإستراتيجية العسكرية المطلوب إتباعها للتعامل مع التهديد العسكري الذي يتوقع أن تتعرض له المملكة، ومراجعة التطورات المهمة المتصلة بالطاقة، وبالوضع الاقتصادي المالي للمملكة لتقدير آثارها على الأمن الوطني بمفهومه الشامل ويجتمع المجلس دورياً بحضور ثلثي أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين، وفي حالة التساوي، يكون صوت الرئيس مرجحاً، وفي الحالات الاستثنائية ينعقد المجلس بحضور نصف أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته في هذه الحالة بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين، ولرئيس المجلس تقرير الحالات الاستثنائية، وفي كل الأحول لا تكون قرارات المجلس نهائية إلا بعد موافقة الملك عليها كما تذكر المادة الرابعة من التنظيم أما المادة الخامسة فتقول: يتولى رئيس المجلس إحالة قرارات المجلس وتوصياته واقتراحاته التي تدخل في اختصاصات جهات أخرى إلى الجهات المعنية كل في حدود اختصاصه لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأنها ويشكل المجلس لجاناً دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم، وتحدد اللائحة التنفيذية للمجلس اختصاصات هذه اللجان وقواعد وإجراءات عملها، ومواعيد اجتماعاتها، يكون للمجلس لجنة تحضيرية يحدد المجلس أعضاءها.

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عملها، ومواعيد اجتماعاتها طبقاً لما ورد في المادتين السادسة والسابعة وتشير المادة الثامنة إلى أن يكون للمجلس أمانة عامة تتألف من إدارات متخصصة، ويرأس الأمانة العامة للمجلس أمين عام بمرتبة وزير يرتبط مباشرة برئيس المجلس، ويكون له نائب وعدد من المساعدين، ويصدر المجلس اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ هذا النظام، يلغي هذا النظام ما يتعارض معه من أحكام، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره كما قالت المادتان التاسعة والعاشرة(1).

وبناء على ذلك فإن مجلس الأمن الوطني السعودي يعتبر هيئة استشارية تقوم بإعداد الدراسات الإستراتيجية للشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية، ويتم إثر ذلك رفع توصياتها مباشرة للملك، وهو المجلس المسؤول عن وضع سياسات الدفاع بالمملكة، وأعضاؤه يمثلون كل مفاصل الدولة المحورية.

ومن مهام هذا المجلس التخطيط للسياسة الأمنية على الصعيدين الداخلي والخارجي ودراسة وتقويم الأحداث والتطورات داخل المملكة وخارجها، مما له تأثير مباشر على أمن المملكة ومصالحها، وتحديد اختصاصات ومسؤوليات كافة أجهزة الأمن والتنسيق بينها، والتحقيق والتفتيش على كافة الأجهزة الأمنية بتوجيه من رئيس المجلس وذلك في حالات هي: الخروج بالجهاز عن مسؤولياته، الإهمال والمخالفات الخطرة، العبث بالإمكانات، نشوء أو اكتشاف حالة داخل أحد الأجهزة الأمنية تهدد الأمن العام والمصالح العليا للوطن لتحديد المسؤولية، وتحديد هيئات الاستخبارات الأجنبية الصديقة التي يمكن للأجهزة الوطنية المماثلة التعاون معها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات، ودراسة المعلومات المتوافرة عن نوايا

(1) ابن عبد العزيز، فيصل بن مشعل بن سعود، مرجع سابق ، ص 16.

العدو تجاه المملكة، وتحليلها لتقرير مدى تأثيرها على أمن المملكة وسلامة شعبها وصيانة مصالحها ووحدة أراضيها، وغيرها من المهام الشائكة المتعلقة بالأمن الوطني بمفهومه الشامل.

وبهذا المجلس حديث التنظيم تُعدُّ السعودية الأولى، عربياً على الأقل، التي تبني تنظيماً حديثاً يؤطر عملية التنسيق بين أجهزتها المختلفة.

ويجتمع المجلس دورياً بحضور ثلثي أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين، وفي حالة التساوي، يكون صوت الرئيس مرجحا، وفي الحالات الاستثنائية ينعقد المجلس بحضور نصف أعضائه على الأقل، وتصدر قراراته في هذه الحالة بموافقة ثلثي أعضائه الحاضرين، ولرئيس المجلس تقرير الحالات الاستثنائية، وفي كل الأحوال لا تكون قرارات المجلس نهائية إلا بعد موافقة الملك عليها كما تذكر المادة الرابعة من التنظيم.

وبالنظر إلى دور مجلس الأمن الوطني السعودي بتنظيمه الذي أعلنته الحكومة السعودية، فإنه يصبح من خلال هذه الآلية محور ارتكاز حيوي للسياسات الكُبرى التي ترتكز عليها الدولة السعودية، والتي يطالُ هذا المجلس كل مفاصلها المهمة، كما أنه سيكون غرفة العمليات الأكثر ديناميكية والخاصة بأركان الحكومة السعودية إزاء المستجدات على الصُعد كافة، خصوصاً في المناحي ذات الصلة بشؤون الأمن والدفاع، وهو بذلك يستمدُّ قوة لا محدودة على اعتبار أنه ذو صلة مباشرة بالملك عبدالله بن عبدالعزيز.

المبحث الخامس

تقييم عمل الاستراتيجية الأمنية في المملكة العربية السعودية

بصفة المملكة العربية السعودية إحدى الدول العربية الموقعة على اتفاقية مكافحة الإرهاب بجامعة الدول العربية فهي تلزم نفسها بما يلي[(1)]:

أولا تدابير الوقاية من الجرائم الإرهابية

هذه التدابير تشمل عدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والتزاما منها بمنع ومكافحة الجرائم الإرهابية طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها، ومن ذلك:

- الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما في ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أية تسهيلات لها.
- التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وخاصة المتجاورة منها، التي تعاني من الجرائم الإرهابية بصورة متشابهة أو مشتركة.
- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة إلى أخرى، أو إلى غيرها من الدول، لأغراض مشروعة على نحو ثابت.
- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتامين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية لمنع حالات التسلل منها.
- تعزيز نظم تامين وحماية الشخصيات والمنشآت الحيوية ووسائل النقل العام.
- تعزيز الحماية والأمن والسلامة للشخصيات وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة، وفقا للاتفاقيات الدولية التي تحكم هذا الموضوع.
- تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك لكشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتها، وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار.
- إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات والتنظيمات الإرهابية ومتابعة مستجدات ظاهرة الإرهاب، والتجارب الناجحة في مواجهاتها، وتحديث هذه المعلومات، وتزويد الأجهزة المختصة في الدول العربية بها، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين والإجراءات الداخلية لكل دولة.

---

(1)الجحني، علي،**الإرهاب والفهم المغرض**، ط1، أكاديمية نايف العربية، الرياض، ص (227–231–363).

ثانياً: تدابير المكافحة

ويشمل هذه التدابير ما يلي(1):

- القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا لأحكام الشرع الحنيف، أو تسليمهم وفقا للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أو الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين الطالبة والمطلوب إليها التسليم.
- تامين حماية فعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية.
- تأمين حماية فعالة لمصادر المعلومات عن الجرائم الإرهابية والشهود فيها.
- توفير ما يلزم من مساعدات لضحايا الحرب.
- إقامة تعاون فعال بين الأجهزة المعنية وبين المواطنين لمواجهة الإرهاب بما في ذلك إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية، وتقديم المعلومات التي تساعد في الكشف عنها والتعاون في القبض على مرتكبيها.
- تعزيز تبادل المعلومات مع الدول العربية حول:

• أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها وأنواع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تستخدمها، وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار.

• وسائل الاتصال والدعاية التي تستخدمها الجماعات الإرهابية وأسلوب عملها، وتنقلات قيادتها وعناصرها ووثائق السفر التي تستعملها.

- الإبلاغ عن أية جريمة إرهابية تقع في المملكة تستهدف المساس بمصالح دولة عربية أو بمواطنيها، على أن تبين في ذلك الأخطار بما أحاط بالجريمة من ظروف والجناة فيها وضحاياها والخسائر الناجمة عنها والأدوات والأساليب المستخدمة في ارتكابها، وذلك بالقدر الذي لا يتعارض مع متطلبات البحث والتحقق.
- التعاون مع الدول العربية لتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم الإرهابية، وأن تبادر بإخطار الدولة أو الدول الأخرى المتعاقدة بكل ما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها أن تحول دون وقوع جرائم إرهابية على إقليمها أو ضد مواطنيها أو المقيمين فيها أو ضد مصالحها.
- تزويد أية دولة عربية بما يتوافر لديها من معلومات أو بيانات من شأنها:

• أن تساعد في القبض على متهم أو متهمين بارتكاب جريمة إرهابية ضد مصالح تلك الدولة، أو الشروع أو الاشتراك فيها سواء بالمساعدة أو الاتفاق أو التحريض.

• أن تؤدي إلى ضبط أية أسلحة أو ذخائر أو متفجرات أو أدوات أو أموال استخدمت أو أعدت للاستخدام في جريمة إرهابية.

• المحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فيما بينهما، وعدم تزويد أية دولة أو جهة

(1) الغيث، محمد والمعشوق، منصر، (2006). **توظيف العمالة المواطنة في القطاع الخاص: المعوقات ومداخل الحلول**، الرياض، معهد الإدارة العامة ، ص 82.

أخرى بها، دون أخذ الموافقة قبل ذلك من دولة مصدر المعلومات[1].

ثالثا التحريات

وتشمل هذه التحريات تعزيز التعاون فيما بين الدول العربية، وتقديم المساعدة في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقا لقوانين وأنظمة كل دولة[2].

رابعا تبادل الخبرات، ومن ذلك:

- إجراء الدراسات والبحوث لمكافحة الجرائم الإرهابية، وتبادل ما لديها من خبرات في مجال المكافحة مع الدول العربية.
- توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة، أو خاصة بدولة أو مجموعة من الدول العربية عن الحاجة، للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب، لتنمية قدراتهم العملية والعلمية ورفع مستوى أدائهم.

(1) الغيث، محمد والمعشوق، المرجع السابق، ص 83.

(2) الترساوي، عصام إبراهيم، (2004). **الأبعاد الأمنية لانتشار الجريمة المنظمة في العالم**، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، ص234.

الفصل الخامس

نتائج التحليل الإحصائي

أولاً: الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

تم استخدام المسح الاجتماعي بالعينة وذلك كونه يتميز بقدرته على جمع أكبر كم من البيانات بأقل جهد ووقت ممكنين. كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لعرض نتائج الدراسة وتحليليها.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد المجتمع السعودي الذين أعمارهم فوق 18 سنة في مدينة الرياض.

عينة الدراسة

تم اختيار (300) من أفراد مجتمع الدراسة بشكل عشوائي، وقدّ تم مراعاة بأن يكون أفراد عينة الدارسة من جميع فئات المجتمع من حيث المستوى التعليمي والوضع الاقتصادي والحالة العملية.

أداة الدراسة

تم تطوير أداة للدراسة على شكل استبانة بعد مراجعة الأدبيات السابقة في مجال الدراسة، وقدّ تكونت من قسمين هما:

1. البيانات الأولية، وتتضمن الجنس، العمر، المستوى التعليمي، العمل.
2. اتجاهات المواطنين السعوديين نحو الإرهاب في المملكة، وصمم هذا القسم على غرار مقياس لكرت الخماسي. ويتكون من (33) فقرة تأخذ الإجابات عليها (موافق، موافق بشدة، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقا)، وأعطيت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) وبالتالي كلما كان المتوسط مرتفعا يدل ذلك درجة أعلى من الموافقة على الفقرة.

ثبات وصدق أداة الدراسة

بعد الانتهاء من تصميم أداة الدراسة بشكلها الأولي تم عرضها على مجموعة من المحكمين ويبلغ عددهم (5) محكمين من أساتذة جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية . وقدّ تم الأخذ بملاحظات المحكمين التي تراوحت بين تعديل وإضافة وحذف.

الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس

تم استخراج معاملات الفاكرونباخ للاتساق الداخلي بين فقرات مقياس الاتجاهات، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (88.2%). وهي قيمة مرتفعة تشير إلى ثبات أداة الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مواطني المملكة العربية السعودية القاطنين في مدينة الرياض.

الحدود الزمنية: تتحدد نتائج هذه الدراسة على فترة جمع البيانات والتي تمت خلال الفترة ما بين شهر أيار إلى شهر كانون أول 2009.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب ومتغيرات الدراسة وتساؤلاتها، حيث تـــم استخدام الأساليب الإحصائية البسيطة كالتكرارات والنسب المئويـــة والمتوســطات الحــسابية والانحرافات المعيارية.

ثانياً: عرض وتحليل النتائج

سيتم في هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدارسة الميدانية والتي أجريت على عينة عشوائية مكونة من (300) فرد من أفراد المجتمع السعودي في مدينة الرياض والذين تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر عاماً.

1. الخصائص العامة لأفراد عينة الدارسة

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	228	76.0
إناث	72	24.0
المجموع	300	100

يظهر من بيانات الجدول بان النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذكور بنسبة بلغت(76%)، فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (24%). ويعود السبب في اختلاف تمثيل أفراد عينة الدارسة حسب الجنس إلى طبيعة المجتمع السعودي المتمسك بعاداته وتقاليده الأمر الذي واجه فيه الباحث صعوبة في الحصول على البيانات من الإناث.

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي لافراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
18–25 سنة	47	15.7
25–34 سنة	52	17.3
35–44 سنة	132	44.0

44–54 سنة	44	14.7
55 سنة فأعلى	25	8.3
المجموع	300	100

توضح بيانات الجدول رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمر، فيلاحظ بأن النسبة الأكبر منهم (44%) للذين تقع أعمارهم في الفئة 35–44 سنة، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل الذين أعمارهم 25–34 سنة بنسبة بلغت (17.3%). أما أدنى نسبة فكانت للفئة العمرية 55 سنة فأعلى بنسبة بلغت (8.3%).

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة فدون	78	26.0
دبلوم	102	34.0
بكالوريوس	90	30.0
دراسات عليا	30	10.0
المجموع	300	100

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) بان النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من ذوي التحصيل العلمي الدبلوم بنسبة بلغت (34%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل البكالوريوس بنسبة بلغت (30%). أما أدنى نسبة فكانت للدراسات العليا بنسبة بلغت (10%).

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب العمل

العمل	العدد	النسبة المئوية
يعمل	235	78.3

لا يعمل	**65**	**21.7**
المجموع	**300**	**100**

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) بان النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة حسب العمل كانت للعاملين بنسبة بلغت (78.3%) وفي المقابل فان غير العاملين بلغت نسبتهم (21.7%).

2. اتجاهات المواطنين السعوديين نحو الإرهاب والأمن الوطني.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مقياس الاتجاهات نحو الأمن الوطني وتأثره بالإرهاب

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	تتعرض المملكة العربية السعودية لتهديدات وتحديات أمنية تؤثر في استقرارها.	3.87	1.05	1
2	تؤثر حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية على الأمن الوطني السعودي.	3.09	1.10	29
3	أثرت الصراعات في منطقة الخليج على زيادة حجم التهديدات التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية.	3.53	1.10	6.5
4	يشكل صراع القوى الكبرى تهديداً للأمن الوطني السعودي.	3.31	1.15	21
5	يعد الاحتلال الأمريكي للعراق أحد التحديات الأمنية لمنطقة الخليج عامة والمملكة بشكل خاص.	3.31	1.09	21
6	يشكل التهديد الإيراني في المنطقة تحدياً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.	3.33	1.06	18
7	يعد فشل عملية السلام في المنطقة تحديا امنيا للمنطقة العربية.	3.34	1.05	17
8	تؤثر مواقف المملكة وتوجهات السياسة الخارجية على طبيعة التهديدات التي تواجهها.	3.42	1.03	15.5
9	يشكل الإرهاب أهم التهديدات التي تواجه المملكة.	3.12	1.11	27.5
10	تمثل مشكلة الحدود احد أهم مصادر التهديد التي قد تؤدي إلى تفجير الوضع الأمن في منطقة الخليج العربي.	2.52	1.18	30
11	يستهدف الإرهاب الكثير من المؤسسات المهمة في المملكة.	3.12	0.94	27.5
12	تعمل المنظمات الإرهابية على استقطاب فئات من الشباب السعودي.	3.31	0.94	21
13	أثرت العمليات الإرهابية بشكل سلبي على الاستثمار المحلي والخارجي في المملكة.	3.52	0.94	8
14	أدت العمليات الإرهابية إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على المملكة.	3.25	1.06	23
15	للعمليات الإرهابية تأثير سلبي على صورة المملكة إقليميا ودوليا.	3.13	1.07	26
16	اتساع مساحة المملكة الواسعة يعمل على زيادة نسبة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المملكة.	3.50	0.98	11
17	انخفاض مستوى التعليم يساعد في نشر أفكار الفئة الضالة في المجتمع السعودي.	3.81	0.94	2

3	0.95	3.65	انخفاض عدد سكان المملكة مقارنة مع مساحتها يؤثر في البنية الأساسية للأمن الوطني.	18
5	0.89	3.55	تعد عملية التوفيق بين القيم الدينية للنظام السياسي والقيم الحضارية الاجتماعية من التحديات التي تواجه الأمن الوطني السعودي التي تتطلبها عملية التحديث.	19
19	0.97	3.32	وسائل التكنولوجيا الحديثة تشكل احد أهم مصادر التهديد الأمني للمملكة العربية السعودية.	20
25	1.02	3.20	الارتفاع في نسبة البطالة بين الشباب السعودي يؤثر على الأمن الوطني.	21
15.5	0.99	3.42	العمالة الوافدة في السعودية تساهم في تهديد الأمن الوطني.	22
12.5	0.96	3.48	ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع السعودي يؤدي إلى تهديد الأساس الاقتصادي للأمن الوطني.	23
9.5	1.06	3.51	الاعتماد على التسلح من مصادر أجنبية يساهم في إضعاف القدرة الدفاعية السعودية وتهديد أسس الأمن الوطني.	24
6.5	0.98	3.53	مواجهة الإرهاب تتطلب التعاون بين كافة فئات وشرائح المجتمع السعودي .	25
12.5	0.92	3.48	وسائل الإعلام تقوم بشكل فاعل في تدعيم الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية .	26
9.5	1.05	3.51	الأجهزة الأمنية تقوم بدور فاعل في محاربة الإرهاب وحفظ الأمن والنظام في المملكة العربية السعودية.	27
4	1.11	3.64	الإصلاحات الاقتصادية تساعد بتدعيم مرتكزات الأمن الوطني السعودي.	28
14	1.02	3.44	توسيع قاعدة المشاركة السياسية تساهم في تدعيم مرتكزات الأمن الوطني الشامل في المملكة.	29
24	1.07	3.24	نشر التعليم والمعرفة بين مختلف شرائح المجتمع السعودي يساعد في محاربة الفئة الضالة في المملكة.	30
---	0.49	3.38		**الكلي**

توضح بيانات الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس اتجاهاتهم نحو الإرهاب والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، فيلاحظ بأن هناك موافقة فوق المتوسطة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الكلي للإجابات (3.38) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) والذي يشير إلى المحايد.

وعلى مستوى فقرات المقياس يلاحظ بأن أكثرها موافقة كانت على الفقرة رقم (1) بمتوسط إجابات (3.87) وتشير إلى " تتعرض المملكة العربية السعودية لتهديدات وتحديات أمنية تؤثر في استقرارها"، وفي الدرجة الثانية جاءت الفقرة رقم (17) بمتوسط إجابات (3.81) وتشير إلى " انخفاض مستوى التعليم يساعد في نشر أفكار الفئة الضالة في المجتمع السعودي"،

أما في الدرجة الثالثة فجاءت الفقرة رقم (18) بمتوسط إجابات (3.65) وتشير إلى " انخفاض عدد سكان المملكة مقارنة مع مساحتها يؤثر في البنية الأساسية للأمن الوطني".

أما من حيث الفقرات الأقل موافقة فكانت على الفقرة رقم (10) بمتوسط إجابات (2.52) وتشير إلى " تمثل مشكلة الحدود احد أهم مصادر التهديد التي قد تؤدي إلى تفجير الوضع الأمن في منطقة الخليج العربي". يليها الفقرة رقم (2) بمتوسط إجابات (3.09) وتشير إلى " تؤثر حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية على الأمن الوطني السعودي". وفي الدرجة الثالثة جاءت الفقرتان ذات الأرقام (9 و 11) بمتوسط إجابات (3.12) وتشيران إلى "يشكل الإرهاب أهم التهديدات التي تواجه المملكة" و "يستهدف الإرهاب الكثير من المؤسسات المهمة في المملكة".

3. **اختبار فرضية الدراسة الرابعة:** يوجد أدراك للمواطن السعودي بأهمية الأمن الوطني السعودي.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار مدى إدراك المواطن السعودي لأهمية الأمن الوطني

متوسط الإجابات	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
3.38	**0.49**	**13.331**	**299**	**1.960**	**0.000**

يلاحظ من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابات (3.38) ومتوسط المقياس الافتراضي (3) مما يشير لوجود إدراك من قبل المواطنين السعوديين لأهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه.

وفيما يلي اختبار الفروق في الاتجاهات نحو الأمن الوطني حسب المتغيرات المستقلة (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، العمل).

جدول رقم (7)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في مدى إدراك المواطن السعودي لأهمية الأمن الوطني حسب المتغيرات المستقلة

المتغير		متوسط الإجابات	الانحراف المعياري	قيمة (ف) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكور	3.34	0.46		1	
				6.152	298	0.014
	إناث	3.50	0.58		299	
العمر	25−18	3.46	0.47			
	34−25	3.36	0.49		4	
	44−35	3.35	0.54	0.421	295	0.793
	54−44	3.38	0.40		299	
	55 فأعلى	3.41	0.47			
المستوى التعليمي	ثانوي فاقل	3.37	0.45		3	
	دبلوم	3.39	0.59	1.544	296	0.203
	بكالوريوس	3.43	0.43		299	
	دراســـات	3.21	0.40			

	عليا					
	يعمل	**3.37**	**0.50**		**1**	
العمل				**0.142**	**298**	**0.707**
	لا يعمل	**3.40**	**0.46**			
					299	

يلاحظ من نتائج تحليل التباين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى إدراك المواطنين السعوديين لأهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه يعزي لاختلاف الجنس وذلك لصالح الإناث بمتوسط إجابات (3.50) مقابل (3.34) للذكور. ولم تظهر نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو أهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه تعزى إلى اختلاف متغيرات العمر والمستوى التعليمي والعمل.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

أصبحت عملية إعادة بناء مفهوم الأمن الوطني تمثل أحد أهم التحديات التـي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً دول الخليج العربي في إطار المتغير الجيوسياسي الكبير الناتج عن احتلال العراق واتخاذه مركزاً لإعادة بناء المنطقة وعولمتها وإعادة تنظيمها، من خلال شراكة أمريكية – شرق أوسطية "اقتصادية وسياسية وثقافية" تشكل في حقيقتها جزءاً من عملية إعادة بناء النظام الدولي برمته، وعولمته في نظام عالمي جديد، ولم يعد ممكناً لأي دولة من الدول عموماً وبالذات المؤثرة منها، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط بحكم أنها المسرح الاستراتيجي المباشر لتداعيات هذا المتغير ومضاعفاته، سواء أرغبت بذلك أم لم ترغب، أن تتجاهله في حساباتها وسياساتها الإقليمية، من هنا نجد أن أمن الخليج لم يعد أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة من الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربي، العراق، إيران)، نتيجة لتداخل المصالح الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي مما انعكس على زيادة الاهتمام بمفهوم الأمن الوطني لدول الخليج العربي، وانعكس بشكل أكبر على المملكة العربية السعودية بصفتها دولة قائدة في منطقة الخليج العربي الأمر الذي دفعها إلى إعادة تنظيم أو تفعيل مؤسسة تختص بشؤون الأمن الوطني إنما يُعتبر مسألة في منتهى الأهمية بالنسبة لدولة كبيرة ومهمة كالمملكة العربية السعودية. فسياسة المملكة الأمنية والدبلوماسية تدور في دوائر وحلقات متشابكة عدة، جميعها ذات أهمية قصوى وذات تأثيرات خطيرة بالنسبة للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، والمملكة لم تكن في يوم من الأيام ومنذ تأسيسها دولة هامشية، ولن تكون كذلك. فدورها القيادي في العالم الإسلامي لا يمكن أن يجعل منها دولة هامشية، ودورها القيادي في العالم العربي ينبع من كونها من أكبر الدول العربية وأوسعها من حيث الإمكانيات والمكانة. كما أن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثير من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم. وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

وتُعدُّ السعودية من خلال مجلس الأمن الوطني حديث التنظيم الأولى عربياً على الأقل، التي تبني تنظيماً حديثاً يؤطر عملية التنسيق بين أجهزتها المختلفة، ويحدد مرجعية واضحة لبناها التحتية، تحاكي فيه أكثر الدول حداثة، إن أمن المواطن وحماية الوطن والذود عن مقدراته ومكتسباته وتحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة للمجتمع بالمفهوم الشامل للأمن اجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً.. إلخ) من كل مصادر التهديد الداخلي والخارجي يحظى بالأولوية المطلقة ومن غير منازع في سياسة دول العالم بلا استثناء، لأنه لا تطور ولا تنمية ولا رخاء ولا استقرار إذا كانت هناك حالة من الخوف والقلق، ولهذا يواجه كثير من دول العالم في الألفية الثالثة تحديات خطيرة بعضها يتعلق بمعركة الفكر والإرهاب الذي تطورت خططه وتقنياته، أو الكوارث الطبيعية المدمرة كالزلازل والبراكين والأعاصير والجفاف، وبعضها سببه الانفجار السكاني والانكماش الاقتصادي والديون الباهظة والتضخم وبطء النمو، وبعضها مرده إلى ظاهرة البطالة والفقر والأمراض المزمنة وارتفاع نسب الأمية ومعدلات الجهل بين المواطنين، أو انتشار الجريمة والفساد، في حين يتعلق بعضها بالاحتلال الأجنبي أو مشاكل الحدود وغيرها .

والمملكة العربية السعودية بحكم مكانتها الروحية والدينية المرموقة في العالمين العربي والإسلامي، وثقلها الاقتصادي بحكم أنها تمتلك احتياطياً ضخماً من النفط وفي الوقت ذاته تُعد

أكبر مصدر للذهب الأسود في العالم، ولوزنها السياسي فـــي المحافــل والمنتـــديات الدوليـــة، ولموقعها الاستراتيجي في خريطة العالم، كل ذلك جعل منها مجتمعاً مستهدفاً في نظامه السياسي المتماسك ، وفي نظامه الأمني ، وفي نظامه الاقتصادي بخيراته وكنوزه وثرواته الكبيرة وذلك من قبل أعداء الأديان والمجتمعات من الإرهابيين في شبكة القاعدة .

ثانياً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

يعد موضوع الأمن الوطني السعودي من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية، ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة، منذ اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام 2001م، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في آذار 2003م، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج، التي تمد العالم الصناعي بـ(60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وإن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا يمكن قبولها، خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعرض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة .

إن دور المملكة في السياسة الخليجية كدولة رائدة يضع على عاتقها كثيراً من الأعباء والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى الدور المحوري للمملكة في سياسة الطاقة الدولية، لكونها من أكبر الدول المنتجة والمصدّرة للنفط في العالم، فضلاً عن دورها المستقبلي في هذا المجال عبر امتلاكها لأكبر مخزون نفطي في العالم .وبالإضافة إلى هذا وذاك، يبقى دور المملكة في سياسة الشرق الأوسط دوراً محورياً لا يمكن تجاوزه.

تهدف المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية إلى حماية النظام السياسي السعودي، والمحافظة على الاستقلال، والأمن الداخلي، وحماية المصالح الاقتصادية،والحفاظ على الهوية الوطنية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، وتحقيق الأمن والسلم الدوليين . فإنها تسعى لتحقيق ذلك عن طريق حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

جاء تنظيم مجلس الأمن الوطني السعودي كخطوة ضمن سعي المملكة إلى تحسين آلية صناعة القرار الأمني والسياسي في الدولة وجاءت هذه الخطوة كذلك في سياق إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتطويرها استجابة للتغيرات الجذرية التي تشهدها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالمملكة، وذلك على النحو الذي يجعلها قادرة على التعامل بفاعلية مع التحولات الخطيرة والسريعة التي تشهدها المنطقة.

بينت الدراسة ان هناك موافقة فوق المتوسطة بشكل عام حيث بلغ المتوسط الكلي للإجابات (3.38) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي (3) والذي يشير إلى المحايد. تقيس اتجاهاتهم نحو الإرهاب والأمن الوطني في المملكة العربية السعودية,

بينت الدراسة وجود إدراك من قبل المواطنين السعوديين لأهمية الأمن الوطني وتأثير الإرهاب عليه. يخضع مستوى الإدراك للجماهير لمفهوم الأمن الوطني لعدة مقاييس، تختلف من دولة إلى أخرى. وأهم تلك المقاييس درجة انتشار الوعي الأمني بين الجماهير، وهي المسؤولية الأدبية للنخبة، والمسؤولية الوظيفية لصانعي القرار. يلي ذلك المقياس الأهم، مقياس المستوى الثقافي العام بالدولة، وهو في مرتبة متقدمة من الأهمية، حيث يوضح ارتفاعه زيادة حاسة

الإدراك الجماهيري للمؤثرات على أمن الوطن، وهي، بلا شك، ذات أهمية خاصة. قوة الانتماء للوطن، من العوامل الأساسية عند قياس مستوى الإدراك لدى الجماهير.

أدت حرب الخليج الثالثة إلى تعاظم مخاطر البيئة الداخلية (بـروز تيـارات متطرفـة، تعرض دول المجلس لموجة من الإرهاب)، وهذه المخاطر تزامنت مع الحرب علـى العـراق وتصاعدت بعد الاحتلال حيث تعرضت المملكة العربية السعودية أولاً ثم الكويت وقطر لبعض الأعمال الإرهابية. في حين لم تؤد حرب الخليج الثانية إلى هذه النوعية من المخـاطر، وذلـك على الأقل في الأعوام التالية للحرب وتحديداً في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي.

وبالنظر إلى دور مجلس الأمن الوطني السعودي بتنظيمـه الـذي أعلنتـه الحكومـة السعودية، فإنه يصبح من خلال هذه الآلية محور ارتكاز حيوي للسياسات الكُبرى التي ترتكـز عليها الدولة السعودية، والتي يطالُ هذا المجلس كل مفاصلها المهمة، كما أنه سـيكون غرفـة العمليات الأكثر ديناميكية والخاصة بأركان الحكومة السعودية إزاء المستجدات علـى الـصُعد كافة، خصوصاً في المناحي ذات الصلة بشؤون الأمن والدفاع، وهو بذلك يستمدُّ قوة لا محدودة على اعتبار أنه ذو صلة مباشرة بالملك عبدالله بن عبدالعزيز

لا يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية مجرد لاعب على الساحة الإقليمية، فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمنظومة العلاقات الدولية أيضاً، فإن مساحتها الشاسعة واحتياطياتها الهائلة من مختلف الثروات المعدنية تستوجب حماية الأمن والاستقرار فيها، فالمملكـة هامـة للنظـام الدولي الجديد كما هو هام لها فقضية الأمن الوطني والاستقرار هما في الواقع محور الـسياسة الخارجية السعودية.

ثالثاً: التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

3- ضرورة تركيز السياسة المستقبلية على بناء القوات المسلحة على أساس تخطيط مدروس يهدف إلى تعويض النقص في القوى البشرية بالأسلحة الحديثة، لأهمية ذلك وانعكاسه على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية.

4- تشجيع البحوث العلمية وبناء القوة البشرية الفنية وإعداد جيل من الشباب الواعي المتفهم لإمكانيات بلاده القادر على تحمل مسئولياته، في ضوء ما تواجهه المملكة من تأثير تداعيات التحولات في البيئة الدولية والإقليمية على أمن الخليج العربي.

5- الإعداد لمستقبل ما بعد نضوب النفط وضمان مصدر آخر للطاقة كالطاقة الشمسية أو النووية وإعداد المشاريع الاقتصادية الضخمة لمواجهة ذلك، والعمل على زيادة عدد القوات المسلحة بسبب كبر مساحة المملكة العربية السعودية.

6- لكي يظلّ أهم ما يتمّ التفكير فيه هو أن تستفيد دول الخليج من هذا الوضع الإقليمي الجديد بعد احتلال العراق لتأمين نفسها والاتجاه إلى التنمية البشرية والاقتصادية ورفع كفاءة قدراتها العسكرية بالتوازي مع خيارات الدفاع الخليجي الأخرى, لذا بدأ مشروع إقامة حزام أمني يشمل دول مجلس التعاون الخليجي في التبلور، متخذاً بعدين أساسيين:

أ- **البعد الأول:** هو تأمين الرقعة الجغرافية لكل دولة من دول المجلس بقدراتها المحدودة بالتعاون مع القوات الأجنبية وأساسا الأمريكية، والتي سمحت لها بالتمركز في أراضيها، وذلك ضدّ أي عدوان عسكري يمكن أن يقع على هذه الدول.

ب- **البعد الثاني:** تأمين المجالين البحري والجوي لدول المجلس من خلال أحزمة دفاع جوي وبحري تنشئها دول المجلس بقدرات عالية تعتمد على أسلحة جوّ وبحر متقدمة، تحقق لها التفوق الجوي والبحري بالمنطقة والعمل على صياغة استراتيجية وطنية شاملة للأمن الوطني السعودي تقوم على تحديد التهديدات الداخلية والخارجية سواء في الإطار الإقليمي أو الدولي وتحليل أهم محاور الأمن الوطني التي تؤثر على أمن واستقرار المملكة لرسم وصياغة الوسائل التي يمكن من خلال التعامل مع هذه التحديات في ضوء الامكانيات المتوفرة وضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي العربي .

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- ابن عنتر، عبد النور(2008). **محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي**، شؤون عربية: العدد 133.
- أحمد، مبارك مبارك (2008). **الخليج في استراتيجيات القوى الآسيوية وروسيا**، شؤون خليجية: العدد 52.
- إدريس، د. محمد سعيد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أولرشتين، كرستيان (2008). **الخليج في الإستراتيجية السياسية الأوروبية**، شؤون خليجية: العدد 52.
- بجك، باسيل يوسف (آب 2008). **مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية: الاحتلال التعاهدي عبر منهج اتفاقيات مركز القوات الأمريكية**، المستقبل العربي: السنة 31، العدد 354.
- سلمان، محمد أحمد (2008). **العراق في الاستراتيجيات الدولية**، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- الشهراني، سعد بن علي (2003). **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات**، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، الطبعة الأولى.
- طه، ممدوح (2007). **أمن الخليج بين التوجهات الغربية والضرورات العربية**، الإمارات: آراء حول الخليج. ع28.
- العاني، مصطفى (2005). **الخليج وبوادر سباق تسلح جديد**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 10، ص16.
- عبد السلام، محمد (2006). **الإستراتيجية الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية**، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العد (164).
- عبد الله، عبد الخالق (2003). **الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (297).
- العجمي، ظافر محمد (2006). **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- عرفة، خديجة (2006). **الاندماج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي المودة**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع20، ص3.
- عشقي، أنو ربن ماجد (2006). **أمن الخليج وسبل تحقيقه**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع30، ص7.
- العفيفي، فتحي (2002). **أمريكا والعراق: جذور الصراع**، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السنة 12، العدد119.

- العلاف، إبراهيم خليل (2006). **القدرات النووية الإيرانية وأمن الشرق الأوسط**، صحيفة دنيا الوطن، ص16.
- علوي، مصطفى (2005). **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**، بيروت: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد: 4.
- علوي، مصطفى (2008). **إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية.
- علي، يوسف (2003). **أمريكا لن تحارب العراق، الأهرام، البرهان**، أحمد سليم (2002)، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، ص111.
- العمار، منعم صاحي حسين وخضر عباس عطوان (2008). **المصالح في جولات الحوار الإيرانية– الأمريكية تجاه العراق**، شؤون عربية: العدد 133.
- العناني، خليل (2008). **العرب والتحالفات الخارجية.. هل اندثر النظام العربي؟**، شؤون عربية: العدد133.
- عيسوى، أشرف (2008). **السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج بعد مرور ست سنوات على أحداث أيلول**، شؤون خليجية،: العدد 52.
- العيسوي، أشرف سعد (2003). **أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف في المنطقة**"، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد8، ص23.
- العيسوي، أشرف سعد (2006). **الناتو وأمن الخليج**، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، ص11.
- العيسوي، أشرف سعد (2007). **الوضع الأمني في الكويت بعد سقوك نظام صدام حسين**، شؤون خليجية، العدد 48، ص27.
- فاطمة شماس (1999). **التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، العدد 29، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.
- القحطاني، فيصل، (2006). **استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- القلاب، موسى حمد (2006). **السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون**، آراء حول الخليج، ص7.
- الكابلي، وديع أحمد (2008). **مستقبل الاقتصاد الخليجي إلى عام 2025**، منتدى التنمية – البحرين، جده: جامعة الملك عبد العزيز28 آذار.

- كاخيا، إبراهيم إسماعيل (2004). **ضبط التسلح في المنطقة وأثـره علـى التـوازن الإستراتيجي العربي – الإسرائيلي**، دمشق: مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد (20).
- كريستيان، كوخ (2006). **عام صعب على أمن الخليج**، مجلة آراء حول الخليج، العدد 20، ص9-15.
- كشك، أشرف محمد (2004). **أمن الخليج بعد حرب العراق، مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، ص22-26.
- كشك، أشرف محمد (2005). **القمة الخليجية 26، معضلة الأمن مجدداً**، موقع إسلام أون لاين.
- اللباد، مصطفى (2008). **إيران الجار التاريخي و "إسرائيل" الخطر البعيد والقريـب**، شؤون عربية: العدد 133.
- المجتبي، محمد فال ولد (2007). **الإصلاح السياسي في دول الخليج (رؤية أوروبية)**، آراء حول الخليج (الإمارات)، ع29، ص21.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام (2001). **الآثار الاقتصادية لهجمات أيلول، في التقرير الإستراتيجي العربي**، القاهرة، المركز، 2002.
- المشاط، عبد المنعم (1993). **الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية**، الرياض، الطبعة الأولى.
- ناجي، محمد عباس (2007). **أمن الخليج، ولوج في حيايات صـعبة**، الإمارات: آراء حول الخليج، ع28، ص55.
- النظام الأمني في منطقة الخليج العربي(2008). **التحديات الداخلية والخارجية**، أبـو طبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- وحدة الدراسات الأمنية (2006). **تحديات الأمـن الإقليمـي الخليجـي عـام 2006: تشخيص الوضع واقتراحات الحركة**، البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- الحريري، جاسم يونس (2005)، . "**التداعيات المتوقعة للانتشار النووي في المنطقة على دول مجلس التعاون ومستقبل هذا الانتشار ومواقف دول المجلس منه**".
- القباع، عبدالله (1990)، "**الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن الوطني فـي المملكـة العربية السعودية**".
- كوانت، وليم (1991). "**السعودية في الثمانينات: السياسة الخارجية، الأمن والنفط**".
- شامبيون، داريل (1999). "**المملكة العربية السعودية: عوامل عدم الاستقرار ضـمن الاستقرار**".
- آل سعود، نايف بن أحمد (2002). "**تدعيم الأمن الوطني السعودي**".
- مجموعة مؤلفين (2004). "**الأزمة الأمنية في المملكة العربية السعودية وآثارها على دول مجلس التعاون الخليجي–التداعيات والحلول**".

- راسل، جيمس (2005). "**المملكة العربية في القرن الحادي والعشرين: معضلة أمنية جديدة**".
- زهور، شريفة (2005). "**المملكة العربية السعودية :التهديد الإسلامي، الإصلاح السياسي، والحرب العالمية على الإرهاب**".
- كورسمان، أنتوني (2005). "**الأمن الوطني السعودي: التهديدات وردود الفعل والتحديات**".

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Cordesman, Anthony H., (2002), **Saudi Arabia Enters The 21st Century**: Political, Economic, and Energy, Center for Strategic and International Studies.
2. FBIS, 13, 17, 24 November, 1981 ، Al Rajhi, Saleh Abdullah.
3. McNaugher, **Arms oil,** Military Strategy and the Persian Gulf.
4. Mylroie, Laurie Ann, **Regional security after empire: Saudi Ara- bia and thr Gulf**, PH.D., Ibid.
5. Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, **Saving Iraq From Its Oil**, "Foreign Affairs", July L August 2004.
6. Saleh Abdullah, Al Rajhi **Al Saud**, Underpinning Saudi National Security Strategy.
7. The world Fact Book, 2007: **Saudi Arabia**

ثالثاً: مواقع الانترنت:

1. https://**www.cia.gov/library**/publications/the-world-factbook/geos/sa.html

2. بن صقر، عبد العزيزعثمان (2005)، مجلس الأمن الوطني السعودي.. الدور الراهن والآفاق المستقبلية، 22 أكتوبر، على الموقع التالي:
http://**www.alarabiya.net/views**/2005/10/22/17927.html

الاستبيان

أخي المواطن...

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الطالب ....بإجراء دراسة بعنوان " **أثر البيئة الدولية والإقليمية علـــى إســـتراتيجية الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانيـــة 2001–2009**"، وذلـــك اســـتكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنيـــة. وبهـــدف الحصول على أراء المواطنين حول موضوع الدراسة قام الطالب بتصميم هذه الاســـتبانة التـــي ستؤدي إلى إثراء البحث، لذا يرجى الإجابة على جميع أسئلة وفقـــرات الاســـتبانة بكـــل دقـــة وموضوعية. علما بان جميع البيانات التي سترد في الاستبانة لن تستخدم سوى للبحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الطالب

البيانات الأولية:

1. الجنس :

- [ ] ذكر
- [ ] أنثى

2. العمر:

- [ ] 18 - 25 سنة
- [ ] 25-34 سنة
- [ ] 35-44 سنة
- [ ] 45-54 سنة
- [ ] 55 سنة فأكثر

3. المستوى التعليمي:

- [ ] ثانوية عامة فأقل
- [ ] دبلوم
- [ ] بكالوريوس
- [ ] دراسات عليا

4. العمل:

- [ ] يعمل
- [ ] لا يعمل

يرجى قراءة كل عبارة على حدة ووضع إشارة (X) تحت درجات المقياس التدريجي الموجودة إلى جانب كل عبارة والتي تمثل وجهة نظرك الموضوعية.

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
1	تتعرض المملكة العربية السعودية لتهديدات وتحديات أمنية تؤثر في استقرارها.					
2	تؤثر حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية على الأمن الوطني السعودي.					
3	أثرت الصراعات في منطقة الخليج على زيادة حجم التهديدات التي تتعرض لها المملكة العربية السعودية.					
4	يشكل صراع القوى الكبرى تهديداً للأمن الوطني السعودي.					
5	يعد الاحتلال الأمريكي للعراق أحد التحديات الأمنية لمنطقة الخليج عامة والمملكة بشكل خاص.					
6	يشكل التهديد الإيراني في المنطقة تحدياً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.					
7	يعد فشل عملية السلام في المنطقة تحديا امنيا للمنطقة العربية.					
8	تؤثر مواقف المملكة وتوجهات السياسة الخارجية على طبيعة التهديدات التي تواجهها.					
9	يشكل الإرهاب أهم التهديدات التي تواجه المملكة.					
10	تمثل مشكلة الحدود احد أهم مصادر التهديد التي قد تؤدي إلى تفجير الوضع الأمن في منطقة الخليج العربي.					
11	يستهدف الإرهاب الكثير من المؤسسات المهمة في المملكة.					
12	تعمل المنظمات الإرهابية على استقطاب فئات من الشباب السعودي.					
13	أثرت العمليات الإرهابية بشكل سلبي على الاستثمار المحلي والخارجي في المملكة.					
14	أدت العمليات الإرهابية إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على المملكة.					
15	للعمليات الإرهابية تأثير سلبي على صورة المملكة إقليميا ودوليا.					
16	اتساع مساحة المملكة الواسعة يعمل على زيادة نسبة					

الرقم	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
	التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المملكة.					
17	انخفاض مستوى التعليم يساعد في نشر أفكار الفئة الضالة في المجتمع السعودي.					
18	انخفاض عدد سكان المملكة مقارنة مع مساحتها يؤثر في البنية الأساسية للأمن الوطني.					
19	تعد عملية التوفيق بين القيم الدينية للنظام السياسي والقيم الحضارية والاجتماعية من التحديات التي تواجه الأمن الوطني السعودي التي تتطلبها عملية التحديث.					
20	وسائل التكنولوجيا الحديثة تشكل احد أهم مصادر التهديد الأمني للمملكة العربية السعودية .					
21	الارتفاع في نسبة البطالة بين الشباب السعودي يؤثر على الأمن الوطني.					
22	العمالة الوافدة في السعودية تساهم في تهديد الأمن الوطني.					
23	ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع السعودي يؤدي إلى تهديد الأساس الاقتصادي للأمن الوطني.					
24	الاعتماد على التسلح من مصادر أجنبية يساهم في إضعاف القدرة الدفاعية السعودية وتهديد أسس الأمن الوطني.					
25	مواجهة الإرهاب تتطلب التعاون بين كافة فئات وشرائح المجتمع السعودي .					
26	وسائل الإعلام تقوم بشكل فاعل في تدعيم الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية .					
27	الأجهزة الأمنية تقوم بدور فاعل في محاربة الإرهاب وحفظ الأمن والنظام في المملكة العربية السعودية.					
28	الإصلاحات الاقتصادية تساعد بتدعيم مرتكزات الأمن الوطني السعودي.					
29	توسيع قاعدة المشاركة السياسية تساهم في تدعيم مرتكزات الأمن الوطني الشامل في المملكة.					
30	نشر التعليم والمعرفة بين مختلف شرائح المجتمع السعودي يساعد في محاربة الفئة الضالة في المملكة.					

نهاية الاستبانة

مع الشكر والعرفان

Reliability

```
 ****** Method 1 (space saver) will be used for
this analysis ******_

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C
A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =     300.0                        N of
Items = 30

Alpha =    .8818
```

Frequencies

Statistics

		الجنس	العمر	التعليم	العمل
N	Valid	300	300	300	300
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	228	76.0	76.0	76.0
	انثى	72	24.0	24.0	100.0
	Total	300	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	18-25	47	15.7	15.7	15.7
	25-34	52	17.3	17.3	33.0
	35-44	132	44.0	44.0	77.0
	44-54	44	14.7	14.7	91.7
	55+	25	8.3	8.3	100.0
	Total	300	100.0	100.0	

التعليم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي فاقل	78	26.0	26.0	26.0
	دبلوم	102	34.0	34.0	60.0
	بكالوريوس	90	30.0	30.0	90.0
	دراسات عليا	30	10.0	10.0	100.0
	Total	300	100.0	100.0	

العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	235	78.3	78.3	78.3
	لا	65	21.7	21.7	100.0
	Total	300	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	300	1.00	5.00	3.8667	1.04524
A2	300	1.00	5.00	3.0867	1.09689
A3	300	1.00	5.00	3.5300	1.09839
A4	300	1.00	5.00	3.3067	1.14761
A5	300	1.00	5.00	3.3100	1.09142
A6	300	1.00	5.00	3.3300	1.05743
A7	300	1.00	5.00	3.3367	1.04577
A8	300	1.00	5.00	3.4200	1.02979
A9	300	1.00	5.00	3.1200	1.11193
A10	300	1.00	5.00	2.5167	1.18083
A11	300	1.00	5.00	3.1233	.93686
A12	300	1.00	5.00	3.3133	.93706
A13	300	1.00	5.00	3.5167	.94483
A14	300	1.00	5.00	3.2500	1.06361
A15	300	1.00	5.00	3.1300	1.06625
A16	300	1.00	5.00	3.5033	.97972
A17	300	1.00	5.00	3.8133	.93884
A18	300	1.00	5.00	3.6467	.94771
A19	300	1.00	5.00	3.5500	.88512
A20	300	1.00	5.00	3.3200	.96646
A21	300	1.00	5.00	3.2000	1.01823
A22	300	1.00	5.00	3.4200	.99005
A23	300	1.00	5.00	3.4800	.96230
A24	300	1.00	5.00	3.5133	1.06471
A25	300	1.00	5.00	3.5300	.97927
A26	300	1.00	5.00	3.4767	.91593
A27	300	1.00	5.00	3.5133	1.05207
A28	300	1.00	5.00	3.6433	1.11367
A29	300	1.00	5.00	3.4433	1.02484
A30	300	1.00	5.00	3.2433	1.06516
كلي	300	1.00	4.76	3.3796	.49320
Valid N (listwise)	300				

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
كلي	300	3.3796	.49320	.02847

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
كلي	13.331	299	.000	.3796	.3236	.4356

Oneway

Descriptives

كلي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
ذكر	228	3.3402	.45877	.03038	3.2804	3.4001	1.00	4.76
انثى	72	3.5042	.57510	.06778	3.3691	3.6394	1.36	4.76
Total	300	3.3796	.49320	.02847	3.3236	3.4356	1.00	4.76

ANOVA

كلي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.471	1	1.471	6.152	.014
Within Groups	71.259	298	.239		
Total	72.730	299			

Oneway

Descriptives

كلي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
18-25	47	3.4565	.47049	.06863	3.3183	3.5946	2.70	4.76
25-34	52	3.3619	.49238	.06828	3.2248	3.4990	2.42	4.64
35-44	132	3.3526	.53572	.04663	3.2604	3.4449	1.00	4.76
44-54	44	3.3822	.40208	.06062	3.2600	3.5045	2.64	4.18
55+	25	3.4097	.46644	.09329	3.2172	3.6022	2.61	4.52
Total	300	3.3796	.49320	.02847	3.3236	3.4356	1.00	4.76

ANOVA

كلي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.413	4	.103	.421	.793
Within Groups	72.317	295	.245		
Total	72.730	299			

Oneway

Descriptives

كلي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
ثانوي فاقل	78	3.3718	.45492	.05151	3.2692	3.4744	2.55	4.73
دبلوم	102	3.3865	.58816	.05824	3.2710	3.5020	1.00	4.76
بكالوريوس	90	3.4343	.42592	.04490	3.3451	3.5236	2.64	4.76
دراسات عليا	30	3.2121	.39782	.07263	3.0636	3.3607	2.33	3.97
Total	300	3.3796	.49320	.02847	3.3236	3.4356	1.00	4.76

ANOVA

كلي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1.121	3	.374	1.544	.203
Within Groups	71.609	296	.242		
Total	72.730	299			

Oneway

Descriptives

كلي

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean Lower Bound	Upper Bound	Minimum	Maximum
نعم	235	3.3740	.50289	.03280	3.3093	3.4386	1.00	4.76
لا	65	3.4000	.45957	.05700	3.2861	3.5139	2.64	4.52
Total	300	3.3796	.49320	.02847	3.3236	3.4356	1.00	4.76

ANOVA

كلي

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.035	1	.035	.142	.707
Within Groups	72.695	298	.244		
Total	72.730	299			

The Effect of the International and Regional Environment on the National Security Strategy Of the Kingdom of Saudi Arabia Field Study (2001 – 2009)

By

Majed Mane Majed Aba Al Ula

Supervisor

Dr. Ghazi Rababah

Abstract

The significance of the study is demonstrated through its attempt to analyze the effect of the international and regional environment which has directly influenced the national security of the Kingdom of Saudi Arabia in terms of what the Kingdom possesses from enternal power elements and status in the international arena, and with the increase of internal and external challenges and threats.

This study attempts to answer the following:

1- Did the international and regional environment affect the national security strategy of the Kingdom of Saudi Arabia?

2- Did the domestic environment affect the national security strategy of the Kingdom of Saudi Arabia?

The study has relied upon the utility of historical and analytical methodology to achieve the study's objectives and answer it questions.

Present study achieved the following results:

In general is above average consent, whereas the overall means of responses was (3.38) which is higher than the suggested means of (3) which indicates "no opinion" towards their attitude toward terrorism and the national security in the kingdom of Saudi Arabia. Furthermore, the study revealed the existence of awareness by Saudi citizens in regard to the importance of the national security; and the effect of terrorism it.